قراءات إفريقية

مجلة ثقافية فصلية محكمة متخصصة
في شؤون القارة الإفريقية - العدد الثامن

مسلمو ساحل العاج .. الأزمة وسيناريوهات المستقبل!

مؤتمر العلاقات المصرية السودانية..
في ضوء الظروف الراهنة في السودان

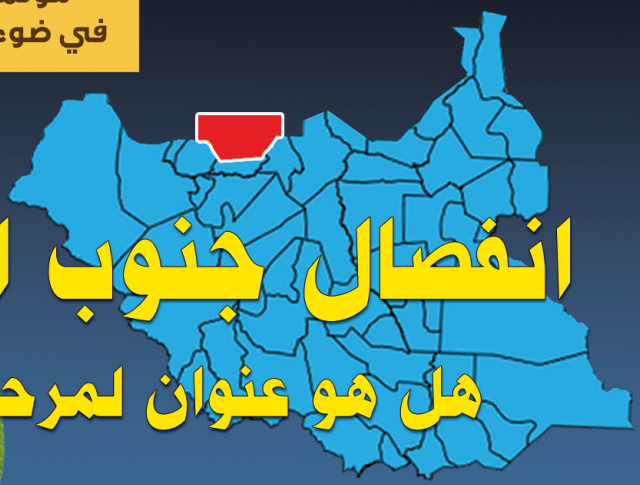

انفصال جنوب السودان..
هل هو عنوان لمرحلة جديدة؟!

- الأدب العربي الإفريقي بين الأصالة والمتعة
- حياة الشيخ أحمد حمدي لبو ودولته في ماسينا

قراءات إفريقية
العدد الثامن
ربيع الآخرة - جمادى الآخرة ١٤٣٢هـ - إبريل - يونيو ٢٠١١م

بسم الله الرحمن الرحيم

قراءات إفريقية

ثقافية فصلية محكّمة
متخصصة في شؤون القارة الإفريقية
تصدر عن المنتدى الإسلامي

العدد الثامن - ربيع الآخر - جمادى الآخرة ١٤٣٢هـ / إبريل - يونيو ٢٠١١م

رئيس مجلس الإدارة
خالد بن عبد الله الفواز
fawaz@qiraat.org

رئيس التحرير
د. إبراهيم العامر

الهيئة الاستشارية
المشير: عبدالرحمن سوار الذهب (السودان)
د.إبراهيم أبو عباة (السعودية)
أ. إبراهيم كنتاو (مالي)
د.حقار محمد أحمد (تشاد)
أ. د. حمدي عبد الرحمن حسن (مصر)
د.عبدالرحمن السميط (الكويت)
أ. د. عبدالغفور البوسعيدي (كينيا)
د.محمد أحمد لوح (السنغال)
د.محمد الثاني عمر (نيجيريا)

التحرير
editors@qiraat.org

المراسلات
بريطانيا - لندن:
7 Bridges Place,
Parsons Green Fulham,
London SW6 4HW, UK
هاتف : 0044-207-4718261
فاكس : 0044-207-7364255
المملكة العربية السعودية - الرياض:
هاتف : 0096614944949
فاكس : 0096614942900

التسويق / التوزيع
marketing@qiraat.org

المواد المنشورة لا تعبر بالضرورة عن رأي المجلة

المحتوى

قضية الجنوب السوداني التحرير	افتتاحية	١
حياة الشيخ أحمد حمدي لبو ودولته الإسلامية في ماسينا د . علي يعقوب	قراءات تاريخية	٥
مسلمو ساحل العاج.. الأزمة وسيناريوهات المستقبل! أ. بسام المسلماني	قراءات إسلامية	١٠
تاريخ العلاقة بين جنوب السودان وشماله أ. عبد الفتاح حمد الطاهر		٢٢
الحركة الشعبية لتحرير السودان.. النشأة والتطور أ. نجم الدين محمد عبد الله جابر	انفصال جنوب السودان .. هل هو عنوان لمرحلة جديدة؟!	٣٣
سياسات التدخل الخارجي في قضية جنوب السودان أ. د. حمدي عبد الرحمن حسن		٣٨
تداعيات انفصال الجنوب السوداني المحلية والإقليمية والدولية أ. محمد العقيد محمد أحمد		٤٦
أبيي.. نموذج التعايش والتمازج .. يرفضه المتآمرون أ. محمد المختار محمد أحمد		٥٨
التوجهات الداخلية والخارجية المحتملة لدولة جنوب السودان أ. وقيع الله حمودة شطة		٦٢
انفصال جنوب السودان .. الوحدة الآن ..أقرب من ذي قبل..استراتيجيا أ. طلعت رميح		٧٠
دور القبيلة في إفريقيا أ. نجم الدين السنوسي	قراءات اجتماعية	٨٠
مؤتمر العلاقات المصرية السودانية.. في ضوء الظروف الراهنة في السودان التحرير	حوارات وندوات	٨٤
إعداد: هيئة تحرير المجلة	المشهد الإفريقي	٩٥
الأدب العربي الإفريقي: بين الأصالة الإسلامية والمتعة الفنية د. يوسو منكيلا	قراءات ثقافية	١١١
كتاب: المشهد السياسي جنوب السودان.. والنزعات الانفصالية في العالم الإسلامي أ. محمد عبد العزيز الهواري	خلاصات إفريقية	١٢١
تقرير: التشيع في إفريقيا		١٢٧

أسعار البيع:
إفريقيا: ١.٥ $ - أوروبا ودول الخليج: ١٠ ريال سعودي أو ما يعادلها
أسعار الاشتراك السنوي:
إفريقيا: ٨ $ - أوروبا ودول الخليج: ١٥ $ - المؤسسات الحكومية: ٢٥ $

قضية الجنوب السوداني

تمر الأمة الإسلامية بنكبات كثيرة في هذا العصر، حيث تكالبت عليها قوى الشر من الشرق والغرب لتقوم بتفتيتها وتمزيقها، وأحدث فصول هذا التفتيت فصل جنوب السودان عن شماله؛ بعد استفتاء الانفصال الذي أُعد وفق خطط غربية مريبة، ومؤامرات حيكت لتمزيق السودان، سنعرضها في ملف هذا العدد الذي يتناول قضية الجنوب من جميع جوانبها.

وبعد تصويت نسبة كبيرة من السكان - طوعاً أو كرهاً - للانفصال؛ أصبحت دولة الجنوب النصرانية واقعاً ملموساً، تمر بآخر مراحل التدشين والإعلان المنتظر في الأيام القادمة.

حقيقة؛ لم تكن مؤامرة الانفصال وليدة اليوم ولكنها قديمة، حيث تضافرت مجموعة من العوامل التي ساهمت في إثارة الصراع وتأجيجه بين شمال السودان وجنوبه، ومن هذه العوامل الاختلافات الإثنية واللغوية والدينية، والسياسات الاستعمارية، وكذلك سياسات الحكومات السودانية المتعاقبة، فضلاً عن الدور الإقليمي الذي مارسته بعض دول الجوار، ودَوْر بعض الأطراف الدولية.

ووصول حكومة الإنقاذ الوطني إلى الحكم عام ١٩٨٩م؛ سرعان ما رفعت الحكومة راية الجهاد الإسلامي ضد القوى الجنوبية المتمردة، وشنّت حملة عسكرية واسعة النطاق ضد قوات الجيش الشعبي لتحرير السودان، كما قامت بتسليح ميليشيات أطلقت عليها «قوات الدفاع الشعبي»؛ لأجل التصدي لقوات الجيش الشعبي لتحرير السودان.

في غضون ذلك؛ تضاعفت الجهود الدولية لتسوية الأزمة من خلال «منظمة الإيجاد» (الهيئة الحكومية للتنمية في شرق إفريقيا)، مع تهميش واضح لأي جهود عربية، وبخاصة تلك التي تقوم بها مصر وليبيا؛ لأن الجهود العربية كانت تنصبّ على فكرة «السودان الموحّد» مع إعطاء صلاحيات واسعة للجنوبيين، في حين أن الجهود الدولية والإفريقية ركّزت على فكرة «حق تقرير المصير».

وقد تدخّلت الولايات المتحدة في الصراع السوداني بالضغط على أطرافه؛ من أجل السير في طريق التسوية السلميّة، وهو ما أدى إلى توقيع اتفاق إطاري، يُسمّى «اتفاق ماشاكوس» في يوليو ٢٠٠٢م، بين الحكومة والحركة الشعبية لتحرير السودان، فأصبحت الظروف مهيأة لاستكمال مسيرة المفاوضات بين حكومة الخرطوم والحركة الشعبية لتحرير السودان، وبالفعل عُقدت العديد من جولات التفاوض التي أسفرت عن توقيع «اتفاق السلام الشامل» في «نيفاشا» في ٩ يناير ٢٠٠٥م.

■ **وكانت البنود الآتية هي أبرز ما تضمّنه «اتفاق نيفاشا»:**

- حق تقرير المصير للجنوبيين:

نصّ «اتفاق السلام» على «حق تقرير المصير» لجنوب السودان في نهاية الفترة الانتقالية، ومدتها ست سنوات، لتحديد ما إذا كان الجنوب سينفصل عن البلاد أو لا، على أن يمارس الجنوبيون حقهم في تقرير المصير عبر استفتاء شعبي من بين بدائل أخرى.

- تقاسم السلطة:

نصّ الاتفاق على تشكيل حكومة وحدة وطنية، تتكون من كلٍّ من حـــزب المؤتمر الوطني الحاكم والحركة الشـــعبية لتحرير الســـودان، وأطراف أخرى، وذلك في إطار نظام إدارة لا مركزية، كما تشـــكّل الحركة إدارة منفصلة تتمتع بحكم شـــبه ذاتي في الجنوب. وتكون المشـــاركة في الحكومة الاتحادية بنســـبة ٥٢٪ للمؤتمـــر الوطني، و ٢٨٪ للحركة الشـــعبية، و ١٤٪ لباقي القوى السياسية الشـــمالية، و ٦٪ للقوى الجنوبية الأخرى بخلاف الحركة الشعبية.

كمـــا نصّ الاتفاق علـــى أن يكون الرئيس من الشـــمال، ونائبه الأول هو زعيم الحركة الشعبية لتحرير الســـودان من الجنوب، والنائب الثاني من الشـــمال، ومن ثم احتفظ عمر البشـــير برئاسة الســـودان، وتولّى جون قرنق منصب النائب الأول للرئيس (يتولى هذا المنصب الآن ســـيلفاكير بعد وفاة قرنق عام ٢٠٠٥م)، فيما يتولّى الســـيد: علي عثمـــان طه (وهو من الشـــمال) منصـــب النائب الثاني.

كمـــا تكـــون العربيـــة والإنجليزيـــة اللغتين الرسميتين للبلاد، ويشغل سكان الجنوب ٣٠٪ من الوظائف الحكومية.

- إجراء انتخابات عامة:

نصّ «اتفاق نيفاشا» على أن تُجرى انتخابات عامة على كل المســـتويات؛ في مـــدة لا تتجاوز السنة الرابعة من بدء الفترة الانتقالية.

- تقاسم الثروة:

يتم تقاسم الثروة القومية بالتساوي، وبخاصة عائـــدات النفط في المنطقة الجنوبية التي يوجد بها معظم آبار النفط المســـتغل، فيتم تقاســـمها مناصفة بين الحكومتين الجنوبية والمركزية؛ بعد منح ٢٪ على الأقل للولايات التي ينتج النفط فيها.

كما تُخصـــص نصف عائـــدات البلاد غير النفطيـــة، مثل الضرائب والرســـوم التي تجمعها الحكومة الوطنية مـــن الجنوب، لحكومة الجنوب بإشراف هيئة مشتركة.

كما نصّ الاتفـــاق على أن يتم إنشـــاء نظام مصرفي مـــزدوج؛ بحيث يكون للبنـــك المركزي الســـوداني نظامان مصرفيـــان، (نظام مصرفي إسلامي) في الشمال يعمل وفق النظام الإسلامي، أي يحظر التعامل بالفائدة، أما الجنوب فسيكون له (نظـــام مصرفي تقليدي) يعمـــل وفق قواعد العمل المصرفي المتبعة في الدول الرأســـمالية، وأن يتم إنشاء (بنك جنوب السودان) كفرع للبنك المركزي، وأن تكون هناك عملة جديدة.

- إدارة المناطق المهمّشة:

نصّ الاتفاق على أن يكون لجبال النوبة وولاية النيل الأزرق[1] اللتين تشـــكّلان مناطق تماس بين الشـــمال والجنوب؛ حكومتان يـــرأس كلاً منهما بصفـــة دورية حاكـــم، يكون الحاكـــم في إحدى الولايتين من الحكومة السودانية (الشمالية)، وفي الولايـــة الأخرى من الحركة الشـــعبية، ولا يتولّى أحدهما حكم الولايتين في وقت واحد، وتخصيص منصب نائب الحاكم لعضـــو من الحزب الذي لا يشـــغل منصب الحاكم. وبعد إجـــراء الانتخابات يتم انتخاب الحاكم مباشـــرة من جانب الناخبين المسجلين بالولاية.

ويكون للمنطقتين برلمانـــان منتخبان، يكون التمثيـــل فيهمـــا على النحو الآتـــي: ٥٥٪ لحزب المؤتمر الوطني، و ٤٥٪ للحركة الشعبية.

---

(١) صدر لولاية النيل الأزرق وجبال النوبة (قانون تنظيم المشورة الشعبية) من ثماني عشرة مادة، غلبت عليها مواد الأحكام التمهيدية والتفسير والمرجعيات، والهدف - كما جاء في هذا القانون تحت المادة الخامسة - هو: (أ) تأكيد وجهة نظر شعبي ولايتي جنوب كردفان والنيل الأزرق بشأن «اتفاقية السلام الشامل»؛ بخصوص أيٍّ من الولايتين، وعن مدى تحقيقها لتطلعاتهم. (ب) تسوية نهائية للنزاع السياسي في أيٍّ من الولايتين، وإرساء السلام.

وبالنسبة لـ «منطقة أبيي»؛ فقد كانت أبيي جزءاً من ولاية غرب كردفان التابعة لشمال السودان، وقد نصّ الاتفاق على منح أبيي وضعاً خاصاً، وأن يُعد سكانها في الفترة الانتقالية مواطنين في ولايتي غرب كردفان (شمالاً) وبحر الغزال (جنوباً)، وأن تُدار من قبل مجلس تنفيذي محلي ينتخبه سكانها، وإلى حين إجراء الانتخابات تتولّى الرئاسة تعيين أعضاء هذا المجلس التنفيذي، وذلك من بين مواطني منطقة أبيي. وأن يتم نشر مراقبين دوليين لمراقبة تطبيق الاتفاق في أبيي، في حين سيصوّت سكانها في استفتاء منفصل، وذلك لتحديد ما إذا كانت ستحتفظ بمكانتها الخاصة في الشمال، أو أنها ستكون جزءاً من ولاية بحر الغزال في الجنوب!

- الترتيبات الأمنية:

نصّ الاتفاق على سحب أكثر من ١٠٠ ألف جندي حكومي منتشرين في الجنوب، وقوات الحركة الشعبية المنتشرة في ولاية جبال النوبة والنيل الأزرق، تحت إشراف دولي، مع مراعاة احترام الحدود الشمالية الجنوبية التي رُسمت عام ١٩٥٦م.

كما نصّ الاتفاق على تشكيل مجلس جديد للدفاع المشترك، مؤلف من كبار الضباط من الجانبين، بالتنسيق بين قيادة قوات الحكومة والحركة الشعبية. ولن يتم دمج القوات الحكومية وقوات الجيش الشعبي، بل سيتم التعامل معهما بالتساوي في إطار القوات المسلحة السودانية (يعني: سيحتفظ الجنوب بقواته، وهو ما يمهّد للانفصال أيضاً).

وخلال الفترة الانتقالية (٦ سنوات) يساهم الجانبان بأعداد متساوية من القوات لتشكيل قوات جنوب السودان، ٦ آلاف جندي في جبال النوبة، ٦ آلاف جندي في ولاية النيل الأزرق، ٣ آلاف جندي في العاصمة الخرطوم.

ونحن نتساءل عما استفاده النظام السوداني من هذه الاتفاقية التي صبّت جميعها في مصلحة الجنوبيين، وكانت التمهيد القوي لما حدث بعد ذلك من الانفصال وولادة كيان جديد، ولاؤه وهويته وثرواته خاضعة للغرب عموماً وأمريكا خصوصاً؟!

هذا الكيان المنتزع من السودان يعدّه الكثيرون مثل «إسرائيل جديدة» يتم غرسها عنوة في قلب إفريقيا، ويجري تجهيزها للالتفاف على دولتي السودان ومصر، وفصل شمال إفريقيا المسلم عن جنوبها ذي الغالبية غير المسلمة، ولوقف زحف الإسلام وانتشاره في دول القارة، وسيكون قاعدة للتنصير والنشاط الكنسي، وقاعدة للعمل الاستخباراتي والأمني في شرق إفريقيا لخدمة قوى الاستعمار الحديث.

كذلك وقف الدور السوداني الكبير والنشط في مساعدة القارة ونشر الإسلام، واحتضان الكوادر الإفريقية.. فإلى الله المشتكى!

نحن نأمل في ظل المتغيرات الإقليمية أن يتم تدارك الخلل، وترتيب الصفوف، وعدم اليأس، ويمكن أن تكون هناك مبادرات لبناء علاقات متزامنة مع جنوب السودان بحيث تحقق مصالح حقيقية شرعية للطرفين، بعيداً عن الصدامات والتوترات، بما يعود بالنفع على كلا الدولتين، لاسيما أن مبررات العلاقة الطبيعية بينهما قوية، لا يمكن الانفكاك عنها بسهولة، إن الجو الإيجابي للعلاقات مع أي طرف هو في مصلحة الشعوب لدى الطرفين.

وذلك يتطلب حكمة وشجاعة وقوة ومرونة، كما يتطلب تجرداً للمصالح الشرعية الثابتة قبل أي مصالح مظنونة تقدم على المصالح الشرعية.

من أخلص لله تعالى والتزم شريعة نبيه صلى الله عليه وسلم في السلم والحرب، وأخذ بأسباب القوة المادية التي يستطيعها بلغ من عدوه مايريد، بل يحار فيه عدوه.

حياة الشيخ أحمد حمدي لبو
ودولته الإسلامية في ماسينا

د. علي يعقوب(*)

■ **المقدمة:**

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين.

وبعد؛ فيتناول هذا البحث صفحة مجيدة من صفحات التاريخ الإسلامي في غرب إفريقيا، حيث ظهرت في القرن التاسع عشر الميلادي حركات دينية إصلاحية، على رأسها حركة الشيخ عثمان دان فوديو في بلاد الهوسا، وقد أُشبعت حركته بحثاً من جميع الجوانب، سواء كان الجانب العلمي أو السياسي أو الاجتماعي أو الاقتصادي، ولكن هناك حركات إصلاحية أخرى لا تقل أهمية عن حركة دان فوديو ومع ذلك لا نكاد نجد لها ذكراً في الكتابات إلا مقتطفات لا تفي الحركة حقها.

ومن تلك الحركات حركة الشيخ أحمد حمدي لبو في ماسينا، فإننا لا نكاد نجد كتباً بالعربية خاصة بهذه الحركة مثل ما كان لحركة عثمان دان فوديو أو حركة الحاج عمر الفوتي؛ لذلك رأينا أن نساهم بهذا البحث المتواضع في إظهار بعض الجوانب المضيئة لهذه الحركة الإصلاحية في ماسينا.

■ **وقد قسمت البحث إلى قسمين:**

١ - تناول حياة مؤسس الحركة - أو دولة ماسينا الإسلامية.

٢ - تناول دولة ماسينا الإسلامية من حيث تأسيسها، وجوانبها العلمية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية، مع تطرق للدولة بعد موت مؤسسها الشيخ أحمد لبو.

(*) أستاذ بالجامعة الإسلامية بالنيجر.

■ **القسم الأول: حياة الشيخ أحمد حمدي لبو:**

ولادته:

ولد الشيخ أحمد حمدي لبو بري سيسي[١] في قرية ينغسري (yongosiré) ببلاد ماسينا - مبتي، مالي - عام ١٧٧٦م، وفي بعض الروايات أنه ولد عام ١٧٧٥م، وقد توفي والده بعد سنتين من ولادته، وكفله جدّه لأمه، وهو أول من لقّنه القرآن الكريم[٢].

دراسته:

ولما بلغ الشيخ السابع من عمره أرسله جده إلى الشيخ «حمّا بركي سنغري» في قرية لردي بال (Lardé bali)، حيث قرأ عليه القرآن نظراً، ثم بدأ في حفظه، ولكن الشيخ «حمّا» توفي قبل أن يتم الشيخ أحمد حفظه للقرآن الكريم، وهو ما جعل الشيخ أحمد يسافر إلى شيخ آخر هو «سمبا حمدي بامـا»، وأتم عنده حفظ القرآن الكريم، وكان عمره عند ذلك الوقت نحو اثنتي عشرة سنة، ثم انتقل إلى شيخ آخر، ودرس عليه تفسير القرآن الكريم وغيره من العلوم الشرعية، ثم انتقل إلى قرية رندي سيرو (Roundé sirou)، وهي قريبة من مدينة (جني) مركز العلم والعلماء، وكان الشيخ يذهب إلى مدينة

(١) «لبو» LOUBOU أي الجميل، وقيل لبو أي الرمح، أي أحمد الجميل أو أحمد الرمح، و«بري»: فرع من فروع القبائل الفلانية، «سيسي»: لقب لأي عالم ديني، ويذهب بعض الباحثين إلى أن الشيخ أحمد أخذ لقب سيسي من شيخه «ألفا حميد سيسي» بدلاً من لقبه سنغري بري، وصار لقباً على كل عالم فيما بعد.

(٢) انظر: Amadou Paté Bah. L>empire Peul du Macina. paris. ١٩٥٦. page ٢١..

(جني) يومياً لحضور دروس العلم لدى شيوخها، وبخاصة دروس الشيخ كبرافرما (Kabrafarma)، ولازم الشيخ المذكور ملازمة طويلة، وتلقّى عنه العلوم الشرعية واللغوية[1].

■ بداية المواجهات بينه وبين الحكام:

ولما أكمل الشيخ دراسته في مدينة (جني) رجع إلى قرية تُسمّى رودي (Roudé)، ورأى ما عليه مجتمعه من الفساد، والعادات السيئة المخالفة للشريعة الإسلامية، وسكوت العلماء عنها، بدأ الشيخ في إنكارها باللسان، وبعد فترة كثر أتباعه وطلابه، ولما كثر إنكاره وأتباعه أمره أمير (جني) بالخروج منها[2]، وبخاصة عندما كثر إنكار الشيخ عليه في سكوته على المنكرات المنتشرة في الدولة، وخرج الشيخ إثر ذلك إلى رند يسرو (Roundésirou) مع أتباعه وطلابه، وبدأت المواجهات بينه وبين أمراء الفلانيين الذين تجبّروا وصاروا يعدّون كل من كان في أرض ماسينا عبداً لهم، يأخذون أموالهم قهراً وجبراً، وكل من أنكر عليهم يهدرون دمه[3]، وصاروا يسيئون المعاملة مع أتباع الشيخ وطلابه، ولما كثر الإيذاء من أمراء الفلانيين وحكام سيغو امتنع الشيخ من إرسال الجزية إلى حاكم سيغو - الذي كان يحكم ماسينا في ذلك الوقت-، فجمع الحاكم قواته مع حلفائه من أمراء الفلانيين من أمثال آرطو آمدو (ARDOUAMADOU) وجلاجو (DJALADJOU) لمحاربة الشيخ، وكان الشيخ أحمد لا يرى الجهاد إلا بثلاثة شروط:

أ - أن يهجم العدو على المسلمين.

ب - أن يكون عدد المسلمين على نصف عدد الكفار.

ج - الإذن من الإمام الكبير إن وجد.

فأرسل لذلك رسولين إلى سكتو يطلب الإذن في ابتداء الجهاد في بلاد ماسينا من خليفة الشيخ عثمان دان فوديو ابنه محمد بلو، ولكن حاكم سيغو هاجمه قبل رجوع الرسولين في يوم ١٨١٨/٣/٢١م في نكوما (Noukoum)، وهزمهم الشيخ أحمد بإذن الله مع قلة عدد مقاتليه.

ثم كانت بينهم المعركة الثانية يوم ١٨١٨/٤/٢م، والثالثة في يوم ١٨١٨/٥/١٢م، حيث هزمهم الشيخ في كلتا المعركتين، يعني أن الشيخ استطاع في خلال شهرين إلحاق الهزائم المتكررة ضد التحالف[4]، ثم واصل الشيخ جهاده حتى سيطر على جني Djènè وتمبكتو Toumbouktou ، وعلى أجزاء من بلاد البامبارا Bambara.

ويذهب بعض الباحثين إلى أن الشيخ أحمد لبو كان من قادة الشيخ عثمان، وكان يعمل في أرض سنغاي Songaye بحوض النيجر من قبل شيخه عثمان[5]، ولكن لو نظرنا إلى عام ابتداء جهاد الشيخ أحمد - ١٨١٨م - نجد أنه كان بعد وفاة الشيخ عثمان - عام ١٨١٧م - بسنة، مما يدل على أن جهاده ومراسلاته كانت في عهد محمد بلو ابن الشيخ عثمان، ويذهب بعض الباحثين أيضاً إلى أن الشيخ أحمد قد ذهب إلى سكتو Sokoto، وشارك في الجهاد مع الشيخ عثمان، وكان من حملة الألوية في جيشه.

ولما أتم الشيخ جهاده رجع الشيخ أحمد لبو إلى ماسينا Macina متزعماً لحركة إصلاحية دينية[6]، ولكن لو رجعنا إلى المراجع المحلية، كإنفاق الميسور لمحمد بلو، ومؤلفات عبد الله دان فوديو، وحما باتي

---

(١) أحمد باتي باه: إمبراطورية فلان ماسينا، ص ٢٣، بتصرف.

(٢) أي بلاد جني، وكان ساكناً قريباً منها.

(٣) الشيخ محمد منتقى: الجواهر والدرر في تاريخ الحاج عمر، مخطوطة، ورقة ٦١.

(٤) IBID. P: ٣٦ - ٤٠ - بتصرف -.

(٥) إبراهيم طرخان: إمبراطورية الفلانيين الإسلامية، مجلة كلية الآداب، جامعة الرياض، العدد السادس - ١٩٧٩م، ص ٩٥.

(٦) حسن أحمد محمود: الإسلام والثقافة العربية في إفريقيا، دار الفكر العربي - القاهرة - ١٩٨٦م، ص ٢٦٨.

بـــاه، لم نجد للشـــيخ أحمد لبو ذكـــراً، وهو ما يؤكد الفكرة القائلة بأنه لم يشـــارك في الجهاد مع الشيخ عثمان، ولكنه كان يتبعه روحياً.

■ القسم الثاني: دولة ماسينا الإسلامية:

تأسيس الدولة:

بعد أن هزم الشيخ أحمد كفار بامبارا Bambara وحلفاءهم من الفلانيين أخذ لقب الإمام وكذلك أمير المؤمنين، وخصوصاً بعد رجوع الرســـولين من سكتو Sokoto بإذن الجهاد، وأراد الشـــيخ أن يؤسس دولة إســـلامية تحكمها الشـــريعة الإســـلامية، وكان من ذلك اختيار مكان مناســـب لعاصمـــة الدولة الفتية، ووقع اختيـــار موضع العاصمة علـــى بقعة قريبة من نهـــر النيجر، ومرتفعة قليلاً، وفـــي مأمن من أخطار الفيضان، وفي عام ١٨١٩م خُطّت المدينة وشُرع في بنائها، وقد استمر البناء قرابة سنة[١].

ولما انتهى من بناء عاصمته «حمد الله» قســـمها إلى عشـــرة أحياء، وجعل لها أربعـــة أبواب، وأحاط المدينة بســـور ضخم، وبنى في وســـطها مســـجداً جامعاً، وجعل لكل حي من أحيائها ســـوقاً، مع السوق المركزي في وســـطها، وجعل لكل سوق مشرفاً على جودة السلعة[٢].

ولما انتهى الشـــيخ من بناء عاصمته جمع علماء بلاده لاستشـــارتهم في كيفية تنظيم الدولة وإدارتها، وقال لهم: «لا أريد أن أحكم البلاد لوحدي، ولا بد من مســـاعدة الآخرين، ولا بد من اجتماع الكل واتحادهم لتكون دولة منظمـــة»[٣]، وطلب منهـــم أن يقدّموا له مشروع الحكم، وبعد أشهر قدّم إليه العلماء المشروع، وكوّنوا مجلساً للشورى Batou Mawdou، أي مجلس الكبار، وهو مكوّن من أربعين عالماً.

نظّم الشـــيخ أحمـــد دولته تنظيمـــاً جيداً، حتى أصبحـــت من أرقى الدول في زمانـــه، وللوقوف على الجوانب الحضارية في هذه الدولة رأينا أن نفرد لكل جانب من جوانبها الحضارية مقالة مستقلة.

■ فمن ذلك الجانب الثقافي والعلمي والسياسي والاجتماعي والاقتصادي:

١ - الجانب الثقافي والعلمي للدولة:

لقد أولى الشـــيخ أحمد الجانب العلمي اهتماماً كبيـــراً، حيث افتتح في «حمد الله» وحدها ســـتمائة مدرسة قرآنية لتعليم الصغار، وعيّن لها مشرفاً عاماً - اســـمه ألفا طاهر -؛ فلا تفتح مدرسة إلا بعد أخذ الإذن منـــه وإجراء امتحان الكفايـــة لمن يريد افتتاح مدرســـة لمعرفة مدى صلاحيتـــه للتدريس، وأصدر الشـــيخ قراراً يلـــزم كل طفل بلغ الســـابع من عمره أن يلتحق بالمدرســـة القرآنية (Doud É Dina)، وكل من لم يُدخل طفله المدرســـة بعد بلوغه السابعة يجب أن يمثل أمـــام المجلس التأديبي المكوَّن لذلك، واسمه (Batou Sahibé) لتأديبه، ويتجول المعلمون فـــي القرى كل عام لتســـجيل التلاميذ في المدارس، ويُعقد امتحان في نهاية كل عام للتلاميذ الذين ختموا القـــرآن حفظاً، ويُســـمّى (Hebde n Édi) لمعرفة مدى حفظهم وجودتهـــم، ويكوّن لذلك مجلس، يتكوّن من أســـتاذ المدرســـة وبعض الممتحنين، ويستمعون إلـــى قراءة التلميذ وحفظه ومخارج حروفه، فإن نجح في الامتحـــان يُعطى لقب «حافظ»، ويقدّم له أقرباؤه الهدايا، وكذلك يقدّم للمعلم، وإن رسب يعيد السنة.

وبعد نجاح التلميذ يواصل دراســـته في الحلقات العلمية في «حمد الله» وغيرها من المدن، وقد يستمر في الدراسة إلى بلوغه سنّ الأربعين، ثم يتفرغ للتعليم فـــي الحلقات العلمية، أو يكون رجـــل دولة، أو يتفرغ لمشاغله الخاصة[٤].

(١) أبو بكر خالد با: صور من كفاح المسلمين في إفريقيا الغربية، الحاج عمر الفوتي حياته وجهاده، بدون تاريخ، ص ٧١.

(٢) انظر: Ba. IBID. P: ٤٦.

(٣) المرجع نفسه، ص ٦٠.

(٤) أحمد باه، المصدر السابق، ص ٦٥، بتصرف.

ويُـدرّس في الحلقات العلمية العلوم الشـرعية، وبخاصـة الفقه المالكي، والعلـوم اللغوية، وبخاصة شعراء الجاهلية، والآجرومية، وكان للشيخ أحمد لبو حلقة علمية لتفسـير القرآن الكريم، والسيرة النبوية، وذلك في فترة الصباح، وبعد الظهر[1].

وقد ارتفع نسـبة الحفاظ والفقهاء وعلماء اللغة بين مختلف طبقات المجتمع، كما انتعشـت الحركة الأدبية في الشـعر والتاريخ باللغة المحلية - الفلانية - التـي كانت تُكتب بالحـروف العربية، وتقدّر بعض المصادر التاريخية عدد العلماء والفقهاء المشهورين في ماسـينا بثلاثمائـة ونيف، لكن معظـم إنتاجهم العلمي والأدبي قد اندثر بفعـل الحرب الأهلية التي نشبت هناك، ولم يصلنا من إنتاجهم إلا القليل.

٢ - الجانب السياسي والتنظيمي:

لما استقرت الأمور للشيخ أحمد لبو، وبعد تقديم العلمـاء لمقترحهم الذي طلب منهم، وبنى العاصمة، قسم دولته إلى خمس إمارات، وهي:

أ - إمارة دينيري (Die nnéri).

ب - إمارة فكلا كناري (Fakala-Kounari).

ج - إمارة هيري سينو (Hairé senou).

د - إمارة نبدوبي (Nabdoubé).

هـ - إمارة ماسينا (Macina).

وعيّن الشـيخ أحمد لبو على كل إمارة أميراً، ولم يعيّـن إلا من كان عضواً في المجلـس العام للدولة، ويسـاعد كل أمير أحد العلماء الراسخين، وعيّن في كل مدينـة قاضيـاً، كما عيّن فـي كل من أحياء العاصمة «حمد الله» قاضياً، وعيّن للقضاة رئيساً، ولا يُرجع إليه إلا في حكم يتعلق بالدماء، وجعل لكل قاض راتباً ثابتاً من الدولة[2].

تنظيم الجيش:

أنشأ الشيخ أحمد لبو جيشاً قوياً، ونظّمه تنظيماً دقيقاً للدفاع عن البـلاد، وجعل في كل مدينة قوات مـن الجيش، «ويحفـظ لنا الماسـينيون في آثارهم أن «حمد الله» ضمت عشـرة آلاف جواد من الجياد العتيقة المستعدة للمشاركة في النفير أو الحرب»[3]، وعيّن على كل منطقة قائداً عسـكرياً، وعيّن ابن عمه «بالبـو بكر بوبو» قائداً عامـاً للجيش، وكان التجنيد شـبه إلزامي، حيث يجب على كل أسـرة أن تبلّغ عن ابنها إذا بلغ عشـرين سنة، ولقائد الجيش تجنيده أو عدمه - حسـب الحاجة وصلاحية المجند -، وليس للجيش زي موحد.

وكذلك عيّن شـرطة لحفظ الأمن والاسـتقرار، وجعل لكل حي من أحياء العاصمة شـرطة، ويشرف على الشـرطة سـبعة من العلماء، وفـي كل مدينة قوات خاصة للشـرطة لحفظ الأمن، وجعل الشريعة الإسـلامية هي دستور الدولة، مع بعض العادات التي لا تخالف الإسـلام، والمذهب المالكي هو المذهب المعتمد للدولة.

٣ - الجانب الاجتماعي:

وقد نظّم الشـيخ أحمد لبو الحيـاة الاجتماعية في دولته تنظيماً دقيقاً، وكان أول قرار اتخذه لتنظيم الحياة الاجتماعية هو توطين البدو الرحّل، لإخراجهم من حالة البداوة إلى حالة الاسـتقرار والتمدّن، وأمر كل جماعة أن تنشـئ بعد استقرارها مسجداً، وسوقاً في يوم مقرر من الأسبوع[4].

ومـن تنظيماتـه الاجتماعية في «حمـد الله» وغيرها منع أي شخص أن يخرج بعد العشاء بساعة، وخصوصاً إذا كان متزوجـاً، ولا يجوز لأي متزوج أن يرجع من سـفره ويدخل بيته دون إشعار أهله مسبقاً، ويجوز للزوجة أن تشكو زوجها إذا خالف ذلك.

ويُمنـع الفارس من أن ينظر إلـى ما بداخل أي

(١) أحمد باه، ص ٤٩.

(٢) أحمد حما باتي باه، المصدر السابق، ص ٦٠.

(٣) أبو بكر خالد باه، المصدر السابق، ص ٧١.

(٤) حسين مؤنس: الإسلام الفاتح، الطبعة الأولى - ١٩٨١م، برابطة العالم الإسلامي، ص ١٤٥.

جدار، ولا يجوز كذلك لأي شخص أن يدخل بيتاً دون السلام مع الرد والإذن، ومن خالف ذلك يُؤدب.

وأوجب على كل متزوج أن يقسم يومه كالآتي:

أ - بعد صلاة الفجر إلى الظهر خاص للتمرين الحربي بالنسبة للعساكر، أو لطلب العلم بالنسبة لطالب العلم، أو للعمل بالنسبة للعامل.

ب - من بعد الظهر إلى صلاة العصر على كل متزوج أن يبقى في أهله إلى العصر.

ج - من بعد العصر إلى العشاء ساعة حرة للزيارات والعمل وغيره.

د - بعد العشاء بساعة البقاء في البيت[1].

ومن تنظيماته الاجتماعية جواز خروج الأطفال والشباب بعد المغرب إلى العشاء للمصارعة وغيرها من الألعاب، ولكن دون الرقص أو الغناء.

كما اهتم بالجانب الصحي لمدينة - «حمد الله» - وكانت من أنظف المدن في وقته.

ومن مظاهر هذا الاهتمام الإجراءات الصحية الآتية:

- منع التبول في الطرقات العامة، وجعل للبول أماكن مخصصة.

- خصص أماكن لذبح الحيوانات، ومنع ذبحها في الشوارع، ومن ذبح فيها فيجب ألا يترك آثار الدماء في الشارع.

- منع دخول الكلاب ورعايتها في «حمد الله» إلا كلب صيد أو زراعة.

- فرض على بائعات الحليب تغطية أوانيهن.

وألزم كل بالغ حضور صلاة الجماعة إلا بعذر، ومنع أن يتجاوز اللباس الكعبين، وعيّن أهل الحسبة الذين يراقبون كل من خالف ثوبه الكعبين فيقطعونه[2]، وغير ذلك من التعاليم التي توافق الشريعة الإسلامية.

٤ - الجانب الاقتصادي:

انتعشت الحياة الاقتصادية في دولة الشيخ أحمد لبو انتعاشاً كبيراً، وتوافد التجار على البلاد حاملين شتى البضائع، وقدم إلى البلاد الصناع وأهل الحرف من كل صوب... وعمرت الطرق بتجار الفلانيين والبامبارا وغيرهم[3].

وقد فتح الشيخ أحمد لبو بيت المال في كل مدينة، وجعل لكل موظفي الدولة رواتب خاصة من بيت المال، وخصص للزكاة العاملين عليها يتجولون في مواسم حصاد الزرع لجمع الزكاة، وكذلك يجوبون المراعي في كل موسم لجمع الزكاة من الرعاة، ثم توزع على مستحقيها، وأمر بتجفيف المستنقعات وإصلاح أراضيها للزراعة؛ ونتيجة لهذه الإجراءات انتعشت البلاد ورحبت الأحوال، وأصبحت بلاد ماسينا ملتقى الناس والقوافل والمتاجر[4].

■ وفاة الشيخ أحمد لبو:

وقد ظل الشيخ أحمد لبو طول حياته ينظم دولته، ويحكم بشريعة الله تعالى، إلى أن لبّى نداء ربه، حيث وافاه الأجل المحتوم في عام ١٨٤٤م، وله من العمر ثمان وستون سنة، تاركاً دولة منظمة تحكمها الشريعة الإسلامية.

■ الدولة من بعده:

وبعد وفاة الشيخ أحمد تولى الحكم بعده ابنه أحمد بن أحمد لبو الذي استطاع أن يحفظ للدولة هيبتها وأمنها، وسار على نهج والده في الحكم، وفي عام ١٨٥٢م توفي أحمد بن أحمد لبو، وخلفه ابنه أحمد بن أحمد بن أحمد لبو الذي قُتل في حروبه مع الحاج عمر بن سعيد الفوتي، وذلك في عام ١٨٦٢م، وانتهت بذلك دولة ماسينا الإسلامية التي أسسها أحمد لبو- رحم الله الجميع -، وامتدت الدولة قرابة نصف قرن من الزمان.

(١) أحمد باه، المصدر السابق، ص ٥٠.

(٢) المصدر نفسه، والصفحة نفسها.

(٣) حسن مؤنس، المصدر السابق، ص ١٤٥.

(٤) المصدر نفسه والصفحة نفسها.

مسلمو ساحل العاج..
الأزمة وسيناريوهات المستقبل!

أ. بسّام المسلماني(*)

عادت أجواء التوتر والاضطرابات لتضرب المشهد السياسي والأمني مجدداً في ساحل العاج؛ بعد رفض الرئيس المنتهية ولايته «لوران جباجبو» Laurent Gbagbo القبول بنتائج الانتخابات الرئاسية والإقرار بهزيمته أمام مرشّح تجمُّع الجمهوريين «الحسن واتارا» Alassane Ouattara المعترف به من قبل المجتمع الدولي رئيساً منتخباً للبلاد، والذي يعوّل عليه كثيراً - بعد القبض على غريمه (لوران جباجبو) - لطيّ صفحة عقد دموي شهدته البلاد؛ أفضى إلى تقسيمها بين جنوب تسيطر عليه الأقلية المسيحية، وشمال تحكمه الأغلبية المسلمة.

لكن ما قصة هذا الصراع ومراحله؟ وكيف تطورت الأوضاع حتى تم القبض على "جباجبو".

■ مسلمو ساحل العاج:

يبلغ عدد سكان ساحل العاج، وفق إحصائيات عام ٢٠٠٩م، قرابة ١٩,٩٩٧,٠٠٠ مليون نسمة، وكشأن كل الإحصائيات تختلف الأرقام حول نسب السكان؛ إذ تتراوح تقديرات عدد المسلمين بها بين ٦٠٪ - ٦٥٪ (أي قرابة ١٣ مليون نسمة)، يدين معظمهم بالمذهب المالكي كشأن معظم دول غرب إفريقيا، وتتراوح نسبة النصارى بين ٢٠٪ - ٢٥٪ معظمهم كاثوليك (٨٠٪)، ويشكّل الوثنيون النسبة الباقية.

ويوجد بالبلاد ٧٠ طائفة عرقية، لعل من أبرزها: الماندينجو، والجيولا أو الديولا (التي ينتمي إليها «الحسن واتارا» زعيم حزب تجمع الجمهوريين المعارض) المسلمتين في الشمال، ومن أشهر القبائل المسيحية قبائل البيتي Pete التي ينتمي إليه الرئيس «لوران جباجبو»، والبولي Poli التي ينتمي إليها كل من الرئيس الراحل «هوافييه بوانييه» والرئيس «كونان بيديه» في الجنوب، فضلاً عن قبيلة ياكوبا في الغرب التي ينتمي إليها الرئيس العسكري الراحل «روبرت جيه».

وهناك أكثر من ستين لهجة محلية؛ أبرزها لهجة الماندي الخاصة بقبائل الماندينجو، إلا أن الفرنسية هي اللغة الرسمية في البلاد.

أغلبية المسلمين يعملون في الزراعة في الشمال، وخصوصاً في محصول الكاكاو، في حين

(*) كاتب وباحث مصري.

يعمل الجنوبيون في مجال التجارة والصناعة.

هذا التقسيم الاقتصادي بالإضافة للتقسيم الجغرافي كانا سببين في زيادة حدّة الانقسامات في البلاد، وخصوصاً في ظل سياسة التمييز ضد المسلمين؛ حيث انقسمت البلاد إلى قسمين تقريباً؛ هما: شمال مسلم زراعي فقير يشكّل الأغلبية، وجنوب مسيحي صناعي تجاري غني يشكّل الأقلية.

«لعب الاستعمار الفرنسي منذ قدومه للبلاد أواخر القرن التاسع عشر، وحتى حصول البلاد على استقلالها عام ١٩٦٠م، دوراً هاماً في تكريس هذه الفوارق، فقام بإخضاع البلاد لنظام الحكم المباشر، وعمل على التمييز بين المواطنين على أساس الدين، فسمح لأبناء القبائل الوثنية والمسيحية باستكمال تعليمهم في فرنسا، وفي المقابل حُرم المسلمون من شغل الوظائف الهامة في البلاد.

ثم أصدر قانوناً عام ١٩٣٩م تم بموجبه وضع أنصار كل ديانة تحت إشراف وزارة الداخلية، حتى يسهل تتبع تحركات أتباع كل ديانة، ومن ثم احتواء أي حركة اضطراب أو تذمّر، (ولعل ذلك كان سبباً في بروز الخلاف بين النظام الكاثوليكي، والمعارضة الإسلامية بعد ذلك، حيث كانت المعارضة تطالب دائماً بحقيبة الداخلية؛ من أجل تحاشي عملية التتبع والاعتقال، فضلاً عن إسقاط الهوية عن المسلمين، كما سنرى بعد ذلك).

ولم تكتفِ باريس بهذا، بل كانت تكافئ كل من يرتد عن دينه من المسلمين بمنحه الجنسية الفرنسية، وبذلك ساهمت فرنسا في تمكين الأقلية الكاثوليكية من السيطرة على مقاليد الحكم في البلاد، كما سعت لطمس الهوية الثقافية للأغلبية المسلمة؛ من خلال جعل الفرنسية هي اللغة الرسمية، كما حظرت لغة الماندي التي كانت لغة الإسلام في غرب إفريقيا، فضلاً عن منعها تدريس الإسلام في المدارس.

لم يرغب الاستعمار الفرنسي في الرحيل دون تسليم البلاد لأحد الأتباع الأوفياء الذي يسمح لهم بالبقاء - بصور مختلفة - في البلاد، ولم تجد فرنسا رجلاً أوفى من «هوفييه بوانييه» رئيس الحزب الديمقراطي ذي الغالبية الكاثوليكية، وعضو البرلمان الوطني الفرنسي، حيث إنه يتمتع بالجنسية المزدوجة، فصار «بوانييه» رئيساً للبلاد، وصار حزبه هو الحزب الوحيد، بالرغم من أنه أخذ بالمبادئ الليبرالية في المجال الاقتصادي.

كانت فرنسا تكافئ كل من يرتد عن دينه من المسلمين بمنحه الجنسية الفرنسية

وتم وضع أول دستور - علماني - في البلاد، واحتفظت فرنسا بقاعدة عسكرية كبيرة، هي قاعدة ميناء بويه بالقرب من أبيدجان Abidjan، ويوجد بها قرابة ألف جندي من الكتيبة ٤٣ مشاة بحرية، ولم يمضِ سوى عامين فقط حتى قام «بوانييه» بتوقيع معاهدة للدفاع المشترك مع باريس عام ١٩٦٢م، يحق لفرنسا بمقتضاها التدخل لإنقاذ البلاد من أي عدوان خارجي، أو تمرد داخلي، كما تم تغيير اسم البلاد إلى الفرنسية، فأصبحت «كوت ديفوار».

كان لنشأة «بوانييه» في المدارس التبشيرية بصماتها الواضحة على سياسته، فلقد أقسم أمام بابا الفاتيكان على جعل بلاده قاطبة تحت «راية الصليب»، وعمد إلى إشاعة فكرة تفوّق الكاثوليكية على الديانة الإسلامية، وذلك أثناء بناء كنيسته الشهيرة في العاصمة ياماسوكرو، وقام بتسخير المال العام لخدمة الكنيسة والمدارس الكاثوليكية، كما فتح وسائل الإعلام الرسمية لتغطية الاحتفالات الكاثوليكية، خاصة يوم الأحد الذي كان يوم العطلة

الأسبوعية الرسمية في البلاد، كما أعلن أيام الأعياد الكاثوليكية أيام عطلات رسمية، في حين رفض الاعتراف بأعياد المسلمين، وهو أمر غير مسموح به حتى اليوم»[1].

اعتمد «بوانييه» مبدأ الحريات الاقتصادية، وعمل على تشجيع الاستثمار الحر، وقد ساهمت هذه السياسة في دخول عدد كبير من المستثمرين الأجانب للبلاد، «كذلك شجّعت على هجرة العمالة - خاصة في مجال زراعة الكاكاو الذي تعد ساحل العاج أكبر منتج له على مستوى العالم؛ إذ تنتج قرابة ثلث الناتج العالمي - من دول الجوار الإسلامي، خاصة مالي - بوركينافاسو - غينيا، وسمح لهؤلاء المستثمرين الأجانب بالحصول على الجنسية العاجية، حتى بلغ تعداد هؤلاء قرابة ٦٠ ألفاً - منهم ٤٠ ألف فرنسي - يسيطرون على ٤١٪ من رأس المال، و ٥٥٪ من تجارة البلاد، في حين بلغ عدد الأجانب الأفارقة من دول الجوار قرابة ٥ ملايين نسمة - معظمهم مسلمون -، وهو ما أحدث مشكلة بعد ذلك، خاصة بعدما تزاوج هؤلاء بالعاجيين؛ لذا تمت إثارة قضية المواطنة فيما يتعلق بالترشيح في الانتخابات، وكان أول من أثار هذه القضية الرئيس «كونان بيديه» عندما أراد الحيلولة دون منافسة «الحسن واتارا» له في الانتخابات التي شهدتها البلاد عام ١٩٩٥م»[2].

بدأ الوضع السياسي للمسلمين أوائل التسعينيات في التحسّن التدريجي، وخصوصاً «بعد انهيار الاتحاد السوفييتي من ناحية، ومظاهرات الطلبة المنادية بالأخذ بمبدأ التعددية من ناحية ثانية، وتم إجراء أول انتخابات رئاسية تعددية في البلاد، وكانت المفاجأة أن المرشّح الرئيس لـ «بوانييه» كان كاثوليكياً أيضاً، وهو «لوران جباجبو» رئيس الجبهة الشعبية الإيفوارية ذات التوجهات الاشتراكية، ورئيس البلاد الحالي، كما بدأ «بوانييه» يشعر بمزاحمة من رئيس البرلمان «كونان بيديه»، وهو كاثوليكي أيضاً من قبيلته نفسها، ومِن ثَمّ قام باستحداث منصب رئيس الحكومة، وعهد به إلى شخصية مسلِمة من الشمال هي «الحسن واتارا» - نائب رئيس صندوق النقد الدولي ورئيس حزب التجمع الجمهوري الذي ينتمي إلى قبيلة الجيولا، ولقد ساهمت هذه الخطوة في إيجاد حالة من التوازن النسبي بين المسيحيين والمسلمين»[3].

المواقف الأخيرة لـ «بوانييه»، من تعيين «الحسن واتارا»، وإتاحة بعض الحريات للمسلمين، أغضبت فرنسا والفاتيكان وأتباعهم في «ساحل العاج»، فقاموا بإبراز شخصية جديدة لم تكن سوى «كونان بيديه» (رئيس البرلمان) الذي تولّى رئاسة البلاد تلقائياً بعد وفاة «بوانييه» طبقاً للدستور.

ولكن الصراع بين «بيديه» ومنافسه الانتخابي «واتارا» الذي يتمتع بشعبية كبيرة في صفوف المسلمين، وبعض المسيحيين والوثنيين الراغبين في استكمال الإصلاحات الاقتصادية التي شهدتها البلاد على يد «واتارا»، دفع «بيديه» ومعاونيه إلى التلاعب بقضية «الجنسية»، حيث شكّكوا بـ «إفوارية» المنافس الانتخابي القوي، وقالوا: إنه من أصول «بوركينية»، وقد أدّت هذه الخدعة إلى فوز «بيديه» بمدة رئاسية جديدة وسط أجواء من الغضب الشعبي والتوترات؛ انتهت بإطاحة الجيش به عام ١٩٩٩م، واختير «روبرت جي» رئيساً مؤقتاً للبلاد، وفي موعد الانتخابات رشّح «جي» نفسه للرئاسة واستخدم الورقة القديمة «الجنسية» لإبعاد «واتارا» عن الصراع الانتخابي؛ بيد أنه هُزم أمام «جباجبو».

(١) ساحل العاج، موسوعة الإخوان المسلمين.
http://www.ikhwan.net/wiki/index.php

(٢) مصدر سابق.

(٣) مصدر سابق.

ومـا هذه الورقة إلا إحدى وسـائل سـيطرة الجنوب على الشـمال؛ إذ من المعلوم أن فرنسـا فـي أعقاب مؤتمر برليـن ١٨٨٤ – ١٨٨٥م الذي أعطى مشروعية تقسيم إفريقيا للقوى الاستعمارية الأوروبية؛ قد شرعت في تأسيس اتحادين رئيسين يضمّان مستعمراتها في إفريقيا:

الأول: أُطلـق عليـه «اتحـاد غـرب إفريقيا الفرنسـية»، وعاصمتـه «داكار»، وكان يضم كوت ديفوار.

الثانـي: هـو «اتحـاد إفريقيا الاسـتوائية الفرنسية»، وعاصمته «برازافيل».

وقد انتهجت فرنسـا أسلوب الإدارة المباشرة في حكم هذه المستعمرات، ومن ثم كانت جميعها مثل أقاليم تابعة للدولة الأم التي تشرف عليها من خلال وزارة المستعمرات في باريس، يعني ذلك أن مسألة «المواطنة» في إقليم معيّن لم تنشأ إلا بعد الاستقلال عن فرنسـا، وأنها مسألة حديثة نسبياً ترجع في حالة كوت ديفوار إلى عام ١٩٦٠م.

وعلـى صعيد آخر؛ فإن الأعـراف والمواريث التقليدية الإفريقية تقرّ وتعترف بكلٍّ من النسـب الأبوي والنسـب الأمّـي (من جهـة الأم)، أي أن أحدهمـا يكفي، وليس بالضـرورة كلاهما، علاوة علـى أن رئيس البلاد لـم يُنتخب يومـاً بطريقة ديمقراطية فعلية، سـواء كان «هوفييه بوانييه» أو «كونـان بيديه» أو «روبرت جي» أو «لوران جباجبو» الذي أعلن نفسه بنفسه فائزاً بعد انتخابات أكتوبر ٢٠٠٠م التي واجهت أكثـر الاعتراضات في تاريخ البلاد؛ بسبب استبعاد «الحسن واتارا» منها[1].

■ حكم «جباجبو» واضطهاد المسلمين:

عقب تسـلّم «جباجبو» للسـلطة لم ينجح في احتواء الشـمال وزعيمه «واتـارا» بعد الانتخابات الرئاسـية، صحيح أنه التقاه، إلا أنه لم ينجح في التوصّل لاتفاق ودّي معه بالترضية له، مثل: منحه منصـب رئيس الحكومة – كما فعـل «بوانييه» –، أو إحـدى الحقائب الوزارية السـيادية، خصوصاً أن «واتـارا» لم يعترف بنتيجة الانتخابات بسـبب اسـتبعاده منها، إلا أن «جباجبو» أصرّ على تطبيق مبدأ الاستبعاد، وقرر كذلك عدم مشاركة «واتارا» في الانتخابات البرلمانية التي شـهدتها البلاد في شهر ديسمبر، كما تمّ اسـتبعاد حزب «واتارا» من تشـكيلة الحكومة الجديدة، والتي اسـتأثر فيها حزبه بأغلبية مقاعدها؛ ١٨ مقعداً من إجمالي ٢٣ مقعداً.

لم يكتف «جباجبو» باستبعاد المسلمين سياسياً، بل سعى إلى تصفيتهم جسدياً، من خلال تشكيل ميليشيات عسكرية موالية له عرفت باسم «كتائب الموت»

ولـم يكتف «جباجبو» باسـتبعاد المسـلمين سياسـياً، بل سعى إلى تصفيتهم جسدياً من خلال تشكيل ميليشيات عسكرية موالية له عُرفت باسم «كتائـب الموت»، وتضمّ بالأسـاس أفـراد قبيلته (البيتي)، فضلاً عن الحرس الخاص به، ولقد كان الهدف الأساس لهذه الكتائب: هو تصفية خصومه الشـماليين (المسـلمين)، وفي مقدمتهم «واتارا» الذي دعا أنصاره إلى ضرورة العمل على إسـقاط النظام، وهنا شـهدت البلاد حرباً دينية بين أقلية حاكمة ظالمـة، وأغلبية مضطهدة؛ فقامت «كتائب الموت» بذبح المسلمين، وحرق مساجدهم، وكادت تظفر بـ «واتارا» لولا هروبه خارج البلاد.

كما قـام «جباجبو» بفرض حظـر تجول في

(١) اضطرابات ساحل العاج.. مصالح فرنسا فوق حقوق الأغلبية المسلمة، رضا عبد الودود، منارات إفريقية.

الشـــمال خوفاً من حدوث تمرد ضده، لكن ما كان يخشـــاه حدث، فقد قام بعض الضباط المسلمين في الجيش في الأســـبوع الأول مـــن يناير ٢٠٠١م بالسيطرة على مبنى الإذاعة والتليفزيون، وأذاعوا بياناً يؤكد إسقاط النظام، لكن «جباجبو» تمكّن من سحق الانقلابيين.

ولم يكن الانقلاب هـــو المفاجأة الوحيدة له؛ حيث جاءت المفاجأة الثانية في نتائج الانتخابات البلدية، حيث فاز فيها حزب «واتارا» بالمركز الأول بالرغم من فراره خارج البلاد؛ في حين جاء حزبه في المركز الثالث.

حـــاول «جباجبو» احتواء الاحتقـــان المتزايد، فبدأ فـــي اتخاذ بعـــض الخطوات نحـــو تحقيق المصالحة الوطنية، فعقـــد مؤتمر للمصالحة في ينايـــر ٢٠٠٢م، وكان مـــن أهم مخرجاته تشـــكيل حكومة جديدة، لكنها كانت شـــكلية بسبب استبعاد الشـــماليين منهـــا؛ لذا صـــارت الأوضـــاع مهيأة لحدوث انقلاب ثانٍ، وقد تحقق هذا الانقلاب في ٢٠٠٢/٩/١٩م، وذلك بعد قرار «جباجبو» تســـريح أكثر مـــن ٨٠٠ جندي وصف ضابـــط من الجيش (معظمهم من مسلمي الشمال)، وهو ما دفع هؤلاء إلى الانقلاب عليه، ونجحوا في زمن قياســـي من الســـيطرة على نصف مساحة البلاد، واحتلوا أهم مدينتين، هما: «بواكيه»، و «كورجوهو» ذات الأغلبية المسلمة، وكانوا على وشك السيطرة على العاصمة «ياماسوكرو» Yamoussoukro ؛ إلا أن القوات الفرنسية حالت دون ذلك.

وقد أعلن قادة الانقلاب تشكيل جبهة سياسية أُطلق عليها اســـم «الجبهة الوطنية لساحل العاج» بزعامة «جويلومي ســـورو» Guillaume Soro (مســـيحي)، وتم إعلان اســـم الضابط «شـــريف عثمان» قائداً للجناح العسكري للجبهة.

وإزاء هـــذا الوضع المتـــأزم تحرك «جباجبو» على عدة محاور؛ هي:

١ - طلب الدعم العســـكري من فرنسا، لكنها رفضت التورط في قمع الانقلاب.

٢ - الاعتماد على دعم خارجي، وخصوصاً من أنجولا التي تمتلك ســـلاحاً جوياً كبيراً، ولها خبرة طويلة في مواجهة الانقلابات العسكرية، وذلك وفق اتفاق عسكري بين الجانبين، كما استعان بمرتزقة من جنوب إفريقيا للمشـــاركة فـــي قمع الانقلاب، وهو الأمر الـــذي قوبل باســـتنكار دولي وإفريقي واسع النطاق.

بعثة الأمم المتحدة لتقصي الحقائق، قالت: إن قوات «جباجبو» تقوم بخطف المسلمين والاعتداء عليهم

٣ - الحســـم العســـكري للصـــراع، حيـــث ارتكبـــت قواته جرائم ضد الإنســـانية في مواجهة الانقلابييـــن، وكذلك ضد مواطنـــي دول الجوار؛ بزعـــم إيوائهم لهـــم، وقامت بحـــرق بيوت هؤلاء، وكان من بين الضحايا الجنرال العســـكري السابق «روبرت جيه» الذي ينتمي لقبائل ياكوبا المسيحية في الغرب، وهو ما أدى بعد ذلك لقيام حركتي تمرد - مســـيحيتين - في الغرب؛ هما: «حركة العدالة والسلام»، و «الحركة الشعبية لغرب ساحل العاج»؛ بهدف الثأر لمقتله.

ولقد كشفت الصحف والتقارير الدولية أعمال الإبادة التي وقعت بالمســـلمين علـــى أيدي قوات «جباجبـــو»، ومن ذلك ما ذكرته صحيفة «ســـياتل بوســـت انتليجينســـز» الأمريكية، والتي قالت: إن ميليشـــيات «جباجبو» تســـرق أموال المســـلمين، وتعتـــدي عليهم. وهـــو الأمر نفســـه الذي ذهبت إليـــه بعثة الأمم المتحدة لتقصـــي الحقائق، حيث

قالت: إن قوات «جباجبو» تقوم بخطف المسلمين والاعتداء عليهم.

لكن بالرغم من ذلك أخفق «جباجبو» في احتواء الموقف، وتدخّلت أطراف إقليمية للتوسّط بين الطرفين، وبخاصة الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (إيكواس)؛ بناء على أن ساحل العاج عضو بها، وقد توصل الطرفان لاتفاق لوقف إطلاق النار في توجو ٢٠٠٣م، مع النصّ على قيام القوات الفرنسية الموجودة في البلاد بالإشراف عليه لحين وصول قوات «إيكواس»، لكن «جباجبو» لم يحترم وقف إطلاق النار، فاندلع الصراع مجدداً، وهو ما دفع فرنسا إلى ضرورة التدخّل للتوسّط بين الطرفين، وانتهى الأمر بتوقيع «اتفاق لينـاس ماركوسي» (٢٠٠٣/١/٢٤م).

كان من أهم بنوده:

١ - تشكيل حكومة وحدة وطنية، يرأسها رئيس وزراء، يعيّنه الرئيس بالتشاور مع الأحزاب الأخرى، على أن تضم الحكومة كل أطراف النزاع بما فيها حركتا التمرد في الغرب، بحيث يتم تخصيص تسع حقائب وزارية لفصائل المتمردين الثلاثة، منها حقيبتا الداخلية والدفاع، على أن يكون نصيب الحركة الوطنية التي قادت الانقلاب سبع حقائب، كما يتم تخصيص سبع حقائب مماثلة لحزب «واتارا».

٢ - بقاء الرئيس الحالي «جباجبو» في منصبه حتى موعد الانتخابات القادمة، مع تقليص صلاحياته لحساب رئيس الوزراء.

٣ - إجراء تعديل للمادة ٣٥ من الدستور بخصوص الترشّح لمنصب رئيس البلاد؛ بحيث يتيح لأي شخص من أم عاجية أو أب عاجي الترشّح في الانتخابات؛ بشرط أن يكون مقيماً في البلاد لمدة خمس سنوات متتالية قبل الانتخابات.

٤ - التحديد الدقيق لمواصفات الهوية والمواطنة في صياغة لا تسمح بأي تمييز بين المواطنين، وأن تصدر التعديلات القانونية طبقاً لهذه الصياغة.

٥ - نزع أسلحة الفصائل المسلحة الثلاثة في الشمال والغرب، وإعادة تنظيم الجيش، على أن تتولى فرنسا إعادة بنائه، مع دمج قادة الانقلاب في الجيش وفقاً لمواصفات عسكرية تحدّدها فرنسا، مع طرد المرتزقة من البلاد.

٦ - إنشاء لجنة لمراقبة تنفيذ الاتفاق، تتألف من ممثلين عن الأمم المتحدة، والاتحاد الإفريقي، و «إيكواس»، والمنظمة الفرانكفونية، وغيرها، على أن يكون مقر اللجنة في أبيدجان.

٧ - استمرار العمل بقانون الملكية العقارية الصادر عام ١٩٩٨م، والذي يمنع الأجانب من تملّك الأراضي الزراعية، مع إصدار تعديلات قانونية، تسمح للورثة بالحق في وراثة عقود الإيجار طويلة الأمد التي نص عليها الدستور.

و «يلاحظ على هذا الاتفاق عدة أمور:

- مشاركة كل القوى فيه، بشقيها العسكري والسياسي، وعدم استبعاد أي منها خشية تجدد النزاع من جديد؛ لذا كان من بين المشاركين «حزب واتارا» الذي حصل على سبع حقائب وزارية.

- التوزيع العادل - نسبياً - للحقائب الوزارية بين القوى المختلفة (سبع حقائب لكل من «واتارا» الحركة الوطنية التي قادت التمرد الأخير، وحقيبة واحدة لكل جبهة من جبهتي التمرد الغربي).

- إعطاء الاتفاق حقيبة الداخلية للمسلمين يعد أمراً ذا دلالة بالغة؛ إذ يساهم في حل قضية المواطنة التي كانت لبّ الصراع مِنْ قَبْل؛ على اعتبار أن وزارة الداخلية هي المسؤولة عن شؤون الهوية والجنسية.

- أن الاتفاق تضمّن بنوداً عملية واضحة ومحددة؛ على عكس مسودة الاتفاق التي توصّل إليها الطرفان في توجو في نوفمبر ٢٠٠٣م، وباءت بالإخفاق.

– الاتفاق على تعديل المادة (٣٥) من الدستور بشكل لا يستبعد المسلمين – وقائدهم «واتارا» تحديداً – من خوض الانتخابات القادمة»[1].

■ تطورات الأزمة:

تصاعدت الأزمة مرة أخرى في أواخر نوفمبر الماضي ٢٠١٠م إثر الانتخابات الرئاسية الأخيرة، عندما أعلنت لجنة الانتخابات المستقلة التي تضم (الأمم المتحدة والولايات المتحدة وفرنسا ودول غرب إفريقيا) عن فوز «واتارا» بنسبة ٥٤ ٪ مقابل ٤٦ ٪ من الأصوات لـ «جباجبو»؛ إلا أن رئيس المجلس الدستوري سرعان ما خرج على الملأ ليعلن أن «جباجبو» هو الفائز بعد أن أحرز ٥١ ٪ من الأصوات؛ موضحاً أن نتائج التصويت في سبع من المناطق الشمالية المؤيدة لـ «واتارا» ألغيت بسبب ما أسماه تجاوزات انتخابية خطيرة، ولم يقف الأمر عند ذلك، بل إن رئيس الوزراء «جويلومي سورو» أعلن استقالته من منصبه وتأييده لمرشّح المعارضة، فيما تعهد الجنرال «فيليب مانجو» قائد القوات المسلحة بالولاء لـ «جباجبو»، وترافق مع هذه التطورات أعمال عنف محدودة أسقطت عشرات القتلى.

■ الموقف الدولي:

ومع هذه التطورات تدخلت عدة دول إقليمية ودولية على خط الأزمة، لكن اللافت في هذه الأزمة هو تأييد واشنطن وباريس لـ «الحسن واتارا»، بل اللافت أيضاً أن فرنسا، وهي الدولة التي كانت تحتل ساحل العاج في السابق، بدت متوافقة تماماً مع موقف أمريكا على الرغم من الصراع بينهما على النفوذ في القارة السمراء!

واختلفت التفسيرات حول موقف فرنسا وأمريكا حيال هذه الأزمة، فأرجعها بعض المحللين إلى تهديد «واتارا» وأنصاره بحرب أهلية جديدة في حال عدم اعتراف «جباجبو» بنتائج انتخابات الرئاسة، وهو ما يضع فرنسا وأمريكا في مأزق خشية أن تندلع الحرب مجدداً، وهو ما قد يؤثر بشدة على مصالحهما وشركاتهما المستفيدة من زراعة الكاكاو التي تتركز أساساً في شمال ساحل العاج ذي الأغلبية المسلمة، وهو الذي جعلها واحدة من أغنى الدول المستقلة حديثاً في غرب إفريقيا.

ويضاف إلى ذلك قلق أمريكا وفرنسا من المسلمين الذين تبلغ نسبتهم ٦٥٪ من عدد السكان، وباتوا في غضب عارم بسبب الظلم الواقع عليهم والقادم من الجنوب؛ حيث رفاهية النخبة السياسية التي تخصصت في نهب الفارق بين السعر الدولي للكاكاو والسعر البسيط جداً الذي يدفعونه لمزارعي الكاكاو؛ لدرجة دفعت بعض المحللين للقول إن ما يحدث في ساحل العاج حالياً هو ثورة «الظلم ضد الطغيان» أو «ثورة مسلمي كوت ديفوار».

غير أن الذي يدعو للشك هو رفض «جباجبو» التنحي عن السلطة على الرغم من التأييد الدولي والإقليمي المعلَن لـ «الحسن واتارا»، والاعتراف به رئيساً للجمهورية، ويسوّغ أصحاب هذا الاتجاه مخاوفهم بأن الموقف الغربي المعلن لن يؤثر كثيراً في التغيرات على أرض الواقع، فلن يتخذ الغرب خطوات جادة ضد «جباجبو»؛ وخصوصاً أنه يسيطر بشكل شبه تام على الأوضاع في الجنوب العاجي، وولاء الجيش وقبائل الجنوب له، فضلاً عن دعم استخباراتي فرنسي تقليدي – قد يشوبه التوتر أحياناً – مكّنه طوال السنوات الماضية من تحدي الجميع، والقيام بوضع العراقيل أمام تنفيذ «اتفاق سلام بوركينافاسو»، وتأجيل الانتخابات مرة تلو الأخرى، دون أن يواجه موقفاً دولياً يتجاوز المطالبة بتسريع عقد هذه الانتخابات، يضاف إلى ذلك أن باريس لا تبدي ارتياحاً لخلفه «واتارا»،

(١) ساحل العاج، موسوعة الإخوان المسلمين، مصدر سابق.

وتعده معادياً لها.

ولكن هناك من رفض هذا الطرح - وقد أثبتت الأحداث صواب وجهة النظر هذه -، ويقصر توتر علاقات باريس مع الزعيم الشمالي على حقبة الرئيس السابق جاك شيراك، مدللين على تبدّل مواقف باريس تجاهه بالاعتراف السريع به رئيساً من جانب ساركوزي، ومطالبته لخصمه بالقبول بالهزيمة، وهو ما يدل على أن الجهة الوحيدة التي راهن عليها «جباجبو» قد تخلّت عنه، ولم يبق أمامه إلا الاعتماد على مواقف الكيان الصهيوني ومنظمات التنصير التي غضّ الطرف عن اختراقها للمجتمع العاجي طوال العقد الماضي، وإن كان تأثير الطرفين يبدو محدوداً جداً، بالرغم من أنهما مارسا دوراً في دعم أنشطة «فرق الموت» في مناطق المسلمين، وتأييدهما لتصفية القادة الشماليين؛ إيماناً منهما بأن وصول مسلم لسدة السلطة يعني نهاية عصر عرّابي الفرانكفونية والموالين للغرب، وتجفيف منابع نفوذهما في البلاد.

■ الدور الصهيوني:

نجح الكيان الصهيوني في اكتساب أرضية في البلاد عبر دعمه الشديد لـ «جباجبو»، وإمداده له بالأسلحة والخبراء، وتدريب قواته وحرسه الرئاسي، فالصهاينة موجودون في جميع المؤسسات في جنوب البلاد، سواء كانت عسكرية أو مدنية، تكنولوجية أو زراعية.

كانت صحيفة «هآرتس» الصهيونية قد ذكرت تفاصيل صفقة عَقَدَها تجّار سلاح من الكيان الصهيوني مع ساحل العاج عن طريق «شركة أنظمة الدفاع الجوي»، اشتملت على معدات عسكرية بينها طائرات استطلاع، وصفقة ذخيرة، وقنابل مضيئة[1]، فضلاً عن الأنشطة المشبوهة ضد المسلمين في الشمال، ومحاولة إثارة الاضطرابات في صفوفهم عبر قيام جهاز الموساد بدور مهم في تصفية وجهاء المسلمين في المجتمع العاجي، بل إن بعض التقارير تشير إلى دور صهيوني مباشر يسعى لتفريغ اتفاق السلام الموقّع في بوركينافاسو من أي مضمون؛ لإدراكهم أن الفوضى تصبّ في مصلحة حلفائهم من الأقلية النصرانية.

وفي السياق نفسه؛ ذكرت مصادر إعلامية فرنسية أن عناصر الصهيونية كانوا يديرون مركزاً للاستخبارات والتنصت في أبيدجان عاصمة ساحل العاج، قادوا عملية غارات جوية على شمال البلاد، «لعل هذا يلقي الضوء على الدور الصهيوني للتغلغل في إفريقيا، وفي منع المسلمين من الوصول للسلطة رغم أنهم الأغلبية، إذا ما وضع إلى جانب ذلك المعلومات المعروفة عن الدور الصهيوني في جنوب السودان، وفي منطقة دارفور، وإريتريا، وجنوب إفريقيا.. الذي يتلخص في اكتساب عملاء لـ «المستعمر الجديد»، ودراسة الحالة لاستغلال المشكلات والصراعات المحلية، وتأجيج هذه الصراعات»[2].

■ سيناريوهات إنهاء الأزمة:

كانت هناك سيناريوهات متوقعة لهذة الأزمة قبل حسمها بالقبض على «جباجبو»، ولعلنا نعرض لها، ثم نتوقف عند كيفية الحسم ومآلاتها، وهذه السيناريوهات كالتالي:

١ - السيناريو الأول: ويُطلق عليه السيناريو «الكيني - الزيمبابوي»: حيث يقبل بمقتضاه «واتارا» تقاسم السلطة، والحصول على منصب رئيس الوزراء وعدد من المناصب السيادية لصالح تحالف المعارضة، وهذا السيناريو يسعى أنصار «جباجبو» لترويجه وتطبيقه، غير أن كل المؤشرات

(١) ساحل العاج.. صراع إمبراطوري بوقود محلي، خالد يوسف، منارات إفريقية.

(٢) ساحل العاج.. صراع إمبراطوري بوقود محلي، مصدر سابق.

تؤكد صعوبة تَكراره في ظل وجود موقف دولي وإقليمي قوي مؤيد لـ «واتارا»، ورفض لجميع مزاعم خصمه.

٢ - السيناريو الثاني: يمكن أن يُطلق عليه «سيناريو المصالح»: حيث تضغط فرنسا وأمريكا بشدة على «جباجبو» لمغادرة السلطة، مع ضمان دور سياسي للقوى التقليدية في البلاد عبر تشكيل حكومة وحدة وطنية بشكل مشروع، وإعادة توحيد البلاد، وصياغة دستور جديد، وبناء مؤسسات الدولة وفق معايير جديدة، أهم أولويتها ضرورة عدم تجاهل دور دول الجوار العاجي، وموقف دول الرابطة الاقتصادية لغرب إفريقيا «إيكواس» بقيادة نيجيريا الداعمة بقوة لطيّ صفحة «جباجبو»، لكن هذا السيناريو يعيقه موقف «جباجبو» المتشبث بالسلطة، وغير قابل للتنازل عن الحكم، مما قد يستغرق وقتاً طويلاً، يزيد من حالة الانقسام، وعدم الاستقرار التي تشهدها البلاد.

٣- السيناريو الثالث: وهو سيناريو الحسم الذي تم بالفعل ، وكان يُطلق عليه «سيناريو الحسم السريع»: من خلال إعطاء الولايات المتحدة أو فرنسا الضوء الأخضر للقوات الشمالية للزحف على العاصمة، وإبعاد «جباجبو» وتنصيب «واتارا» بالقوة بشكل خاطف من خلال تقديم دعم محدود لها، دون التورط في الحرب، وقد رجحت كفة هذا السيناريو نتيجة للشرعية الشعبية والدولية التي حظي بها «واتارا» عقب فوزه في الانتخابات، وتعهده ببناء مجتمع جديد في ساحل العاج يقوم على التعددية وإتاحة الحرية لجميع أطياف المجتمع، وإزالة الاحتقان الطائفي في البلاد.

هذا بالإضافة إلى محاولة فرنسا إرضاء الأغلبية المسلمة في الشمال حتى تضمن استمرار نفوذها في البلاد.

ومن ثم فقد دعمت القوات الجوية والمصفحات التابعة للقوات الفرنسية قوات «واتارا» في الهجوم الذي شنته على مقر «جباجبو» في أبيدجان حتى تمكنت من اعتقاله.

■ ساحل العاج وآفاق المستقبل:

يتعين على «واتارا» خلال المرحلة القادمة أن يبدأ ببسط الأمن، والعمل على استقرار البلاد، التي تعاني من فوضى عارمة، حتى يتمكن من السيطرة على الأوضاع، ومنع السرقة وأعمال الشغب والعنف المتوقعة من المتعاطفين مع «جباجبو»، وهناك مؤشرات لإمكانية استعادة «واتارا» الأمن مرة أخرى؛ حيث أعلنت محطة تلفزيونية موالية لـ«واتارا» أن قادة الجيش الذين قاتلوا من اجل «جباجبو» أعلنوا ولاءهم لمنافسه «واتارا»، وقالت المحطة إن «فيليب مانجو» رئيس أركان الجيش وكل قادة القوات البرية والجوية والبحرية تعهدوا بالولاء لـ«واتارا»، كما أن القوات الشمالية بدأت في مصادرة الأسلحة الثقيلة التي كان يستخدمها خصوم «واتارا».

القضية الأخرى التي تحتاج قرارات سريعة هي إجراء مصالحة شاملة حتى لا تنجر البلاد إلى حرب أهلية مرة أخرى، خاصة وأنه لا يزال هناك الكثير من مؤيدي «جباجبو» في الجنوب، لذلك يجب على «واتارا» أن يعمل على استيعابهم واحتوائهم؛ للحفاظ على النظام، وتوفير الاستقرار اللازم؛ لتصدير الكاكاو وإخراج البلاد من الأزمة الإنسانية التي تعاني منها.

وقد تنبه «واتارا» لأهمية هذه الخطوات فدعا في كلمته التي ألقاها عقب اعتقال «جباجبو» إلى طي صفحة الماضي المظلمة، وبدء صفحة جديدة في البلاد، معربا عن عزمه تشكيل لجنة للمصالحة الوطنية، وداعيا جميع المقاتلين إلى إلقاء سلاحهم.

وبشكل عام فإن اتجاه الأحداث يسير في مصلحة الأغلبية المسلمة الشمالية، لانهاء سنوات من والاضطهاد والتمييز ضدهم.

انفصال جنوب السودان..
هل هو عنوان لمرحلة جديدة؟!(*)

مقدمة الملف.. انفصال جنوب السودان..

تاريخ العلاقة بين جنوب السودان وشماله
أ. عبد الفتاح حمد الطاهر

الحركة الشعبية لتحرير السودان.. النشأة والتطور
أ. نجم الدين محمد عبد الله جابر

سياسات التدخل الخارجي في قضية جنوب السودان
أ. د. حمدي عبد الرحمن حسن

تداعيات انفصال الجنوب السوداني المحلية والإقليمية والدولية
أ. محمد العقيد

أبيي.. نموذج التعايش والتمازج .. يرفضه المتآمرون
أ. محمد المختار محمد أحمد

التوجهات الداخلية والخارجية المحتملة لدولة جنوب السودان
أ. محمد وقيع الله شطة

انفصال جنوب السودان .. الوحدة الآن ..أقرب من ذي قبل..استراتيجيا
أ. طلعت رميح

خاتمة الملف..

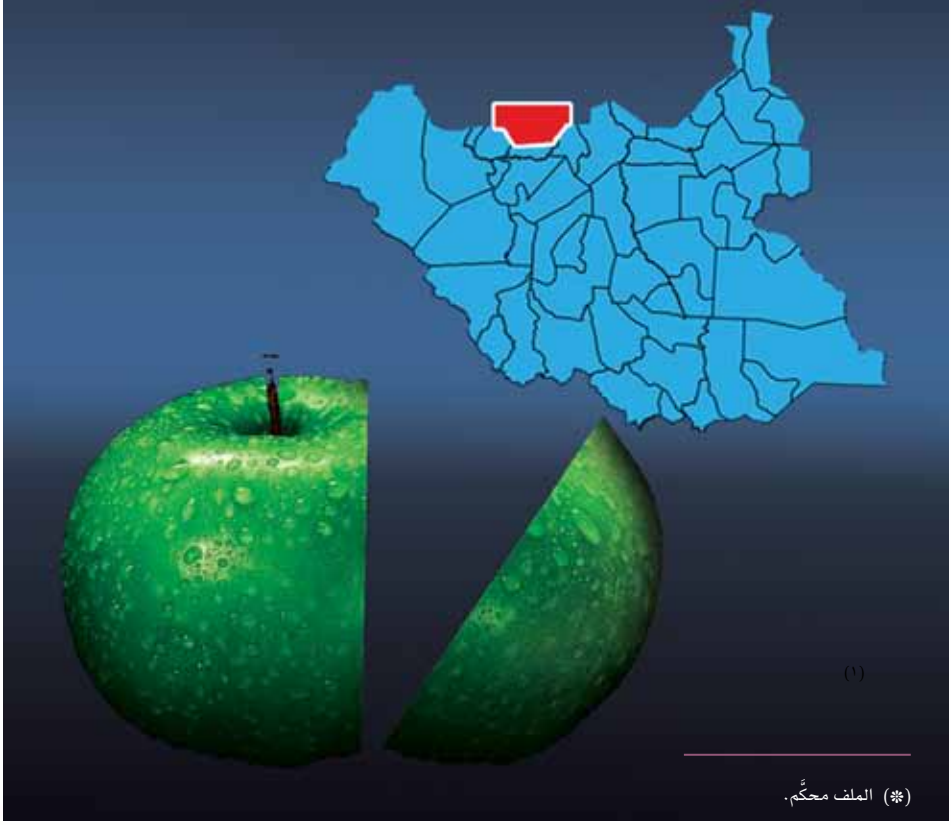

(١)

(*) الملف محكَّم.

انفصال جنوب السودان

ملفٌ يُضاف إلـــى غيره مما تطويـــه ذاكرة الأمة من أيامها وانتكاســـاتها، يتضمّن «حدثاً مهماً» اســـتحق عند بعض السياسيين والمحللين أن يُطلق عليه وصف «كارثة»، نُســـجت خيوطه وأُبرمت عبر سلسلة متوالية من التحرّكات والمداولات المعلنة والمستترة، شاركت في نسجها أطراف عديدة محليـــة وإقليمية ودولية، وجهّـــزت خططاً وبرامج واتفاقات، تتابعت مراحل تنفيذها زمنياً في مدة أربت على خمسين عاماً.

ووصل الحـــدث ذروته في مطلع هـــذا العام ٢٠١١م بقرار الانفصال، والذي يراه بعض الناس نقطة بدء لأحداث أخرى لا تقل خطراً عنه، وهو ما أعطى مساحة واسعة من التوقعات والتكهنات لما سيعقبه من ترتيبات سياسية وأمنية واقتصادية، وغيرها.. وما تستقر عليه مآلات تداعياته.

وإدراكاً مـــن مجلـــة «قراءات إفريقيـــة» بأهمية ملف «انفصال السودان»، والتزاماً منها بمسؤوليتها فيما وضعته من أهـــداف وسياســـات؛ خصّصت لهـــذا الحدث معظم صفحات هـــذا العدد، لتقدّم لقرائها توثيقـــاً أميناً وقراءة واعية للحدث وما أحاط به وما يُتوقع منه، بقدر ما يُتاح لها من إمكانيات لتحقيق الشمول والاستيعاب.

وقـــد تناولته في عدد من المحاور بعد مقدمة الملف، في تتابع زمني وترابط موضوعي، تســـتقصي في المحور الأول المعلومـــات والحقائـــق والوقائع التي شـــكّلت البعد التاريخي للعلاقة بين الشـــمال والجنوب، وهو الذي يقدّم لما بعده من المحاور.

وعـــرض المحور الثاني جملة من العوامل والأســـباب المادية والمعنوية لنشأة التمرد وأهدافه، والأطر التي تطور إليها في مكوناته الفكرية والعقدية وأشـــكاله المؤسسية، ودور القوى الخفية والظاهرة وأهدافها في دعمه وتوجيهه.

ثم المحور الثالث في دور القوى والمنظمات الإقليمية والدولية، وموقفها من القضية وعملية الاستفتاء.

ليأتـــي المحور الرابـــع في متابعة تداعيـــات ما بعد

الاستفتاء ورصدها.

والمحـــور الخامس يبيـــن لنا قضية أبيـــي.. واقعها، وتداعياتها على العلاقة بين الشمال والجنوب.

والمحور السادس عن التوجهات الداخلية والخارجية المتوقعة لدولة الجنوب.

ليقدم المحور الســـابع البعد الاســـتراتيجي لقضية الانفصال ومآلاتها المستقبلية.

ثم الخاتمة، وفيها عرض لأهم النتائج التي يقدّمها لنا الحدث، والدروس المستفادة والعظات والعبر.

كثير من الأقلام تسطّر وتكتب عن الحدث، والمقاصد شـــتى، فلكل رؤيته ومآربه فيما يكتب، فتختلف أســـاليب التعاطـــي ومناهج الكتابة تبعاً لذلـــك، وتأتي متدرّجة بين حدّيـــن متطرفين، وكلاهما يفتقد الصدق والدقة والأمانة، فطرف يتجافى عن كل ذلك ممـــا يطمس معالم الحقيقة، والآخر يســـعى لتضخيمها، وكلاهما تزوير لشهادة التاريخ،

ونسعى إلى أن نكون وسطاً عدلاً بينهما.

من أبرز شـواهد التزوير التي لازمـت كل مراحل الحدث؛ السعي لإخفاء طابع الصراع وحقيقته، بالتقليل أو الإخفاء المتعمد لأهم أسبابه وهو (التنصير).

إن نتيجة الاستفتاء ليست هي الانفصال، فهو لم يكن إلا أمراً شكلياً لترتيبات إعلان هذه النتيجة، والتي تمخّضت عن سلسلة متصلة من الوقائع والأحداث، يفصلنا عن بداية التخطيط لها أكثر من قرن من الزمان؛ حينما انعقد مؤتمر برلين في ١٨٨٤م -١٨٨٥م، والفكرة في تصوّرها الذهني أبعد من ذلك كثيراً، وأعمق في بعدها النفسي بكونها رغبة متأصلة، ﴿وَدُّواْ مَا عَنِتُّمْ﴾ [آل عمران : ١١٨]، وتصميم مستمر، ﴿وَلاَ يَزَالُونَ يُقَاتِلُونَكُمْ﴾ [البقرة : ٢١٧]، عند مَنْ خطّط وأدار الصراع في الجنوب ليصل به إلى النتيجة التي يريدها.

فلِمَ كانت النتيجة، كما أُعلنت، أكثر من ٩٠٪ من أبناء الجنوب يصوّتون للانفصال؟ ولِمَ لم تأت النتيجة على خلاف ذلك؟!

كيف أصبح الانفصال خياراً جاذباً؟ ولِمَ لم تكن الوحدة التي كانت قائمة وتمثّل واقعاً هي الخيار الجاذب؛ كما تم النصّ على ذلك في الاتفاقية؟!

أكان التصويت للانفصال تعبيراً عن إرادة حرة، ووعي بحقيقته وتداعياته؟

هل للشمال دور في جعل الانفصال خياراً جاذباً؟

القوى السياسية الخارجية.. الكنيسة.. الكنيست.. النظام القائم.. القبلية.. النخب من أبناء الشمال والجنوب.. ما دور كلٍّ من هؤلاء في عملية الانفصال؟

ربما أفضت الإجابة بدقة ووضوح عن مثل هذه الأسئلة وغيرها إلى نتائج؛ تخالف كثيراً ما يقود إليه الأخذ المباشر للحيثيات دون التأمل فيها.

إن الرغبة والدوافع العدوانية دفعت إلى إعداد «مشروع تفتيت كيانات الأمم والشعوب المسلمة والعربية»، ومشروع «بسط الهيمنة»، وجاء التخطيط للتنفيذ، واستُغلت الأقليات لذلك، واستُخدمت الأدوات ووُظفت لتنفيذ المخطط ودعمه: الاستعمار.. الكنيسة.. النخب.. الأقليات.. الأنظمة.. الهيئات والمنظمات.. الإعلام.. المؤسسات المالية.. إلخ.

واجتمعت عليها إرادة أمم؛ لتضع الخطة الشاملة لبسط الفكرة وتنفيذها، واجتاح الاستعمار أنحاء القارة الإفريقية، يحمل خريطة التشكيل الجديد التي بُنيت على أساس استغلال معطيات الواقع وعناصر مكوناته الجغرافية والإثنية والتاريخية.

إن الاستعمار هو الذي وضع هذه السياسات التي هيأت لواقع أورث تباعداً نفسياً واجتماعياً، وتفاوتاً في الأوضاع المادية والمعيشية، ومكّن للكنيسة لتغرس النواة لإيجاد «النخب» التي تحمل الفكرة محلياً، وتنفعل وتتحرك بإرادة خارجية في واقع بيئاتها، وبرز منها قيادات حوّلت المشروع إلى إرادة سياسية حرّكت بها العامة، وقادت بها القبائل التي لا تدري إلى أين تُقاد، بل ربما يدرك بعضها أن الانفصال ليس في مصلحتها، ولا يعبّر عن رغبتها، ولكنها مضت مع الآخرين وفق تلك الإرادة السياسية التي روّج لها الإعلام، ودعمتها الهيئات والمنظمات: الأمم المتحدة.. الاتحاد الأوروبي.. الاتحاد الإفريقي.. الجامعة العربية.

أما الجهات المعارضة؛ فقد تم تحييدها، بل تهديدها، فلم تملك الجرأة على أن تتحرك لإيقاف ما يجري زوراً وبهتاناً باسم إرادة الجنوب، والذي ذهبت أرواح بعض بنيه، ممن أعلنوا رفضهم ومعارضتهم، ضحية لجريمة فصل الجنوب.

يحرص هذا الملف الذي تقدّمه «مجلة قراءات» على تقديم الحقيقة.. وتفاصيل الأحداث، ليس بواجهتها الأمامية فحسب، بل بخلفيتها التي بلورت الاتجاهات.. وحرّكت الأحداث.. ودفعت بها نحو ما تريده تلك القوى، وذلك بأقلام بعض من شهدوا الواقعة، وكتبوا شهادتهم للتاريخ، قد يجد القارئ أكثر من قراءة للموقف أو الحدث في دراسته وتحليله تعكس تبايناً من مقال لآخر، وهو دليل القراءة المستوعبة لما يحتمله الموقف أو الحدث، ويؤدي إليه النظر إليه في أبعاده المختلفة؛ فاقتضت الأمانة عرض كل ما يحتمله الموقف؛ طالما دعمه منطق مقبول.

تاريخ العلاقة بين جنوب السودان وشماله

أ. عبد الفتاح حمد الطاهر(*)

برزت مشكلة جنوب السودان بوصفها إحدى مخلفات الحكم التركي المصري البريطاني، كما برزت مؤخراً بوصفها إحدى مشكلات الأقليات القومية في إفريقيا، وتحديداً في عقد التسعينيات الذي شهد العديد من النزاعات القومية بصورة عامة في معظم أنحاء العالم، وبصفة خاصة في إفريقيا.

إن مشكلة جنوب السودان تُعد أكبر مصادر عدم الاستقرار السياسي في السودان منذ بدايات الحكم الوطني، إلى هذا العهد الذي اكتسبت فيه أبعاداً إقليمية ودولية بشكل واضح، مهّدت للتدخلات الخارجية في شؤون البلاد، وهو ما أثر سلباً في علاقات السودان الخارجية.

والواقع أن مجموعة من العوامل الاجتماعية والسياسية والاقتصادية ساهمت في استفحال هذه المشكلة التي ولّدها الاستعمار، بالإضافة إلى عاملي الجغرافيا والتاريخ.

وسنعرض في هذا المحور لمسارات العلاقات بين الشمال والجنوب عبر مراحلها التاريخية:

■ أولاً: مراحل انتشار الإسلام في جنوب السودان:

١ - العهد السناري: (مملكة الفونج ١٥٠٤م - ١٨٢١م):

عرف جنوب السودان الإسلام في القرن العاشر الهجري، أي بعد قيام مملكة سنار عام ١٥٠٥م، وتذكر الروايات أن أصل الفونج (مؤسسو مملكة سنار) من قبيلة الشلك، وهو ما يؤكد اتصال مملكة سنار بقبائل جنوب السودان، ودخول الإسلام إلى بعض مناطق الجنوب.

٢ - العهد التركي: (١٨٢١م - ١٨٨٥م):

ويؤكد المؤرخون أن جنوب السودان عرف الإسلام بصورة واسعة بعد الفتح التركي للسودان ١٨٢١م، فقد انتشر الإسلام في جنوب السودان بواسطة الجنود الأتراك والمصريين والتجار المسلمين من العرب والأتراك والسودانيين. وكان هناك اتصال كثيف بين أهالي جنوب السودان والجنود والإداريين الأتراك والمصريين، حيث عمل بعض مواطني الجنوب في خدمة الإدارة التركية حمّالين ومترجمين وجنوداً، كما ساهمت المراكز الإدارية والمدن والمحطات التركية في نشر الإسلام في جنوب السودان، مثل: فشودة، والتوفيقية، وبور، ومنقلا، وشامبي، وغندكرو وغيرها من المحطات، وقد كان على رأس مديرية فشودة راشد بك أيمن عندما قامت الثورة المهدية[1].

٣ - الثورة المهدية: (١٨٨٥م - ١٨٩٨م):

تمدد الإسلام جنوباً في عهد الثورة المهدية في نطاق محدود، تمثل في دخول بعض ملوك الشلك في الإسلام، وبعض سلاطين الدينكا، مثل: السلطان «كول أروب» سلطان دينكا نقوك في مناطق أبيي، وقد شاركت القبائل الجنوبية في الجهاد مع الثورة المهدية، وكانت إرهاصات

(*) كاتب وباحث.

(١) أبو بكر دينق الجاك: واقع الدعوة الإسلامية في جنوب السودان، موقع منارات إفريقية، http://www.manarates.net/index.php/manarate/index/١٨/٢٠

الثورة قد بدأت في بحر الغزال عام ١٨٨١م، وذلك عندما قام بعض زعماء القبائل بزيارة المهدي في قدير وأعلنوا انضمامهم إليه[١].

■ ثانياً: مرحلة الحكم الثنائي والاستعمار الإنجليزي:

١ - المرحلة الأولى (١٨٩٨ - ١٩١٩م):

في هذه المرحلة اكتمل احتلال الجيش البريطاني للسودان بقيادة اللورد كتشنر، وقد شكّل ذلك سبباً رئيساً في بذر الفرقة والشتات بين الشمال والجنوب، والسعي لفصل جنوب السودان عن شماله؛ غير أن قلة الموارد في الخزانة المصرية حالت دون تنفيذ ذلك[٢]. وفي هذه الفترة شجّعت بريطانيا الجمعيات التنصيرية على مزاولة نشاطها وسط السكان، وبسطت نفوذ الكنائس في الجنوب، كما تم تركيز التعليم في يد الإرساليات التنصيرية، وقد شهد الإسلام واللغة العربية في هذه الفترة في الجنوب تضيقاً شديداً؛ لأن الحكم الثنائي أعاد فتح السودان أصلاً للقضاء على الأثر الديني للثورة المهدية.

٢ - المرحلة الثانية (١٩١٩م - ١٩٤٦م):

في هذه الفترة اتخذت الحكومة البريطانية خطوات أكثر صرامة في محاربة كل ما يحمل مظهراً إسلامياً، فحاربت الأسماء العربية، ومنعت ارتداء الجلابية (ثوب أهل الشمال)؛ بوصفها رمزاً للدين الإسلامي، كما ذهبت لأبعد من ذلك فجعلت (يوم الأحد) عطلة رسمية في كل أنحاء الجنوب، وبلغت السياسات ذروتها في الفصل بين الجنوب والشمال بإصدار قانون المناطق المقفولة[٣] عام ١٩٢٢م[٤]، والذي قصد منه منع التأثير والتأثر بالإسلام والثقافة العربية القادمة من الشمال، كما عملت على إخلاء الشماليين المسلمين من الجنوب، وتهجير قبائل بكاملها مثل قبيلة كافياكنجي، ثم أعقب قانون المناطق المقفولة ما عُرف بسياسة الجنوب ١٩٣٠م التي كرست لغرس بذور الانفصال.

٣ - المرحلة الثالثة (١٩٤٦م - ١٩٥٣م):

وهي المرحلة التي أعقبت قيام «مؤتمر الخريجين» الذي قام برفع مذكرة شهيرة عام ١٩٤٢م طالب فيها بإلغاء قوانين المناطق المقفولة، وحرية التنقل داخل السودان، ورفع قيود التجارة، كما طالبت بضرورة وضع منهج تعليمي موحّد لكل السودان[٥].

وفي عام ١٩٤٦م، وبعد تنفيذ سياسة السودنة في الشمال، تشكلت لجنة للنظر في إمكان تنفيذها في الجنوب، وضعت اللجنة تقريراً أدانت فيه بشدة سياسة الحكومة نحو الجنوب، وطالبت «بإلغاء تصاريح التجارة، واتباع سياسة موحدة للتعليم في الشمال والجنوب، وتعليم اللغة العربية في مدارس الجنوب، وتحسين وسائل الاتصال بين الجانبين، وتشجيع انتقال الموظفين بين الشمال والجنوب، وتوحيد النظم بينهما».

- مؤتمر جوبا ١٩٤٧م:

وفي ١٣ يونيو ١٩٤٧م دعا السير روبرتسون

(١) محمد سعيد القدال: تاريخ السودان الحديث ١٨٢٠م - ١٩٥٥م، دار مصحف إفريقيا - الطبعة الثانية ٢٠٠٢م، ص ٢٠٦.

(٢) عيسى آدم أبكر: فرضية قيام دولة في جنوب السودان وأثرها على الأمن القومي، كلية العلوم السياسية والدراسات الإستراتيجية، جامعة الزعيم الأزهري، بحث غير منشور، ٢٠٠٢م، ص ٤.

(٣) قانون المنطقة المقفولة: أصدره الإنجليز عام ١٩٢٢م، عندما كانو يحتلون السودان، وبموجبه تم منع الانتقال والتبادل التجاري والثقافي بين جنوب السودان وشماله، بحجة حماية السكان المحليين من تجار الرقيق الشماليين، وحماية ثقافة الجنوبيين.

(٤) أبو بكر دينق الجاك، مصدر سابق.

(٥) عزام أبو بكر علي: مقومات الوحدة بين الشمال والجنوب السوداني، شركة مطبعة النيلين المحدودة - الطبعة الأولى - يونيو ١٩٩٩م، ص ٣٩.

السكرتير الإداري لحكومة السودان إلى عقد مؤتمر بمدينة جوبا عاصمة المديرية الاستوائية لمناقشة مسألة جنوب السودان، وكان هذا المؤتمر رداً على مؤتمر الإدارة الذي عُقد عام ١٩٤٦م ونصح بإلغاء المجلس الاستشاري لشمال السودان ١٩٤٣م - ١٩٤٧م، وإنشاء جمعية تشريعية بدلاً عنه يُمثل فيها الشمال والجنوب.

وخلص مؤتمر جوبا إلى إعلان الزعماء الجنوبيين بأن الوحدة بين الشمال والجنوب ضرورة لا بد منها، وأن فكرة الفصل غير واردة. وتمخض هذا المؤتمر عن قيام الجمعية التشريعية (مجلس تشريعي واحد في السودان ١٩٤٨م - ١٩٥٢م)، والتي شارك فيها قرابة ثلاثة عشر جنوبياً، تم انتخابهم من قبل مجالس المديريات.

- تمرد «توريت» والنزاع المسلح ١٩٥٥م:

كان من نتائج اتفاقية ١٩٥٣م، التي تُعد تتويجاً لنضال الشعب السوداني ضد الاستعمار، تكوين أول برلمان سوداني، والذي تم من داخله إعلان استقلال السودان في عام ١٩٥٦م[1].

ومع بداية الاستقلال كان وعد الأحزاب الحاكمة للجنوبيين بالفيدرالية في أول برلمان سوداني، ولم يتم الوفاء بذلك العهد، والذي يتضمن: (التنمية الاقتصادية - مناصب معقولة في السودنة - إلغاء ضريبة الدقنية... إلخ)، كما كان للإرساليات التبشيرية دور كبير في إشعال نار الفتنة بإطلاق الشائعات بأن هؤلاء هم المهديون الجدد (يقصدون الحكومة المركزية) الذين ينشرون الإسلام بحد السيف، وهو ما زاد من مخاوف الجنوبيين.

وفي ١٨ أغسطس ١٩٥٥م حدثت أشد الاضطرابات خطورة في المديرية الاستوائية، وتأثرت بها كل المدن والقرى، فسادت حالة من الفوضى التامة وعدم النظام الشامل لمدة (١٤) يوماً، وتعطلت الخدمات العامة، وقطعت طرق المواصلات، وأغلقت مكاتب الحكومة، وأعلنت حالة الطوارئ في المديريات الجنوبية الثلاث، وارتكبت جرائم النهب والسلب والقتل ضد الشماليين، فقتل (٢٦١) شخصاً من قبل الجنود ورجال البوليس والأهالي.

كان ذلك «تمرد توريت» المشهور، والذي أحدث في الشمال هزة عنيفة، وأدى إلى استشعار الحاجة إلى ضرورة الوصول إلى اتفاق أو تسوية بشأن مشكلة الجنوب، وإلى ضرورة الشروع في تنفيذ بعض الإصلاحات العاجلة.

إن أحداث «توريت» وما تلاها من عصيان مدني لم تكن مجرد تمرد محدود، بل كانت الأحداث في حقيقتها محاولة للاستيلاء على زمام الأمور في الجنوب بعد تصفية كل القيادات التنفيذية والعسكرية (الشمالية) في مختلف المواقع.

■ ثالثاً: مراحل ما بعد الاستعمار:

- جنوب السودان في عهد عبود (الحكم العسكري الأول ١٩٥٨م ١٩٦٤-م):

أدت مشكلة جنوب السودان دوراً مهماً في استمرار أجواء عدم الاستقرار السياسي، والذي ظل السودان يعانيه منذ أيام الاستقلال الأولى، فتمت الإطاحة بحكومة الأزهري التي أتت بأغلبية برلمانية، وحكمت من يناير ١٩٥٤م وحتى نوفمبر من عام ١٩٥٥م الذي شهد أول تمرد في السودان، وبعدها جاءت حكومة الأزهري الثانية في نوفمبر ١٩٥٥م - ١٩٥٦م

(١) تاج السر عثمان الحاج: الدولة السودانية النشأة والخصائص، الشركة العالمية للطباعة والنشر والتوزيع - الخرطوم - الطبعة الأولى - ٢٠٠٨م، ص ٨٠.

فبراير، ثم قام ائتلاف الأزهري (الحزب الوطني الاتحادي) مع الأنصار (حزب الأمة) في فترة رئاسية امتدت من فبراير ١٩٥٦م - يوليو ١٩٥٦م، ثم أتت بعد ذلك حكومة عبد الله خليل من يوليو ١٩٥٦م وحتى نوفمبر ١٩٥٨م، حيث تم تسليم السلطة للفريق عبود في انقلاب أبيض، وقد تم التسليم من قبل حزب الأمة نتيجة لعدم الاستقرار السياسي وتفاقم مشكلة الجنوب.

قام الفريق عبود، الذي استولى على السلطة في السودان في ١٧ نوفمبر ١٩٥٨م[١]، بحظر الأحزاب السياسية بالبلاد، ودعم الدعوة الإسلامية بالجنوب، وتم تعريب المناهج، وجعل اللغة العربية لغة للتخاطب الرسمي بالبلاد؛ فزادت أعمال العنف بالجنوب، فقابلت الحكومة العنف بالعنف المسلح.

وفي فبراير ١٩٦٤م طردت الحكومة أكثر من (٣٣٥) قسّاً، وجعلت العطلة الأسبوعية الجمعة بدلاً من الأحد.

وكذلك أُنشئت في هذا العهد ثلاثة معاهد دينية، في كل من: كدوك في أعالي النيل، ومعهد واو العلمي وبحر الغزال، ومعهد جوبا العلمي والاستوائية، كما قام بإرسال العديد من المعلمين لمحو الأمية وتعليم الكبار[٢].

- مؤتمر المائدة المستديرة:

بعد ثورة أكتوبر ١٩٦٤م انعقد مؤتمر المائدة المستديرة (مؤتمر قومي لمناقشة مشكلة الجنوب ومحاولة وضع الحلول النهائية لها)، في الفترة من ١٦ - ١٩ مارس ١٩٦٥م برئاسة النذير دفع الله، وقد أجمع المشاركون في المؤتمر على أن الحل السلمي لتلك المشكلة لا بد أن يكون الخيار الذي تعمل له جميع الفعاليات السياسية.

حضر المؤتمر (٤٥) عضواً، منهم (١٨) عضواً يمثّلون أحزاب الشمال، و (٢٧) عضواً يمثّلون أحزاب الجنوب، كما حضر المؤتمر مراقبون من بعض الدول الإفريقية، هي: الجمهورية العربية المتحدة، أوغندا، كينيا، الجزائر، تنزانيا، نيجيريا، غانا[٣].

كان الطرح المقدم من الأحزاب الشمالية في هذا المؤتمر أن تكون المديريات الجنوبية الثلاث وحدة إقليمية تخضع لحكومة محلية، وأن يوضع برنامج للإصلاح في مجال: التعليم، الاقتصاد، والخدمات الاجتماعية. أما الأحزاب الجنوبية فلم تكن لها رؤية محددة وموحدة، فتراوح طرحها بين الفيدرالية والانفصال التام. ولكن عند طرح جبهة الميثاق لمشروع الدستور الإسلامي رفضته الأحزاب الجنوبية جهاراً؛ متعللين بأن أي دستور يقوم على عقيدة واحدة، دينية أو إلحادية، لا يتسع للتباين الموجود في السودان.

وهكذا لم يتوصّل مؤتمر المائدة المستديرة إلى حل لمشكلة الجنوب؛ لأن ممثلي أحزاب الجنوب لم يكونوا على استعداد لقبول أي حلول تستبعد فصل الجنوب، كما أنهم باستثناء «حزب سانو - جناح وليم دينج» لم يكونوا على استعداد لمناقشة موضوع الاتحاد الفيدرالي.

- جنوب السودان في ظل حكومة مايو (الحكم العسكري الثاني ١٩٦٩م):

عندما قام انقلاب الخامس والعشرين من مايو ١٩٦٩م أولى مشكلة جنوب السودان عناية فائقة، وقد جاء في البيان الأول للثورة:

(١) عزام أبو بكر علي، مصدر سابق، ص ٧٤.

(٢) أبو بكر دينق الجاك، مصدر سابق.

(٣) إبراهيم محمد حاج موسى: التجربة الديمقراطية وتطور نظم الحكم في السودان، دار الجيل بيروت - دار المأمون الخرطوم - ١٩٧٠، ص ٦٠٣.

(أن الأحزاب السياسية المنحلة وحكوماتها المتعاقبة كانت تتاجر بقضية الجنوب، وتُفسد الحياة في هذا الجزء من وطننا، وهو ما أدى إلى تدهور الأحوال هناك، وخلق الفتن وإثارة الأحقاد، وفقد الثقة. إن حكومة الثورة تعمل على حل مشكلة الجنوب ومواجهتها مواجهة ثورية جادة تعيد لهذا الجزء من وطننا الحبيب الطمأنينة والاستقرار، وذلك باتخاذ الإجراءات الكفيلة لوحدة البلاد والنهوض باقتصادياتها، وقفل الطريق أمام تسرب النفوذ الأجنبي إليها).

وبالفعل، وبعد أسبوعين من قيام الثورة، أعلن قائدها الحل السياسي لمشكلة جنوب السودان، والذي يقضي بمنح جنوب السودان الحكم الذاتي الإقليمي في إطار السودان الموحّد[1].

وعلى الرغم من أن قطاعات كبيرة من المخلصين من أبناء جنوب السودان قد رحّبت بهذه الخطوة، فإن بعضها الآخر ظل سادراً في تمرده؛ متأثراً بالدسائس والمؤامرات الاستعمارية.

ولتنفيذ توجهات الثورة، تم تعيين جوزيف قرنق عضو الحزب الشيوعي السوداني وزيراً لشؤون الجنوب، غير أن هذه السياسات لاقت معارضة من زعماء حركة «أنانيا» بالخارج.

والواقع أنه لم تتهيأ الفرصة الحقيقة لحكومة مايو للتغلب على مشكلة جنوب السودان؛ إلا بعد أن حدثت تطورات مهمة نشأت عنها انعكاسات على علاقة السودان الخارجية، وخصوصاً مع بعض دول الجوار التي ظلت تتعامل مع السودان بتحفّظ شديد منذ وقوع الانقلاب، وكان على رأس تلك الدول إثيوبيا التي أدى إمبراطورها «هيلا سيلاسي الأول» دوراً كبيراً في التأثير على المتمردين في جنوب السودان، وكان (هيلا سلاسي) في ذلك الوقت يحظى برضى الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل.

- اتفاقية أديس أبابا ١٩٧٢م:

بعد إخفاق محاولة انقلاب الرائد هاشم العطاء على نظام الرئيس النميري في عام ١٩٧١م؛ تم تعيين القاضي أبيل أليير وزيراً لشؤون الجنوب، فقام باتصالات ومفاوضات مع السياسيين الجنوبيين خارج السودان عن طريق مجلس الكنائس العالمي والمؤتمر الإفريقي العام للبعثات التنصيرية، وجاءت موافقة القيادات الجنوبية للدخول في مفاوضات وصولاً إلى حل سلمي للنزاع في إطار السودان الموحّد.

عُقدت جلسات تفاوض بين ممثلي حركة تحرير السودان (الجناح السياسي لأنانيا) وحكومة السودان في أديس أبابا، وبعد مفاوضات مضنية تم التوصل إلى اتفاقية عُرفت بـ «اتفاقية أديس أبابا» الموقّعة في فبراير ١٩٧٢م[2]، وقد كانت إعلاناً ساراً، حيث أوقفت الحرب، وأسهمت في توفير الخدمات الضرورية، وقيام بعض المشروعات التنموية، وقيام المؤسسات الدستورية والسياسية في الجنوب على أساس الحكم الإقليمي[3].

لقد مثّلت هذه الاتفاقية دستوراً للحكم الذاتي الإقليمي لجنوب السودان منذ مارس ١٩٧٢م، فأصبح أبناء جنوب السودان يتنافسون منافسة حرة في حكم إقليمهم.

وكان العام ١٩٧٢م عام سلام بعد احتراب،

(١) إبراهيم محمد حاج موسى، مصدر سابق، ص ٦٠٩.

(٢) عباس صالح موسى: مسار الحكم المحلي في السودان، (الماضي ورؤية مستقبلية)، مركز محمد عمر بشير للدراسات السودانية - جامعة أم درمان الأهلية - ٢٠٠٧م، ص ٤١.

(٣) عبد الرحمن أحمد الشيخ الفادني: السلام تعزيز الوحدة وتأسيس النهضة (رؤية تحليلية)، شركة مطابع السودان للعملة - الخرطوم - الطبعة الثالثة، ٢٠٠٥م، ص ٥٣.

وبناء بعد خراب، وكان نهاية الحرب بين الشمال والجنوب التي امتدت لمدة (١٧) عاماً، وتميزت فترة مايو بالهدوء والاستقرار لمدة (١٠) سنوات، تم فيها استيعاب عدد كبير من محاربي «أنانيا» في القوات المسلحة والقوات النظامية الأخرى.

وتُعد الاتفاقية نجاحاً وانتصاراً كبيراً لنظام نميري؛ حيث حقق عبره تسوية سلمية للنزاع في جنوب السودان.

ومن أهم العوامل التي ساعدت على التوصل لاتفاقية أديس أبابا التغييرات في السلطة السياسية التي حدثت في المعارضة الجنوبية المسلحة[١]، والمتمثلة في مشاركتهم في السلطة السياسية، والانخراط في القوات النظامية، إلا أن هذه الاتفاقية لم تلبث أن أخفقت، وذلك للأسباب الآتية:

١- تجميد النميري لهذه الاتفاقية، وكذلك قراره تقسيم الإقليم الجنوبي إلى ثلاثة أقاليم، بحجة تقليل سيطرة قبيلة الدينكا على السياسة في الجنوب.

٢ - إعلانه تطبيق الشريعة.

٣ - على الرغم من نص الاتفاقية على إحداث تغيير جذري في البنية الاقتصادية والاجتماعية في الجنوب، فإنها أخفقت في هذا الجانب.

٤ - كما أن الاتفاقية لم تتضمن نصوصاً واضحة تحول دون نقضها أو النكوص عنها.

٥ - ارتباط التمرد بنزعات فردية.

٦ - إجازة قوانين سبتمبر ١٩٨٣م.

■ أسباب العودة إلى الحرب:

أكثر من عشر سنوات من السلام عاشها السودان في ظل اتفاقية أديس أبابا، التي أُلغيت لأسباب مختلفة، يتقاسمها طرفا الاتفاقية في رأي كثير من المحليلين، لكنّ واحداً من الأسباب الرئيسة كان قرار الرئيس نميري بتقسيم الإقليم الجنوبي من الوحدة الواحدة ذات الحكم الذاتي إلى ثلاثة أقاليم في ٥ يونيو ١٩٨٣م[٢]، وأعقب ذلك إعلان الشريعة الإسلامية مصدراً للنظام القانوني السوداني، الأمر الذي عدّه بعض الجنوبيين محاولة شمالية جديدة للهيمنة الثقافية، ونتيجة لذلك اندلعت حرب أهلية جديدة في نهاية ١٩٨٣م.

ومن أسباب عودة الحرب، ما يأتي:

١ - إهمال القادة الجنوبيين في نظام نميري للعناصر الوطنية المعارضة للتمرد.

٢ - تناقض الاتفاقية مع الدستور.

٣ - إنشاء مصفاة البترول في مدينة «كوستي» بدلاً عن بانتيو.

٤ - الشائعات التي صاحبت تنفيذ قناة جونقلي، وفحواها أن الحكومة تسعى لتوطين مليوني ونصف المليون فلاح مصري في القناة.

٥ - الصراع بين الدينكا والنوير من جهة، والاستوائيين من جهة أخرى.

٦ - إلغاء اتفاقية أديس أبابا من قبل نميري، تحت ضغط نائبه جوزيف لاقو، وبموجب ذلك القرار عادت للحكومة المركزية صلاحيات الحكومة الإقليمية.

التدخل الثالث: سوار الذهب ١٩٨٥م:

عندما تولت حكومة المشير سوار الذهب

(١) تيم نبلوك: صراع السلطة والثروة في السودان منذ الاستقلال وحتى الانتفاضة، ترجمة الفاتح التجاني، ومحمد على جادين، مطبعة جامعة الخرطوم – الخرطوم – الطبعة الأولى – ١٩٩٠م، ص ٢٥٠.

(٢) عمر عوض الله قسم السيد: الفيدرالية أداة لإدارة النزاع في المجتمعات متعددة الأعراق والثقافات – حالة السودان، مركز عبد الكريم ميرغني الثقافي، أم درمان – الطبعة الأولى – أبريل ٢٠١٠م، ص ٤٧.

(القائد العام في عهد نميري) السلطة بعد اتفاقية رجب / أبريل ١٩٨٥م، وكانت تتكون من مجلس عسكري انتقالي يرأسه سوار الذهب وعضوية ثمانية آخرون، ود. الجزولي دفع الله رئيساً للوزراء، كان الأمر في جنوب البلاد قد ازداد تعقيداً، وذلك بعد الدعم الذي قدّمه العقيد القذافي للحركة الشعبية لتحرير السودان بعد اختلافه مع النميري، وقد استنزفت الحرب في هذه الفترة موارد البلاد بصورة لم يسبق لها مثيل.

صحيح أن المشير سوار الذهب أوفي بعهده وسلّم السلطة للمدنيين مباشرة، إلا أنه مع انقضاء ذلك العام تعمّقت المشكلة، ودخلت البلاد في هذه الفترة في صراعات جديدة في مناطق أخرى من السودان: (جبال النوبة، وجنوب النيل الأزرق).

- الفترة الانتقالية وموقف الحركة الشعبية من مبادرات السلام (١٩٨٦م - ١٩٨٩م):

تميزت الفترة من (١٩٨٥م إلى ١٩٨٩م) بأنها أُعيد فيها تشكيل الحكومة أكثر من ست مرات في ثلاث سنوات[١]، وتبعاً لذلك لم تشهد هذه الفترة أدنى استقرار، وذلك نتيجة للتعديلات الوزارية التي تمّت، وبالرغم من تعدد مساعي الحل السلمي، وكثرة المبادرات السياسية الداعية للتفاوض، فإن زعيم الحركة (الدكتور جونق قرنق) لم يجلس للتفاوض مع تلك الحكومات إلا مرة واحدة اشترط فيها على رئيس الوزراء (السيد الصادق المهدي) الاجتماع به بصفته الحزبية فقط.

لقد كانت مواقف قرنق متذبذبة بصورة عامة، إلا أنه يؤكد بعض النقاط، منها: أن حركته ليست انفصالية، رفضه للدولة الدينية، وإيمانه بالانتخابات والحل الديمقراطي.

والواقع أن جميع المحاولات والمبادرات انصبت في التأكيد على الوحدة الوطنية، والاعتراف باختلاف الخصائص الثقافية، وتحقيق التنمية والخدمات في الجنوب، وقيام حكم ذاتي إقليمي، يقوم على أسس المشاركة الديمقراطية والتأكيد على الحل السلمي، وانتهاج الحوار أسلوباً ديمقراطياً، ومعالجة قضية الجنوب في إطار قومي جامع.

وبالرغم من محاولة الحكومة الانتقالية تأكيد أصالة الحركة وشرف مهمة قرنق، كما في مبادرة اللواء عثمان عبد الله، والتي جاء فيها أن قرنق لا يقاتل للتمرد أو الانفصال، وإنما يسعى لتحقيق الوحدة الوطنية ومصلحة وأمن السودان. وكذلك مبادرة رئيس الوزراء الدكتور الجزولي دفع الله أقرت بأن حركة التمرد أدت دورها في إسقاط نظام مايو، وأن مكانها الطبيعي هو قوى الانتفاضة؛ لتشارك وتحتل موقعها في عملية الحوار الوطني، وأنه إذا تم الاتفاق على الجوانب الأخرى لقضية الجنوب، فإن القوانين الإسلامية لن تسبب حاجزاً في طريق الحل.

وبالرغم مما سبق فإن الحركة لم تتجاوب مع هذا الطرح وتلك المبادرات، فاتسعت رقعة الحرب، وزاد حجم التدخل الأجنبي في القضية.

أما حكومات الأحزاب؛ فسارت في الاتجاه نفسه، وهو التأكيد على الوحدة الوطنية، والاعتراف بالخصائص الثقافية، وتحقيق التنمية والخدمات في الجنوب، إلا أن حركة التمرد كانت تنظر لكل ذلك بالريبة والشك.

ومع تزايد الضغط السياسي والعسكري من حركة التمرد؛ تم تكوين ما عُرف بـ «حكومة

(١) السودان عشر سنوات من الإنقاذ، المؤسسة العامة للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان - الطبعة الأولى - الخرطوم - ٢٠٠٠م، ص ٢٨.

الجبهة الوطنية المتحدة»؛ وهو ائتلاف ضم أحزاب: الأمة، الاتحاد الديمقراطي، الاتحاد القومي السوداني، الحزب الشيوعي، الأحزاب الجنوبية، والنقابات التي غلب عليها الطابع الشيوعي، وقد أعدّت تلك الحكومة برنامجاً للسلام سُمّي بـ «البرنامج السياسي المرحلي»، والذي وقّع عليه (٢٩) حزباً ونقابة[١].

تم الاتفاق على يوم (٤ يوليو ١٩٨٩م) لعقد اجتماع تمهيدي، يتلوه عقد مؤتمر قومي دستوري في (١٨ ديسمبر ١٩٨٩م)، وكان هناك مشروع معد لإلغاء قوانين سبتمبر ١٩٨٣م، حدّد له صبيحة الجمعة ٣٠ يونيو ١٩٨٩م للموافقة عليه.

وعلى الرغم من تعاقب هذه الحكومات فإن موقف الحركة ظل ثابتاً في عدم الاعتراف بحكومات الخرطوم؛ بدءاً من حكومة مايو، ثم الحكومة الانتقالية، وإلى حكومات ما بعد انتفاضة أبريل ١٩٨٥م.

وفي نهاية ١٩٨٨م قام الحزب الاتحادي الديمقراطي بدفع من مصر بمباحاثات مباشرة مع الحركة الشعبية، وفي هذه المرة تراجعت الحركة عن مطالبتها بإلغاء الشريعة، وطالبت فقط بتجميد الخطوات الجارية لإصدار قوانين جديدة[٢]، ولما لم يجد الحزب الاتحادي الديمقراطي تأييداً ودعماً من حلفائه في الحكومة خرج من الحكومة.

ومع اشتداد حالة الاستقطاب، ودخول الوضع السياسي برمته في طريق مسدود، تحركت القوات المسلحة في محاولة أخيرة لكسر حالة الجمود والخروج من المأزق السياسي القائم، فتقدّم ضباط الجيش بمذكرة في بداية ١٩٨٩م تطالب بتسريع خطوات السلام في البلاد عن طريق اتفاقية الميرغني / قرنق، وذلك بعد تكرار الهزائم العسكرية في الجنوب وسقوط نمولي وتوريت في شرق الاستوائية، ونتيجة لذلك ازداد الوضع السياسي تشوشاً وارتباكاً.

ومع الشعور المتزايد بعدم قدرة تحالف الأمة / الجبهة على الاستمرار، بحكم معارضة القوات المسلحة لاستمرار الحرب ووقوفها بقوة مع اتفاقية السلام، مع كل ذلك ازدادت احتمالات حدوث انقلاب عسكري في البلاد لحسم الموقف وتحريك الوضع.

وفي النهاية استمر الصادق المهدي في موقعه رئيساً للوزراء، ولكن في ائتلاف مع الحزب الاتحادي وقوى أخرى متحالفة، بينما وقفت الجبهة الإسلامية في المعارضة، (من هنا دعا الترابي لإعلان الجهاد ضد حكومة الشتات، ولكنه لم يجد استجابة تذكر)، وقد أدى استمرار حالة عدم الثقة بين الحكومة والقوات المسلحة في النهاية إلى انقلاب ٣٠ يونيو ١٩٨٩م.

■ جنوب السودان في عهد ثورة الإنقاذ (الحكم العسكري الرابع ١٩٨٩م - ٢٠١٠م):

بعد تسلم ثورة الإنقاذ لزمام السلطة في السودان بقيادة العميد عمر حسن أحمد البشير، واجهت تحديات سياسية وأمنية واقتصادية واجتماعية، وكان أكبر تحدٍّ لها هو الحرب المستعرة في جنوب البلاد، والتي أدت إلى عدم الاستقرار وإضعاف شرعية الدولة الوطنية، كما أضحت ذريعة للتدخل الأجنبي، فسعت ثورة الإنقاذ جاهدة لإيقاف الحرب وتحقيق السلام

(١) عيسى آدم أبكر، مصدر سابق، ص ١٧.

(٢) بيتر ودوارد: السودان الدولة المضطربة، ترجمة محمد علي جادين، مركز محمد عمر بشير للدراسات السودانية.

والوحدة، وسـخّرت لذلك كل الوسـائل، وفي مقدمتها مبادرة مؤتمر الحوار الوطني الذي كان أول تمرين سياسـي جامع للحوار حول إمكانية الاتفاق على برنامج وطنـي يتواضع عليه أهل السودان، وقد خلصت توصياته للآتي:

١ – التأكيد على مبدأ الحوار أسلوباً وحيداً لإيجاد الحلول السـلمية، ونبـذ العنف والنزاع للمطالبة بالحقوق.

٢ – معالجة الأسـباب الجذرية والتاريخية للنزاع بتأسيس نظام الحكم الاتحادي.

٣ – حسـم علاقـة الديـن بالدولـة والديموقراطية بوجوب كفالة الحريات الدينية والثقافيـة، وأن يقصر الحكم بالشـريعة على الشمال دون الجنوب.

٤ – اعتمـاد المواطنـة أساسـاً للحقوق والواجبات (بتكويـن حكومات ولائية فاعلة في الجنوب والشمال).

تواصلت جهـود حكومة الإنقـاذ في هذا الجانـب من خـلال (محادثـات فرانكفورت، مفاوضات أبوجا، مبادرة دول الإيجاد، السـلام من الداخل، اتفاقية الخرطوم للسلام)[1].

■ مبـادرات السـلام فـي ظـل حكومـة الإنقاذ، وموقف الحركة منها:

سـعت ثورة الإنقاذ لتحقيق السـلام عبر العديد من المبادرات، قام ببعضها زعماء بعض الدول وبعض الشـخصيات العالمية، ولكنها لم تنجح بسبب مواقف الحركة الشعبية تجاه هذه المبادرات، والتي كان من أبرزها:

١ – مبادرة العقيد معمر القذافي: وهي لم تنجح بسبب تعنت قائد الحركة الشعبية.

٢ – مبادرة الرئيس الزائيري (موبوتو سيسي سيكو): وقد التقى جون قرنق في كنشاسا، ولكن الأخير تنصل عنها وأحبطها.

٣ – مبادرة الرئيس النيجيري "أوبا سانغو": وقد التقى قرنق في أديس أبابا، والتقى الحكومة في الخرطوم، ولكنه لم ينجح في جمع الطرفين.

٤ – المبـادرة المصرية: وقـد نصّت على عقد مؤتمر دستوري بمشاركة الحكومة والحركة الشعبية وقادة التجمع الوطني الديمقراطي، ولم تتم تلك المبادرة.

٥ – مبـادرة الأمين العـام لمنظمة الوحدة الإفريقيـة (سـالم أحمد سـالم): وقد التقى الطرفين فـي كمبالا، ولكنها لم تنجح بسـبب رفض قرنق مقابلة الرئيس البشير.

٦ – مبـادرة سـكرتير مجلـس الكنائس العالمي: وقد بادر للقيام بدور الوسيط، وانتهت كغيرها دون إحراز أي تقدم.

٧ – المبـادرة الفرنسـية: وقـد طالب فيها مسؤول الشـؤون الإفريقية في قصر الإليزيه من الرئيس البشير إذناً للتوسـط بين الطرفين، وقد دعت الحكومة الفرنسية جون قرنق إلى باريس عام ١٩٩١م، ولكن المبادرة أخفقت بسبب تعنت قرنق.

٨ – مبـادرة الرئيـس الأوغنـدي يـوري موسيفيني: وقد سعى للجمع بين البشير وقرنق في أوغندا للاتفاق على تصور مشترك والتعاون المشـترك في مجال السـلام بالإقليم، إلا أن السعي لم ير النور بسبب رفض قرنق للمقابلة.

■ التوجـه الأمريكي نحـو تدويل مشكلة جنوب السودان:

إن المتغيـرات في السياسـة الدولية منذ نهايـة الثمانينيـات أفضت إلى إعـادة توجه السياسـة الأمريكية نحو إفريقيـا؛ من خلال التركيز على دبلوماسـية التجارة، بالإضافة إلى

(١) الطاهر محمد أحمد الشيخ الفادني: ورقة بحثية بعنوان: الوضع الأمني بعد استفتاء جنوب السودان، الجمعية السودانية للعلوم السياسية، أمانة المؤتمرات – الخرطوم – نوفمبر ٢٠١٠م، ص ٦

دعم قادة إفريقيين جدد.

وقد سعت منذ العام ١٩٩٨م إلى تحقيق هدفين أساسيين:

أولهما: يتمثل في إعادة ترتيب الأوضاع الإقليمية في وسط إفريقيا.

ثانيهما: محاربة نظام حكم الجبهة الإسلامية في السودان وعزله.

ولتحقيق هذين الهدفين طرحت الولايات المتحدة مشروع القرن الإفريقي الكبير، والذي يرمي إلى إنشاء بنية أساسية لمصلحة شركات التعدين والنفط الأمريكية، بالإضافة إلى التأكيد على قضية التوازن الإقليمي، ومحاصرة الأمن القومي العربي.

إن التوجه الأمريكي يدل على أن العناصر المسيطرة على الكونغرس تصر على تعطيل المبادرات الإقليمية كافة، (فقد رفضت المبادرة المصرية الليبية، وأصرّت على تحريف الأهداف الحقيقة لمبادرة إيجاد، وأنشأت ما يُسمّى بجبهة شركاء الإيجاد)؛ كما استبعدت إدارة كلينتون مصر والسودان مما سُمّي بالحوار الاستراتيجي مع دول القرن الإفريقي والبحيرات العظمى.

ويلاحظ أن الولايات المتحدة الأمريكية كانت تستعمل أسلوب الترغيب والترهيب، فهي تعطي المساعدات وتعد بالمنح، وفي الوقت نفسه تعمل عبر مؤسساتها السياسية من خلال الكونغرس الأمريكي ومجلس الأمن الدولي لتمرير القرارات التي تدين السودان وتوصي بفرض عقوبات عليه[١]!

اتفاقية السلام الشامل (نيفاشا) بين الحكومة السودانية والحركة الشعبية:

بعد مفاوضات ماراثونية شهد استاد نيروبي في ٩ يناير ٢٠٠٥م مراسم حفل توقيع الحكومة السودانية والحركة الشعبية لتحرير السودان على اتفاقية السلام الشامل، والتي تم التوصل إليها بعد مفاوضات عسيرة استغرقت قرابة العامين ونصف العام.

وشارك في التوقيع على الوثيقة كل من: الرئيس الكيني مواي كيباكي، ورئيس أوغندا يوري موسيفيني، ورئيس وزراء إثيوبيا ميليس زيناوي، ونائب رئيس نيجيريا أبو بكر الحاج، والمفوض العام للاتحاد الإفريقي ألفا عمر كوناري، والأمين العام للجامعة العربية عمرو موسى، ووزير الخارجية الأمريكي كولن باول، بالإضافة إلى ممثلي العديد من الدول، مثل مصر وإيطاليا والنرويج وبريطانيا وهولندا[٢].

وقد أنجزت مفاوضات السلام التي تمّت في مشاكوس ونيفاشا في الجمهورية الكينية في الفترة ما بين يوليو ٢٠٠٢م و ٣١ / ٢٠٠٤/٩م ثماني وثائق:

١ - برتوكول مشاكوس الذي حدّد فترة انتقالية لمدة ست سنوات ونصف السنة، ومنح سكان جنوب السودان بمقتضاه حق تقرير المصير في نهاية الفترة الانتقالية.

٢ - اقتسام السلطة.

٣ - الاتفاقية حول الترتيبات الأمنية والعسكرية في خلال الفترة الانتقالية التي سمحت للحركة الشعبية بالاحتفاظ بجيشها، وتأسيس مجلس دفاع مشترك وقوات اندماجية، يشار إليه فيما بعد ببروتوكول الإجراءات الأمنية.

٤ - بروتوكول اقتسام الثروة.

٥ - بروتوكول حل النزاع في ولايات: جنوب

(١) أزهري عوض التوم: اتفاقية السلام السودانية.. كينيا ٢٠٠٥م، رؤية تحليلية، ٢٠٠٨، ص ١٦١.

(٢) أمين حامد زين العابدين: اتفاقية السلام وخلفية الصراع الفكري، مطبعة جامعة الخرطوم - الخرطوم ٢٠٠٧م، ص ١٧٩.

كردفان، والنيل الأزرق.

٦ – بروتوكول حل النزاع بمنطقة أبيي.

٧ – اتفاقية آليات تنفيذ اتفاق السلام.

٨ – اتفاقية وقف إطلاق النار الدائم والتي تُعد ملحقاً لاتفاقية السلام الشاملة.

وتتمتع كل هذه الاتفاقيات بوضع الاتفاقية Treaty status حسب نصوص القانون الدولي.

كما تعرضت الاتفاقية لوضعية العاصمة القومية، وحقوق غير المسلمين القاطنين فيها في ظل تطبيق قوانين الشريعة الإسلامية.

يشار إلى أن الاتفاقية منحت منطقة أبيي وضعاً إدارياً خاصاً، بحيث تتم إدارتها بواسطة مجلس تنفيذي، يتكون من: رئيس مجلس الإدارة ونائبه، وما لا يزيد عن خمسة رؤساء إدارات تعينهم رئاسة الجمهورية قبل إجراء الانتخابات، ويقومون بالإشراف على الأمن في المنطقة، وتقديم الخدمات اللازمة.

وأقرت الاتفاقية تأسيس مجلس تشريعي للمنطقة لا يزيد عدد أعضائه عن عشرين عضواً تعينهم الرئاسة.

كما منحت الاتفاقية سكان ولايتي جنوب كردفان حق إبداء رأيهم حول اتفاقية السلام الشامل من خلال المجالس التشريعية المنتخبة ديمقراطياً من قبل مواطني الولايتين.

كما نصت الاتفاقية على أن تحدّد الرئاسة حجم القوات المسلحة في ولايتي جنوب كردفان والنيل الأزرق.

وتضمنت الاتفاقية ميثاقاً لحقوق الإنسان، يشتمل على الحقوق الرئيسة: مثل حق الحياة، والحق في الحرية، والأمن الشخصي، وحظر العبودية والتعذيب، والمساواة بين الرجال والنساء.

كما نصّت على تقنين هذه الحقوق في نص الدستور القومي الانتقالي، وتأسيس مفوضية حقوق الإنسان لتأمين تطبيق الحكومة لهذه الحقوق الأساسية، ورصد محاولات انتهاكها.

وبالرغم من توافر الكثير من العناصر الإيجابية لاتفاقية السلام الشامل؛ فإنها حوت عيباً أساسياً وخللاً خطيراً طغى على كل إيجابياتها، وهو تنازل الحكومة في بروتوكول مشاكوس بمنح سكان جنوب السودان حق تقرير المصير الانفصالي، وتتحمل حكومة الإنقاذ العسكرية مسؤولية تضمين حق تقرير المصير الخارجي الذي يهدّد وحدة البلاد، وبذلك أفرزت هذه الموافقة المبكرة (منح جنوب السودان حق تقرير المصير) معظم السلبيات الأساسية، ومن ذلك رفض الحركة الشعبية دمج قواتها العسكرية مع الجيش القومي الموحد وإصرارها على الاحتفاظ بجيش مستقل لجنوب السودان بدعوى أن غيابه سيشكل خطورة على الأوضاع في الإقليم، وأن وجود جيش موحد خلال الفترة الانتقالية سيؤثر في إجراءات ونتيجة الاستفتاء لحق تقرير المصير.

وترتب على تنازل الحكومة ومنحها الجنوب حق تقرير المصير ظهور مفهوم (الوحدة الجاذبة) الضبابي الذي يصعب إخضاعه لتعريف محدّد متفق عليه؛ الأمر الذي يجعل منه أداة للابتزاز من قبل الحركة الشعبية.

وقد بدأ الصراع المسلح في الجنوب، بانشقاق كثير من القادة والميليشيات عن الحركة الشعبية، وتقوم بعمليات عسكرية لمقاومة سيطرة قبيلة الدينكا على الحكم، ولا ندري ما ستؤول إليه مجريات الأحداث.

الحركة الشعبية لتحرير السودان.. النشأة والتطور

أ. نجم الدين محمد عبدالله جابر (*)

برزت الحركة الشعبية لتحرير السودان في الساحة العسكرية والسياسية بالسودان منذ العام ١٩٨١م، وذلك عندما أعفى الرئيس السابق جعفر النميري حكومة أبيل ألير، وحلّ مجلس الشعب الإقليمي الجنوبي، وقسّم الجنوب إلى ثلاثة أقاليم، وهي: الاستوائية وأعالي النيل وبحر الغزال، كما قام النميري بمحاولة دمج بعض القوات الجنوبية المستوعبة في الجيش وترحيلها إلى الشمال، وهو ما قابله الجنوبيون بالرفض وعدّوه إلغاءً لاتفاقية أديس أبابا التي وُقّعت عام ١٩٧٢م، وأعطت الجنوب حكماً ذاتياً في إطار إقليم موحّد.

وزاد الأمر تعقيداً عندما طبّق النميري الشريعة الإسلامية عام ١٩٨٣م، حيث رفضت القيادات الجنوبية هذا الأمر، ومن ثم بدأت شرارة التمرد من الكتيبة (١٠٥) في مدينة «بور» ضد الجيش السوداني، ثم تبعه تمرّد الوحدات العسكرية الأخرى في مدينة «البيبور»[١].

في تلك الفترة برز عدد من الضباط العسكريين الجنوبيين في المسرح العسكري، وأصبحو نواة للجيش الشعبي (الجناح العسكري) للحركة الشعبية، وأغلبهم كان قد تم استيعابهم في الجيش السوداني، وأبرزهم الدكتور جون قرنق قائد الحركة الشعبية، حيث عمل نائباً لمدير البحوث العسكرية في القيادة العامة بالخرطوم، أيضاً القائد كاربينو كوانين، والقائد وليم نون في بحر الغزال، سعى هؤلاء القادة لتكوين جسم عسكري لمهاجمة الجيش السوداني، واستطاعوا أن يكوّنوا وحدات عسكرية شكّلت نواة ما عُرف بـ «الحركة الشعبية لتحرير السودان» ضد الحكومة السودانية، وذلك في مايو ١٩٨٣م.

عملت الحركة الشعبية على إيجاد أرضية لها في جنوب السودان، لتوجد لنفسها السند الشعبي في مجابهة الحكومة السودانية، وذلك من خلال وضع مبادئ وقيم تستند عليها بوصفها منطلقات فكرية وعقدية، وكان ذلك في يوليو ١٩٨٣م عقب تكوين الحركة الشعبية والجيش الشعبي.

■ **وقد استندت في مبادئها على الآتي:**

١ - إقامة نظام علماني يحكم السودان، ويفصل الدين عن الدولة.

٢ - إعادة توزيع السلطة والثروة بين الشمال والجنوب.

٣ - بناء «سودان جديد» يقوم على المشاركة الشعبية لكل الإثنيات العرقية في السودان.

(*) كاتب وباحث في الدراسات الاستراتيجية - السودان.

(١) محمود محمد قلندر: جنوب السودان مراحل انهيار الثقة بين الشمال والجنوب ١٩٠٠م - ١٩٨٣م، دار الفكر، ط ١ - ٢٠٠٤م، ص ٣٣٣.

٤ – مشاركة المناطق المهمّشة (المناطق الطرفية) في إدارة المركز (الخرطوم).

خلصت قيادة الحركة الشعبية في عقيدتها إلى أن التهميش بكل أشكاله والظلم والتفرقة والتبعية تمثّل جذور المشكلة، وتعتقد أن هذه المشكلة لا تتعلق فقط بالجنوب، وإنما ببقية مناطق السودان المختلفة، وبناء على ذلك أصبحت تنادي بمفهوم السودان الجديد، وهو يُعد نقلة نوعية في خطاب الحركة في عدم حصر نشاطها في الجنوب فقط، وهو ما جعلها توسّع نشاطها ليشمل مناطق في الشمال، مثل: جبال النوبة في كردفان، والنيل الأزرق، وشرق السودان.

استطاع العقيد جون قرنق توحيد الحركة الشعبية على الرغم من الانقسامات العرقية التي تمثل السمة البارزة للجنوب، فقد ضمّت الحركة الشعبية معظم القبائل والأعراق التي يتكوّن منها المجتمع الجنوبي، للكاريزما التي يتمتع بها جون قرنق، فقد ساعدته خبرته العسكرية وتعليمه الجامعي العالي في مجال الاقتصاد الزراعي على الإمساك بقيادة الحركة من النواحي العسكرية والسياسية والفكرية والتنظيمية[1].

يشكّل الدينكا العمود الفقري للحركة الشعبية، وهم أكبر القبائل الإفريقية في الجنوب، حيث يبلغ عددهم قرابة خمسة ملايين نسمة، يعيشون في بحر الغزال وأعالي النيل، ويعتنقون النصرانية والإسلام الوثنية، ويعد أبناء الدينكا هم قيادات الحركة الشعبية، ومن أبرزهم الدكتور جون قرنق زعيم الحركة الشعبية الراحل، وسلفاكير ميارديت الرئيس الحالي للحركة، ودينق الور وزير الخارجية الأسبق.

أيضاً توجد قبائل النوير، ويأتون في المرتبة الثانية بعد الدينكا من حيث الكثافة السكانية، ويمتازون بالشراسة في القتال، ودائماً ما يتنافسون مع الدينكا في إدارة الحركة، ومنهم رياك مشار نائب رئيس حكومة جنوب السودان، وفاولينو ماتيب قائد أكبر قوات صديقة سابقاً للحكومة، والذي أصبح موالياً للحركة الشعبية.

أيضاً توجد قبائل الشلك، وهم أقل عدداً من النوير، ولديهم زعامات في الحركة الشعبية، مثل: باقان أموم الأمين العام للحركة، ودكتور لام أكول الذي انشق عنها وكوّن الحركة الشعبية للتغيير الديمقراطي، كما ضمّت الحركة قبائل من خارج الجنوب، مثل: النوبة في جنوب كردفان، والأنقسنا في النيل الأزرق.

سعت الحركة الشعبية إلى معاداة الأنظمة الحاكمة التي تدعو إلى تطبيق الشريعة الإسلامية، وطالبت بإلغاء الشريعة الإسلامية من الدستور السوداني؛ بحجة وجود جماعات عرقية غير إسلامية في الجنوب وبعض المناطق الشمالية، ونادت بتطبيق العلمانية في الحكم بوصفه شرطاً أساسياً للمشاركة في أي حكومة مركزية مع الشمال، وهو ما وافقت عليه بعض الأحزاب الشمالية، مثل: حزب الاتحاد الديمقراطي، وحزب الأمة، والحزب الشيوعي، ورفضته الجبهة الإسلامية في بادئ الأمر، ولكنها وافقت على عدم تطبيق الشريعة الإسلامية في الجنوب وفقاً لـ «اتفاقية نيفاشا للسلام» التي وقّعتها مع الحركة الشعبية عام ٢٠٠٥م، وبموجبها أصبحت الحركة الشعبية تحكم الجنوب وتطبق النظام العلماني، كما

(١) إبراهيم ميرغني: مستقبل العلاقات بين المؤتمر الوطني والحركة الشعبية، مجلة آفاق سياسية، العدد الرابع – المجلد الثاني – يوليو ٢٠٠٨م، ص ٦٦.

طالبت بإلغاء القوانين الإسلامية في الشمال ثمناً للوحدة مع الشمال.

والجدير بالذكر أن أغلب قادة الحركة الشعبية نصارى، وليس بينهم مسلم، وقد تم تأهيلهم وتدريبهم من قبل المدارس التنصيرية التي نمَّت فيهم روح العداء للإسلام والمسلمين، وعملت على تدريسهم باللغة الإنجليزية بدلاً عن اللغة العربية؛ فأصبحوا يتحدثون بها بوصفها اللغة الرسمية لهم، وعملت على محاربة تدريس مادة اللغة العربية بحجة عدم ملاءمتها للجنوبيين، واستقدمت مدرسين من دولة كينيا لتدريس الطلاب المنهج الكيني بدلاً من مناهج الشمال الإسلامي العربي[1].

سعت الحركة الشعبية إلى معاداة الأنظمة الحاكمة التي تدعو إلى تطبيق الشريعة الإسلامية

سعت الحركة الشعبية إلى إقامة علاقات مع المجتمع الدولي؛ حيث وجدت دعماً من النظام الإثيوبي بقيادة الاشتراكي «مانجستو هيلا ماريام» الذي فتح أبواب دولته للحركة التي كانت تتبنى الخطاب الاشتراكي في بادئ الأمر، ودعمهم بالسلاح والتدريب، ومع تغير النظام العالمي الجديد وسقوط الاتحاد السوفييتي اتجهت الحركة إلى إقامة علاقات مع منظمات المجتمع المدني الأمريكي، وبخاصة كتلة السود في الكونغرس لجذب تعاطفهم.

كما ركّزت الحركة الشعبية على ملف حقوق الإنسان، وقدّمت صورة غير حقيقية عن الشمال، وادعت أن الحكومة السودانية تدير حرباً دينية تحت قيادة الجبهة الإسلامية، وأنها تعمل على التطهير العرقي، وتُصدّر الأفكار الإسلامية للجنوب والدول المجاورة، وتستخدم عائدات النفط لارتكاب جرائم منافية للإنسانية كالاسترقاق والتهجير القسري لغير المسلمين، ووجدت هذه الدعاية الكاذبة صدى واسعاً في المجتمع المدني الأمريكي الذي يحركه الإعلام ومراكز البحوث الأمريكية الواقعة في هيمنة اليمين المعادي للإسلام.

وقد ساعد المناخ الدولي بعد أحداث ١١ سبتمبر وما تلاها من أحداث على اتهام الحكومة السودانية برعاية الإرهاب، كما قامت أمريكا بدعم الحركة الشعبية مادياً وعسكرياً، ودعت دول الجوار السوداني لتقديم الدعم للحركة وفتح قواعدها العسكرية لهم، وقام بعض المسؤولين الأمريكيين بزيارة مناطق الحركة الشعبية التي احتلوها، ومنهم سوزان رايس مندوبة أمريكا الحالية في الأمم المتحدة، إضافة إلى فرض عقوبات اقتصادية ضد الشمال، وتم استثناء الجنوب منها، كما عمدت أمريكا إلى إرسال ٣٥ منظمة لمتابعة إغاثة الجنوب، حتى أصبح لديها ما يقارب (٣٩٠) موظفاً يعملون في السودان ليشكّلوا ٣٤٪ من الوجود الأجنبي[2].

قامت الإدارة الأمريكية كذلك بفرض اتفاقية السلام «نيفاشا» عام ٢٠٠٥م على

(١) واني تومي: الانفصال ومهددات الاستقرار في الجنوب، أوراق سودانية، مركز دراسات الشرق الأوسط وإفريقيا، ٢٠٠٨م ، ص ١٣٨.

(٢) عمر مهاجر: السودان في المشروع الأمريكي للقرن الجديد، مجلة آفاق سياسية، العدد الأول – يونيو ٢٠٠٤م، ص ٨٧.

الحكومة السودانية، التي وافقت عليها نتيجة الضغوط والعقوبات، وبذلك استطاعت أمريكا أن تدعم حليفتها الحركة الشعبية، حتى نالت حكماً ذاتياً مهّد للانفصال فيما بعد، مع مشاركتها في الحكومة المركزية بنسبة ٢٨٪، وكل ذلك كان تحت رعاية القس «دانفورث» مبعوث الرئيس الأمريكي جورج بوش الابن، وبتخطيط من مركز الدراسات الدولية والاستراتيجية في واشنطون.

أيضاً سعت الحركة الشعبية إلى الارتباط بإسرائيل، وتلقت دعماً كبيراً منها، وقد ساعد على ذلك خبرة جون قرنق الذي تلقي تدريباته العسكرية فيها؛ عندما كان في التمرد الأول عام ١٩٧١م.

في هذا الإطار كشف كتاب صدر عام ٢٠٠٢م من مركز «ديّان لأبحاث الشرق الأوسط وإفريقيا» بجامعة تل أبيب، للعميد في المخابرات الصهيونية «موشي فرجي»، بعنوان: (إسرائيل وحركة تحرير السودان)، بوضوح أن «بن جوريون» مؤسس إسرائيل وضع استراتيجية لدعم الحركات العرقية في الوطن العربي، ومن بينها حركة تحرير السودان، وبالفعل شجّع الكيان الصهيوني الضباط الجنوبيون للالتحاق بالمعاهد العسكرية الإسرائيلية، ووقّع جون قرنق اتفاقيات مع إسرائيل بتزويدهم بالخبراء الذين أصبحوا يتوافدون على الجنوب منذ العام ١٩٨٩م، وقد وصل عددهم إلى (١٥) خبيراً، شاركوا في وضع الخطط الحربية، وكان لهم دور في سقوط بعض المدن الجنوبية[١].

كما أن المئات من الضباط الصهاينة ذوي الأصول الإثيوبية (الفلاشا) كانوا تحت تصرف قيادة جون قرنق، وقد أصدرت دراسة إسرائيلية[٢] عام ٢٠٠٤م عن مركز «دايان لدراسات الشرق الأوسط وإفريقيا» فصولاً عن المراحل الأساسية للتغلغل الصهيوني في جنوب السودان، حيث أكدت تلك الدراسة أن أجهزة «الموساد» تغلغلت في المنطقة تحت غطاء المنظمات الإنسانية تماماً، كما فعلت المنظمات التبشيرية في الجنوب وفي إقليم دارفور، وأضافت أن إثيوبيا كانت مركزاً حيوياً لانطلاق أنشطة «الموساد»، وكانت المحطة الأهم لاستقطاب قادة التمرد.

أما ما يخص السلاح فتقول الدراسة إنه بدأ يتدفق على جنوب السودان عبر أوغندا، كما أمدت إسرائيل حركة التمرد بضباط من جيشها لتدريب المتمردين على القتال، وإن مراحل الدعم استمرت من عام ١٩٥٦م إلى يومنا هذا.

كل هذا يكشف عن دور إسرائيل في مشكلة جنوب السودان، ودعمها للحركة الشعبية عسكرياً ومادياً، وقد ظلت علاقات الحركة بإسرائيل قائمة، وتوطدت أكثر عقب توقيع اتفاقية «نيفاشا»، فقد صرح عدد من مسؤولي الحركة الشعبية بإقامة علاقات مع إسرائيل بعد الانفصال عن الشمال، كما يلاحظ في الآونة الأخيرة كثافة الحضور الإسرائيلي في الجنوب في شتى المجالات والأنشطة الرسمية وغير الرسمية، وقيام العديد من الشركات والفنادق الإسرائيلية في جنوب السودان.

أيضاً سعت الحركة الشعبية إلى توسيع علاقاتها مع دول الجوار، وبخاصة مع أوغندا

(١) انظر: كتاب اسرائيل وحركة تحرير جنوب السودان، موشي فرجي، إصدار مركز ديان لأبحاث الشرق الأوسط وإفريقيا ٢٠٠٣م، جامعة تل أبيب.

(٢) مقال: تقسيم السودان المشروع القديم والجديد، الدكتور يوسف إبراهيم العيسى. www.tishreen.info

التي ساعدت الحركة الشعبية في مهدها، ودعمتها بالسلاح والتدريب والمعسكرات، وذلك يرجع إلى التداخل القبلي بين أوغندا وجنوب السودان؛ بالإضافة إلى العلاقة الشخصية بين جون قرنق قائد الحركة الشعبية ويوري موسفيني الرئيس الأوغندي اللذين درسا معاً في تنزانيا.

وتسعى أوغندا إلى السيطرة على جنوب السودان اقتصادياً، فهي تدفعه إلى الانفصال عن الشمال حتى تنفرد بالأسواق الجنوبية التي يهيمن عليها الأوغنديون الذين بلغت عائدات تجارتهم في تعاملاتهم غير الرسمية (٥٠٠) مليون دولار، وقد بلغت قيمة ما صدّرته أوغندا للجنوب من فواكه وأغذية عام ٢٠٠٩م (١٦٠) مليون دولار.

أيضاً توجد علاقات قوية بين الحركة الشعبية وكينيا التي قدمت مساعدات لوجستية للحركة، كما مارست دوراً مهماً في استضافة «اتفاقية نيفاشا للسلام» عام ٢٠٠٥م، وتسيطر كينيا على التحويلات والتعاملات البنكية والمصرفية للجنوب، ويُعد البنك التجاري الكيني الوحيد الذي يتم من خلاله تحويل المعونات والأموال لحكومة الجنوب، وكذلك تحويلات الأمم المتحدة في الجنوب، ولهذا البنك (١٠) فروع في الجنوب، كما تسعى كينيا إلى إنشاء خطوط تصدير للبترول بمعزل عن الشمال إلى كينيا عبر ميناء (لامو) على المحيط الهندي.

أيضاً توجد علاقات قوية بين إثيوبيا والحركة الشعبية، فهي الداعم الأول لها في عهد «مانجستو هيلا ماريام»، وقد قدّمت لها دعماً عسكرياً لاحتلال مدينتي الكرمك وقيسان في ولاية النيل الأزرق، كما سعت إثيوبيا عقب اتفاقية «نيفاشا» للهيمنة على المطاعم والفنادق الموجودة في الجنوب، كما أن لها نسبة في مصنع الخمور والبيرة في الجنوب، وهو المصنع الأول في إفريقيا، وبلغت تكلفته (٤٠) مليون دولار، وتم تنفيذه عام ٢٠٠٩م.

أيضاً نشطت الحركة الشعبية في علاقاتها مع المنظمات غير الحكومية ذات الطابع الكنسي في دعمها ضد حكومات السودان المختلفة، وأبرز هذه المنظمات «مجلس الكنائس العالمي» الذي قدّم دعماً غير محدود للحركة الشعبية، ففتحوا لهم المدارس التبشيرية لتعليم أبناء الجنوب في المدارس التي توجد تحت قيادة الحركة الشعبية، كما سعى «مجلس الكنائس» إلى أن يكون وسيطاً في المفاوضات بين الحكومة والحركة الشعبية، أيضاً توجد بعض المنظمات الغربية ساعدت الحركة في حربها، مثل: «لجنة الصليب الأحمر» و «أطباء بلا حدود» في نقل السلاح والأغذية للجيش الشعبي.

بصورة عامة؛ نوجز بأن الحركة حققت عدة أهداف، وهي:

١ - كسبت تأييداً إقليمياً ودولياً حتى محلياً في حربها ضد الحكومة السودانية، واستخدمت كل الوسائل المختلفة في كسب تعاطف المجتمع الدولي معها، تارة باسم حقوق الإنسان، وأخرى باسم الحريات الدينية وغيرها.

٢ - نجحت في حكم الجنوب، وتحقيق أهدافها في فصل الجنوب عن الشمال، وطبّقت الحكم العلماني بالرغم من وجود أغلبية مسلمة بالجنوب، بلغت نسبتها ٣٠٪.

٣ - إقامة علاقات دبلوماسية وعسكرية واقتصادية مع الدول المعادية للشمال؛ أبرزها أمريكا وإسرائيل وأوغندا، ولها علاقات مع دول عربية، مثل: مصر وليبيا.

سياسات التدخّل الخارجي في قضية جنوب السودان

أ. د. حمدي عبد الرحمن حسن (*)

يمكن القول بأن حالة جنوب السودان، وما تطرحه من تدخّلات دولية وخارجية واضحة، تمثل صورة مصغّرة للمشهد الإفريقي العام في عصر الهيمنة الأمريكية؛ بيد أنها تضيف مع ذلك ملامح ودلالات أخر؛ نظراً لارتباطها المباشر بمنظومة الأمن القومي العربي والإسلامي، وكونها نقطة التقاء وتمازج بين عوالم حضارية متعددة: العروبة والأفريقانية والإسلام والمسيحية.

وقد دأبت أطراف الصراع الأساسية في جنوب السودان على كسب دعم الأطراف والقوى الداخلية والخارجية وتأييدها بغية تحقيق مصالحها وأهدافها النهائية.

وعليه فإننا نحاول في هذا المقال توضيح العمليات والسياسات التي أفضت إلى تدويل الحرب الأهلية في الجنوب؛ من خلال إبراز الأدوار والسياسات الخارجية الفاعلة في مسار الصراع ومآلاته.

■ أولاً: حقيقة الصراع في جنوب السودان:

لفهم حقيقة الصراع في جنوب السودان، سواء في مرحلته الأولى أو الثانية، نشير إلى عدد من الاعتبارات المهمة:

أولها: أن معظم الأدبيات التي تناولت الحرب في جنوب السودان - ولا تزال - تضفي عليه بعداً إيديولوجياً وسياسياً، فكثيراً ما يتم تصويره في إطار ثنائيات جامدة، كالانقسام بين العروبة والإفريقية، أو بين الإسلام والمسيحية، أو بين الشمال والجنوب وهكذا، وفي هذا السياق يقول أحد الباحثين: «إن حرب السودان عادة ما توصف بأنها صدام بين الشمال العربي المسلم والجنوب الإفريقي الأسود ذو الاعتقاد المسيحي والوثني»[1].

أما المفكر الجنوبي السوداني «فرنسيس دنق» فإنه يؤكّد في كتابه عن حروب الرؤى على أهمية العوامل الدينية والإثنية في تشكيل الصراعات المختلفة التي شهدها المجتمع السوداني[2].

وثانياً: ثمة مجموعة من العوامل التاريخية تشكّل مدخلاً مهماً لفهم الصراع وتطوره ومآله في الجنوب، ولعل أبرزها المكونات الثقافية والحضارية التي شكّلت المجتمع السوداني قبل الاحتلال البريطاني، بالإضافة إلى السياسة البريطانية تجاه الجنوب تحديداً، والتي جعلت منه منطقة معزولة يحظر على الشماليين الوصول إليها إلا بإذن مسبق، وبمنع الجنوبيين كذلك من الوصول إلى الشمال إلا بأذن من السلطات.

(*) أستاذ العلوم السياسية، معهد دراسات العالم الإسلامي، جامعة زايد.

(١) Abdel Ghafar .M. Ahmed ." Multiple Complexity Prospects for Reconciliation Unity. The Sudan Conundrum" in Nhema ،Alfred and Paul Zeleza (eds.) ،Roots of Africa conflicts ;the Causes and Costs ،Athens ،OH ،Ohio University Press ،٢٠٠٨ ،p٧٨..

(٢) Francis M. Deng. War of Visions: Conflict of Identities in the Sudan. Brookings Institution .Press. ١٩٩٥

الدول العربية لم تمارس أي دور حقيقي في التوصّل لاتفاق السلام الشامل

أي أن السياسة البريطانية التي كانت تقوم عموماً على الحكم غير المباشر كانت تهدف إلى تطوير هوية جنوبية منفصلة عن الشمال، وربما كانت تفكر في ضم هذا الكيان الجنوبي الهش إلى أوغندا أو الحبشة (إثيوبيا).

أما الاعتبار الثالث: فإنه يشير إلى إخفاق مشروع الدولة الوطنية في السودان بعد الاستقلال، وعدم قدرته على تحقيق الاندماج القومي بين مختلف مكونات الجسد الاجتماعي، وذلك من خلال تأكيد تقاليد المواطنة والهوية الوطنية الجامعة، وعدم انتهاج سياسات التهميش أو الإقصاء لأي طرف من الأطراف.

وهكذا؛ فإن حالة عدم الاستقرار السياسي، وخضوع السودان لحكم العسكريين لفترات طويلة، وانتشار الفساد وغياب المساءلة والمحاسبة، كلها عوامل مهمة في تفسير الحرب الأهلية في الجنوب.

ومن جهة رابعة: فإنه لا تخفى أهمية العوامل الاقتصادية وتقسيم الثروة والموارد، يتضح ذلك بجلاء من تطوّر أجواء «مشروع قناة جونجلي»، حيث يرى الجنوبيون أنهم سوف يُحرمون من مواردهم الطبيعية لمصلحة الشمال، كما أن اكتشاف النفط في الجنوب أضاف بعداً مهماً لفهم الصراع.

وأخيراً يبقى المتغير الخارجي في دعم أطراف الصراع والتدخّل في تفاعلاته المختلفة، وكذلك التحكم في آليات تسويته ليشكّل المتغير الأهم في دراسة حالة الحرب الأهلية في الجنوب السوداني.

■ ثانياً: مواقف وتدخلات الأطراف الدولية:

يلاحظ أن الموقف العربي ممثلاً في الجامعة العربية، والإسلامي ممثلاً في منظمة المؤتمر الإسلامي، لم يكن فاعلاً في تطورات حرب الجنوب السوداني، فالدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية لم تشجّع «المبادرة المصرية - الليبية» لتسوية الصراع في السودان، وفي المقابل ساندت جهود «منظمة الإيجاد»، أي أنها فضّلت الحل الإفريقي على الحل العربي. كما أن الدول العربية لم تمارس أي دور حقيقي في التوصّل لاتفاق السلام الشامل عام ٢٠٠٥م والذي أنهى الحرب الأهلية في الجنوب.

١ - موقف دول الجوار الإفريقي:

لا يمكن إغفال الدور الذي قامت به دول الجوار الجغرافي في الحرب الأهلية في السودان على مدى سنوات طويلة، فتشاد وإثيوبيا وكينيا وأوغندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية سمحت لإسرائيل بإقامة مراكز عسكرية في أراضيها لتدريب مقاتلي حركة أنيانيا الانفصالية في السودان. وقد عانت بعض هذه البلدان المجاورة، ولا سيما إثيوبيا وكينيا والكونغو الديموقراطية، الحروب الأهلية الداخلية، ووجود دعوات مطالبة بحق تقرير المصير أو الانفصال. ولم تمثل مسألة انتشار الصحوة الإسلامية في السودان مصدر خوف لدول الجوار فقط؛ بل مثّلت أيضاً مصدر اهتمام بالنسبة للإسرائيليين الذين قاموا بتدريب بعض اللاجئين السودانيين في دول الجوار الإفريقية.

ويُلاحظ أن مصر وليبيا[1]، من دول الجوار

(١) سياسة ليبيا تجاه السودان يحكمها رغبة النظام الليبي في إضعاف النظام الحاكم في الخرطوم؛ ليتمكن من خلق نفوذ إقليمي له، بما في ذلك دعم ليبيا للتمرد في الثمانينيات. والمراقب لسياسات ليبيا يجد أنها تتخذ مواقف متضاربة تجاه السودان، فبالرغم من

العربي في الشـــمال، هما اللتان قدّمتا المساعدة العسكرية والمالية للســـودان، بينما كانت إثيوبيا تدعم حركات تحرير السودان[1].

وحينما اشـــتعلت الحرب الأهلية مرة أخرى في الســـودان بعد عام ١٩٨٣م بعـــد إلغاء اتفاقية أديس أبابا وإعلان النميري تطبيق قوانين الشريعة الإســـلامية؛ أصبـــح الحـــال كمـــا كان عليه في المرحلة الأولى؛ حيث ســـاندت البلدان المجاورة قـــوات التمرد في الجنوب الســـوداني، ومثّلت كل من إريتريـــا وإثيوبيا وكينيا وأوغندا مصدر الدعم السياسي والعســـكري واللوجستي الرئيس لحركة تحرير السودان وجيشها.

ويبـــدو أن مصـــر، وهي حليف اســـتراتيجي للســـودان، قد تحوّل موقفها - ولو بحذر شديد - لصالح الجيش الشعبي لتحرير السودان[2]، وربما يُعزى ذلك التحول في الموقف المصري إلى خوف النظام السابق من انتشار الصحوة الإسلامية عبر الســـودان. فنظام مبارك كان يخوض حرباً داخلية غير معلنة ضد الإسلاميين، كما أن محاولة اغتيال الرئيس الســـابق حسني مبارك في أديس أبابا في يونيو ١٩٩٥م قد أدّت إلى تفاقم العلاقات المتوترة بالفعـــل بين إثيوبيا والســـودان مـــن جهة، وبين السودان ومصر من جهة أخرى.

وعلى أية حال؛ فقد كان لدول الجوار الإفريقية دور حاسم في تحريك «حق تقرير مصير» لجنوب الســـودان، فقد جاء اتفاق الســـلام الشامل بين الحكومة الســـودانية والحركة الشـــعبية لتحرير السودان عام ٢٠٠٥م تتويجاً لجهود تفاوضية دؤوبة ومتصلـــة على مدى نحو عاميـــن متصلين، خلال الفتـــرة من مايو ٢٠٠٢م وحتى ديســـمبر ٢٠٠٤م. وقد مارســـت الحكومة الكينية والهيئة الحكومية المشـــتركة (إيجـــاد) دوراً فاعلاً فـــي رعاية تلك العملية السلمية التي شملت اجتماعات مشاكوس ونيروبي وناكورو ونيفاشا في كينيا.

ويمكن تلخيص العلاقات السودانية مع دول الجوار الإفريقي على النحو الآتي:

أولاً: شـــكلت المخـــاوف من قيام الســـودان بزعزعة الاســـتقرار في هذه الـــدول عاملاً مهماً في أذهان مخططي سياستها الخارجية، فانتشار الصحوة الإسلامية في المنطقة يعد القوة الدافعة الرئيســـة وراء ســـلوك السياســـة الخارجية في المنطقة.

ثانياً: العمل على احتواء السودان، والتحكم في سلوكه الخارجي، أصبح عنصراً مهماً في سياسات جيرانه فرادى أو مجتمعين.

ثالثاً: حظيت مســـألة تقرير المصير للجنوب بدعم دول الجوار الإفريقي للسودان.

وهكذا؛ فـــإن دعم حركات التحريـــر العاملة في الســـودان، من ناحية، وفي البلدان المجاورة، من جهة أخرى، أصبح أســـلوب العمل السائد في المنطقة، وهو ما أدى إلى استمرار هذه الحركات ودعمهـــا، وعليه فـــإن الفهم الواضح والشـــامل لمستوى تدويل الحرب والصراعات في السودان؛ لا يمكن له أن يكتمل بمعـــزل عن فهم التدخلات الخارجية الأخرى.

التسريبات بأنها ستدعم الجنوب إذا اختار الانفصال فهي تحذر الجنوبيين بعدم الاندفاع نحو الانفصال، يؤكد هذا التناقض في الموقف الليبي تصريحات للقذافي الذي أعلن فيها علناً دعمه لانفصال الجنوب، ولكنه في التصريح نفسه أعلن تفضيله لوحدة السودان، كما أن قرار ليبيا بشأن استقلال جنوب السودان لا تتخذه الأجهزة، وإنما يشرف عليه القذافي شخصياً. (مجلة قراءات إفريقية).

(٢) Korwa G. Adar. Sudan: The Internal and External Contexts of Conflict and Conflict Resolution. UNHCR Centre for Documentation and Research. WRITENET Paper No. ٠٦/٢٠٠٠، p.٤.

(٣) يعزز ذلك ما قامت به مؤخراً من إنشاء قنصلية في جوبا، وزيارة للرئيس المصري السابق لجوبا في ٢٠٠٨م، وبعض الخدمات والمنح الدراسية التي قدمتها مصر للجنوب، بالإضافة لتنظيمها لمؤتمر عربي للاستثمار في الجنوب في ٢٠١٠م، وزيارة الأمين العام للجامعة العربية لجوبا مصحوباً بعدد من المستثمرين. (مجلة قراءات إفريقية).

٢ – المواقف الدولية:

إذا كانت مرحلة التكالب الاستعماري على إفريقيا يؤرّخ لها بانعقاد مؤتمر برلين عام ١٨٨٤ – ١٨٨٥م، والذي أعطى القوى الأوروبية الكبرى حق تقسيم إفريقيا فيما بينها؛ فإن التكالب الجديد على استغلال خيرات إفريقيا واستعمارها تحت رداء آخر بدأت تتضح معالمه بعد نهاية الحرب الباردة، وقد اتخذ هذا الصراع من أجل النفوذ والسيطرة أبعاداً جديدة بعد أحداث ١١/ سبتمبر/٢٠٠١م، وارتداء عصر العولمة الأمريكية رداء العسكرة والأمن على صعيد عالمي[١].

وقد برز الدور الأمريكي في إفريقيا عموماً، وفي السودان خصوصاً؛ وهو ما أدى إلى تراجع دور القوى الاستعمارية السابقة مثل فرنسا وبريطانيا. ويبدو أن الولايات المتحدة تسعى إلى إيجاد بديل آخر لنفط الخليج العربي، حيث تشير بعض المصادر الأمريكية أنه بحلول عام ٢٠١٥م ستحصل أمريكا على ربع وارداتها النفطية من إفريقيا، وهو ما يجعل الولايات المتحدة حريصة على تأمين مصادر الطاقة من خارج منطقة الشرق الأوسط المضطربة.

بالإضافة إلى ذلك؛ تمثل السودان نقطة استهداف فيما يُسمى بالحرب الأمريكية على الإرهاب في منطقة شرق إفريقيا وساحل الصحراء الكبرى، وهو ما يتضح من الوجود العسكري الأمريكي المباشر في جيبوتي (مشروع أفريكوم)، أو في إرسال قوات خاصة للتدريب والتأهيل للجيوش الإفريقية، كما هو الحال فيما يُعرف باسم مبادرة دول الساحل الإفريقي.

بيد أن ظهور الصين والهند وبعض القوى الآسيوية الفاعلة على الساحة السودانية؛ قد أضفى على الصراع الدولي في السودان بعداً جديداً، فالصين على سبيل المثال لها مصالح نفطية واقتصادية واسعة في السودان وإفريقيا، وهو ما يسوغ توفيرها للدعم العسكري واللوجستي لكثير من النظم الإفريقية، بل واتخاذها موقفاً مناهضاً للغرب في كثير من القضايا الإفريقية التي تُعرض على المحافل الدولية.

أ– الموقف الأمريكي تجاه السودان:

منذ وصول نظام الإنقاذ إلى السلطة عام ١٩٨٩م وفق خطة الجبهة القومية الإسلامية بزعامة حسن الترابي؛ والسودان يمثّل دولة عاصية وفقاً للرؤية الأمريكية، وقد عمد الخطاب السياسي الأمريكي على تقديم صورة نمطية عن نظام الإنقاذ في السودان تستند على ثلاثة مزاعم أساسية[٢]:

انتهاك حقوق الإنسان: حيث تطرح قضايا الرق والإكراه القسري على اعتناق دين معين، أي غياب الحرية الدينية.

اعتبار السودان دولة راعية للإرهاب: بحسبانها توّفر مأوى لكثير من الجماعات والمنظمات الإرهابية الدولية.

حرمان أبناء الجنوب والمناطق المهمشة من حقهم في تقرير المصير.

وما فتئت الإدارة الأمريكية تصوّر السودان على أنه دولة عاصية، وهو ما استلزم تبني سياسة العزل والاحتواء ضدها، ففي عام ١٩٩٣م تم تصنيف السودان بوصفه «دولة راعية للإرهاب»، وقامت الولايات المتحدة باستخدام نفوذها لدى الدول الغربية والمنظمات الدولية لفتح ملف حقوق الإنسان في السودان، وفي أكتوبر١٩٩٧م

(١) أحمد ثابت: العولمة ومخاطر المعايير المفروضة: التوجهات الأمريكية إزاء السودان، في: حمدي عبد الرحمن (محرر)، إفريقيا والعولمة، القاهرة: برنامج الدراسات المصرية الإفريقية بجامعة القاهرة، ٢٠٠٤م.

(٢) حمدي عبد الرحمن: السياسة الأمريكية تجاه إفريقيا من العزلة إلى الشراكة، السياسة الدولية، أبريل ٢٠٠٠م.

فرضت الولايات المتحدة عقوبات اقتصادية وتجارية ومالية على السودان.

وقد ازدادت العلاقات بين البلدين تعقيداً في أعقاب الهجوم على السفارتين الأمريكيتين في كل من نيروبي ودار السلام، حيث قامت واشنطن بشن هجوم صاروخي على مصنع الشفاء للأدوية البيطرية في الخرطوم.

ومع ذلك يمكن تفهّم التحرك الأمريكي في مواجهة السودان؛ من خلال اعتبارات ثلاثة على النحو الآتي:

الاعتبار الأول:

يشير إلى متغيرات السياسة الأمريكية الداخلية، ولا سيما تأثير النشطين الأمريكيين من أصول إفريقية داخل الكونجرس الأمريكي، بالإضافة إلى دور المنظمات المسيحية الأنجليكانية التي تحاول إضفاء الطابع الديني على الصراعات الدائرة في كل أنحاء السودان، ولعل مناقشات الكونجرس بشأن الرق وعمليات الخطف والاغتصاب والقتل الجماعي في مناطق الجنوب وتلال الانجسنا وجبال النوبة تعبّر في جوهرها عن الانحياز الأمريكي الواضح لتقارير المنظمات غير الحكومية والبعثات التبشيرية، وبالفعل أصدر الكونجرس في الأول من يوليو عام ١٩٩٩م قراراً يدين فيه الحكومة السودانية بتجارة العبيد أو التستر عليها واختطاف المواطنين لهذا الغرض.

الاعتبار الثاني:

ويشير إلى موقع السودان فيما يُسمى «الحرب الأمريكية على الإرهاب»، والخوف من مدٍّ إسلامي يؤثّر في الدول المجاورة؛ إذ ركّزت الولايات المتحدة في منطقة القرن الإفريقي، حيث توجد أكبر قاعدة عسكرية أمريكية في جيبوتي، وتستطيع هذه القوات الانتشار في الدول المجاورة، بيد أن التفكير الاستراتيجي الأمريكي قد وسّع مؤخراً من الاعتبارات الأمنية؛ لتشمل منطقة الساحل الإفريقي الكبرى وغرب إفريقيا، حيث توجد تهديدات من جانب بعض الجماعات الإسلامية المتشددة في دول هذه المنطقة.

وطبقاً لهذا التصوّر الجديد؛ تقوم أمريكا بتوفير الدعم والتدريب لقوات إفريقية محلية، حيث بدأت بأربع دول هي مالي وموريتانيا وتشاد والنيجر، وقد تم تخصيص ميزانية مقدارها (١٢٥) مليون دولار أمريكي لهذا الغرض.

الاعتبار الثالث:

وهو يشير إلى المصالح الاستراتيجية الأمريكية في السودان؛ إذ يشكّل حوض النيل بما يحويه من ثروات وموارد طبيعية ركيزة أساسية للوجود الأمريكي.

وفي عالم التكنولوجيا و «السوفت وير» تصبح الثروة المعدنية الضخمة التي يتربّع عليها غرب السودان (إقليم دارفور الملتهب)، والغرب الإفريقي عموماً، مطمعاً لأي إدارة أمريكية مهما كانت توجهاتها السياسية.

وقد انحازت الولايات المتحدة لموقف الحركة الشعبية لتحرير السودان، حتى من خلال دورها في عملية مفاوضات مشاكوس، يذكر المبعوث الأمريكي الخاص للسودان دانفورث، في تقرير له حول حق تقرير المصير في الجنوب السوداني صدر عام ٢٠٠٢م، أن السودانيين الجنوبيين قد عانوا باستمرار سوء المعاملة على أيدي الحكومات المتعاقبة في الشمال، بما في ذلك عدم التسامح الديني والعرقي والثقافي، بالإضافة إلى حرمانهم من المشاركة في عوائد الثروة القومية.

وعليه؛ فإن أي اتفاق سلام يتعّين عليه أن يطرح تلك الأوضاع غير العادلة التي يعانيها الشعب الجنوبي، ويطالب السودانيون الجنوبيون بحق تقرير المصير بوصفه وسيلة لحماية أنفسهم

من الاضطهاد[1]، وقد بات واضحاً أن السياسة الأمريكية الجديدة في السودان في ظل إدارة أوباما تفضّل دولة مستقلة في الجنوب السوداني.

ب - الموقف الأوروبي والدولي:

يلاحظ أن السودان شكّل دوماً أهمية استراتيجية واقتصادية للدول الأوروبية، وهو ما اتضح في شكل وحجم العلاقات خلال مرحلة ما قبل الإنقاذ عام ١٩٨٩م، فقد مارست أوروبا دوراً بارزاً في التوصّل إلى اتفاق أديس أبابا عام ١٩٧٢م، وذلك عن طريق المنظمات الكنسية التابعة لـ (السويد والدانمارك والنرويج وبريطانيا وسويسرا).

كما أن أوروبا شكّلت الشريك التجاري الأول للسودان، حيث كانت صادراته وارداته تتجه نحو أوروبا وتأتي منها، تليها الدول العربية، ثم الآسيوية. وكانت أوروبا حريصة على اكتشاف الموارد الطبيعية في السودان وعلى رأسها النفط.

وقد استطاعت الدول الأوروبية أن تضغط على نظام النميري ليتحول عن قناعته الاشتراكية ويتوجه غرباً، وهو ما أسفر عن موافقته على تهجير يهود الفلاشا، بيد أن العلاقات الأوروبية السودانية أصابها الوهن والتوتر بعد قيام نظام الإنقاذ عام ١٩٨٩م، حيث توقف الحوار الأوروبي السوداني في العام الثاني مباشرة؛ بسبب مزاعم خاصة بانتهاك السودان لحقوق الإنسان، وغياب الديموقراطية واستمرار الحرب في الجنوب، بيد أن الحوار السياسي بين أوروبا والسودان قد استؤنف مرة أخرى عام ١٩٩٩م، حيث طُرحت قضايا التسوية السلمية والديموقراطية التعددية، بالإضافة إلى مسألة فصل الدين عن الدولة.

ويمكن أن نشير إلى عدد من المتغيرات، دفعت باتجاه إعادة النظر في الموقف الأوروبي من السودان، ومن ذلك:

دخول الولايات المتحدة طرفاً فاعلاً في الشأن السوداني.

توجه السودان شرقاً نحو آسيا، وإقامة شراكة اقتصادية مع بعض الدول الآسيوية، مثل الهند والصين، وذلك عوضاً عن الشراكة الغربية.

اكتشاف النفط، وما يعنيه من تحوّلات مهمة في المشهد السوداني.

وجود ضغوط من قبل الشركات الغربية للعودة مرة أخرى للسودان؛ من أجل الاستفادة من قطاعاته النفطية وموارده الطبيعية.

وبعيداً عن السياسة الأوروبية المشتركة؛ فقد تبنّت بعض الدول سياسات ذات تأثير مباشر في الوضع السوداني، فبريطانيا مثلاً اتخذت موقفاً موالياً للإدارة الأمريكية في سعيها لعزل السودان بوصفه دولة راعية للإرهاب، كما أيّد رئيس الوزراء البريطاني توني بلير الاعتداء الأمريكي على مصنع الشفاء للأدوية في الخرطوم. بيد أن دولاً أخرى، مثل الدول الاسكندنافية وإيطاليا، استطاعت من خلال منتدى أصدقاء الإيجاد أن تمارس دوراً فاعلاً في الضغط على السودان للتوصّل إلى تسوية سلمية مع حركات التمرد الأساسية في البلاد[2].

ج - الموقف الإسرائيلي:

إن الموقف الإسرائيلي من أزمة جنوب السودان والمسألة السودانية عموماً ينطلق من أبعاد استراتيجية، وقد أوضح ذلك بجلاء العميد «موشي فرجي» في كتاب له صدر بالعبرية، بعنوان

(١) See John C. Danforth. Special Envoy for peace. Report to the president of the United States on the outlook for peace in Sudan. ٢٦ April ٢٠٠٢. Available at.-pp٢٥ ٢٦. www.state.gov/documents/organization/١٠٢٥٨.pdf

(٢) Ahmed. Khiddir H ٢٠٠٤. Sudan at the cros - roads. The triumph of African-led negotiations? Brokering peace in Sudan. Presentation at the Fletcher School on ١١March ٢٠٠٤. Available at: <http://fletcher.tufts.edu/sudanconference٢٠٠٤/outcomes.shtml.

«إسرائيل وحركة تحرير جنوب السودان»، عن مركز ديان لدراسات الشرق الأوسط وإفريقيا.

ولم يلق هذا الكتاب - الذي يعد وثيقة بحدّ ذاته نظراً لعمل مؤلفه في جهاز الموساد الإسرائيلي - الاهتمام الكافي في العالم العربي؛ على الرغم من أنه ترجم إلى العربية ونشر في القاهرة، يعني ذلك أن الأمر بالنسبة إلينا يعتمد على أدبيات التفكير الاستراتيجي الإسرائيلي، وليس من قبيل التفكير التآمري كما يحلو لبعضهم أن يسميه.

وطبقاً للكتاب المذكور؛ فإن الموقف الإسرائيلي من العالم العربي عموماً، والسودان خصوصاً، يقوم على فرضية أساسية ذكرها (بن جوريون) بقوله: «نحن شعب صغير العدد، وإمكانيتنا ومواردنا محدودة، ولا بد من اختزان هذه المحدودية في مواجهة أعدائنا من الدول العربية، من خلال معرفة وتشخيص نقاط الضعف لديها، وخاصة العلاقات القائمة بين الجماعات والأقليات الإثنية والطائفية، حتى تضخم وتعظم هذه النقاط إلى درجة التحوّل إلى معضلة يصعب حلّها أو احتواؤها»[1].

ولتحقيق هذا الهدف الاستراتيجي اعتمدت إسرائيل على سياسة «شد الأطراف»، وقطع الصلة فيما بينها، وهو ما يعني إقامة روابط وعلاقات وثيقة مع مختلف جماعات الأقليات في الوطن العربي؛ بما يتضمنه ذلك من جذب هذه الجماعات عن محيطها الوطني، وإبراز هويتها المستقلة بما يشجّعها على الانفصال.

وتأمل «تل أبيب» من وراء انتهاج هذه السياسة إضعاف الدول العربية المستهدفة؛ من خلال تفكيك أوصالها والنيل من مصالحها الوطنية، وقد قام عملاء الموساد بالعمل لفترات طويلة على فتح قنوات اتصال مع ممثلي حركات التمرد في جنوب السودان.

ولضمان تنفيذ هذه الاستراتيجية؛ أنشأت إسرائيل قاعدة لها في إثيوبيا، وذلك بهدف توفير الأسلحة والذخائر للحركات المسلحة في جنوب السودان، وقد أسهم هذا الدعم في قيام المتمردين بالاستيلاء على المدن الرئيسية في جنوب السودان، ففي الثمانينيات وفّرت إسرائيل لزعيم الحركة الشعبية لتحرير السودان جون قرنق الذخيرة والأسلحة والمعلومات الاستخبارية والتدريب العسكري، ويبدو من المؤكد أن الهدف المبتغى لإسرائيل هو إقامة قاعدة عسكرية في جنوب السودان بعد إعلان استقلاله.

■ ثالثاً: تداعيات التدخّل الدولي في جنوب السودان:

يلاحظ المتابع للخطاب السائد في دول الجوار المتاخمة لجنوب السودان وجودَ حالة تقترب من اليقين؛ مفادُها أن استفتاءَ تقريرِ المصير للجنوبيِّين سوف يُفضي لا محالةَ إلى إعلان دولتهم المستقلة؛ لتحملَ رقم (٥٤) في قائمة الدول الإفريقية المستقلَّة، وعلى سبيل المثال؛ فإنَّ الإعلام الكيني ما فتئ يتحدَّث عن الانعكاسات الإقليميَّة لاستقلال جنوب السودان، وإمكانات ذلك في تعزيز الدور الإقليمي المتصاعد لكينيا في شرق إفريقيا، ويبدو أنَّ دولاً أخرى مثل أوغندا وإثيوبيا تُحاول جاهدةً ألاَّ تخرج خاليةَ الوفاض من حملة التدافع الإقليمي على احتضان جنوب السودان، والاستفادة من ثرواته الطبيعية الكبيرة.

(١) حمدي عبد الرحمن: إسرائيل تحاصر العرب عبر بوابة إفريقيا، موقع إسلام أون لاين:
http://www.islamonline.net/servlet/Satellite?c=ArticleA_C&cid=١٢٣٧٧٠٥٨٤٠٠٥٩&pagename=Zone-Arabic-News%٢FNWALayout

ومن المعلوم أنَّ إقليمَ جنوب السودان يُشكِّل من الناحية الجغرافية منطقة حبيسة ليس لها منافذ بحرية، ومِنْ ثَمَّ فإنَّه يعتمد في الولوج إلى العالم الخارجي على ميناء بورت سودان، وعليه لا يصبح أمام الجنوبيِّين من خيار في حالة العداء أو القطيعة مع إخوانهم في الشمال سوى التوجُّه جنوباً نحو ميناء مومباسا في كينيا، وهنا تكمُن أهمية الحديث عن شراكة استراتيجية بين كينيا وجنوب السودان «المستقل».

ويبدو أن هوى النخبة السياسية والعسكرية في جنوب السودان يرتَبِطُ بمنطقة شرق إفريقيا، وتحديداً كينيا وأوغندا التي احتضنت معظمَ قادة الحركة الشعبية لتحرير السودان، ولا يزال هؤلاء يحتفظون بمنازل لهم هناك، كما يُرسلون أبناءَهم للتعلُّم في المدارس والمعاهد الكينية واليوغندية، وتكتمل معالمُ تلك الصورة إذا ما علمنا أنَّ نَحو مائة ألف أو يزيد من اللاَّجئين السودانيِّين الذين شرّدتهم الحربُ الأهلية في الجنوب قد وجدوا لدى جارتهم كينيا الملجأَ والملاذَ الآمن.

وعلى أيَّةِ حال؛ فإنَّ استقلال جنوب السودان محفوف بالمخاطر على ضوء الانقسامات والصراعات العرقيَّة التي يَموج بها المشهد السياسي في الجنوب، وانتشار الميليشيات المسلحة وعصابات سرقة الماشية، إضافةً إلى نقاط التَّمَاس القلقة بين الشمال والجنوب السوداني، والتي لن تحسم أبداً مثل منطقة أبيي، أضف إلى ذلك قضايا المواطنة والجنسية الخاصَّة بأوضاع الجنوبيِّين في الشمال، وكذلك تقسيم ديون الدولة السودانية وأصولها، كلُّ ذلك يدفع إلى القول بإمكانية تفجُّر المنطقة كلها في حال انفصال الجنوب، وإعلان دولته المستقلة، وما لم يكن هناك دعم أمريكي وغربي صريح لدولة الجنوب فإنَّها لن تكون قابلة للاستمرار.

■ الخاتمة:

من الواضح أن السياسة الأمريكية والغربية عموماً في السودان ومنطقة القرن الإفريقي؛ إنما هي استمرار للجهود الغربية الرامية لإعادة صوغ العالم غير الغربي فكاً وتركيباً بما يخدم مصالحهم وأهدافهم العليا، والتي تعبّر عن محورية التمركز الغربي حول الذات والنظر إلى الآخر غير الغربي، فقد برزت أهمية السودان ومنطقة شرق إفريقيا عموماً بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١م، حيث أضحت تحتل مكانة بارزة في الاستراتيجية الأمريكية الكبرى، وفي إطار الرؤية الأمريكية للحرب على الإرهاب.

فالقرن الإفريقي الجديد المراد إعادة صياغته يشمل نظماً ذات توجهات علمانية غير عروبية وموالية للغرب، وفي هذه الحالة قد يصبح جنوب السودان المستقل جزءاً من هذا المشروع، حيث توجد معظم آبار النفطِ السودانيةَ في الجنوب، وقد يتم التفكير في إقامة تحالف كونفيدرالي يضم جنوب السودان وأوغندا وإثيوبيا، وهو ما يشكّل تهديداً خطيراً لأمن مصر المائي، وفي الوقت نفسه يؤدي إلى تدعيم تحالفات هذه الدول الاستراتيجية بإسرائيل، كما أن دول الأطراف الجنوبية في النظام الإقليمي العربي، وهي جيبوتي والصومال، تدخل في إطار هذا التعريف، على أن القيادة تظل غير عربية وغير إسلامية؛ حيث تعطى لإثيوبيا التي ينظر إليها دوماً بوصفها جزيرة مسيحية وسط بحر إسلامي في المنطقة، وإذا أخذنا في الحسبان أن الدول العربية في الشمال الإفريقي هي جزء من مشروع الشرق الأوسط الكبير وفقاً للرؤية الأمريكية؛ لاتضحت لنا أبعاد عملية إعادة صياغة المنطقة أمريكياً.

تداعيات انفصال الجنوب السوداني المحلية والإقليمية والدولية

أ. محمد العقيد محمد أحمد (*)

انفصال جنوب السودان الذي أصبح واقعاً بعد استفتاء ٢٠١١م؛ وصفه الرئيس التشادي بأنه كارثة على إفريقيا كلها، فما من دولة إفريقية إلا وفيها شمال وجنوب ومسلمون ونصارى، فهو يحمل في طياته من التداعيات أكثر مما هو متوقع في الحسابات العجلة لمنطلقات محدودة آناً ومكاناً، وليس من إنكار لما ينطوي عليه من يسير إيجابيات، يعظّمها دعاة الانفصال لحجب رؤية مخاطره ومهدّداته وسلبياته.

تقوم دولة الجنوب خصماً على مقومات كيان السودان وعناصر قوته، وبخاصة دوره الحضاري وموقعه الاستراتيجي، وثرواته، وهو ما يستدعي إعادة النظر في جميع العناصر التي تتمثّل في الجغرافيا، والموارد الطبيعية، والسكان، ومستوى النمو الاقتصادي والصناعي، ودرجة التطور التقني، والقدرات العسكرية، وكفاية المؤسسات السياسية والدبلوماسية والأمنية.

الآثار السالبة أخذت تتداعى قبل الانفصال، وتلاحقت بعد إعلانه، في كل الجوانب، في الشمال والجنوب، مع جملة من القضايا العالقة التي تشكّل مصادر لتهديدات ومخاطر عديدة.

لقد ظل جنوب السودان محوراً رئيساً في السياسة الاستعمارية، وفيما أعقبها من فترات، وشكّل في ظل الوحدة عاملاً محدِّداً للترتيبات السياسية والاقتصادية والاجتماعية الأمنية والعلاقات الداخلية والخارجية، وقد أخذت جميعها تفقد توازنها بدخول متغيّر «الانفصال».

■ التداعيات المحلية الإقليمية والدولية لانفصال الجنوب السوداني:

سياسياً: احتدم الجدل الدستوري والقانوني حول شرعية النظام القائم في الشمال بعد الاستفتاء، فقد تجمعت أحزاب المعارضة تحت مسمّى «مؤتمر السودان»، ودعت إلى حكومة انتقالية، وعقد مؤتمر دستوري، والاتفاق على برنامج وطني، وإجراء انتخابات تؤسس لجمهورية برلمانية مدنية قائمة على التداول السلمي للسلطة، «وطالبت بعض قياداتها بأن تمثل رئاسة الجمهورية بكل أقاليم السودان، ونادت بتقليص الولايات إلى ٦ مديريات...»[١]، وهدّدت بسياسة المواجهة لـ «تغيير النظام» إن لم تتم الاستجابة لمطالبها.

من جانبه دعا النظام القائم - ضماناً لاستمرار هيمنته وتجنباً للمواجهة - إلى توسيع قاعدة الحكومة القائمة، في مقابل مطالبة المعارضة بحكومة قومية، وأعلن عن اتجاهه إلى إعادة هيكلة الحكم على المستوى الاتحادي والولائي، إضافة إلى تعديلات واسعة في الدستور الانتقالي الحالي، وإعادة النظر في قانون الحكم المحلي وأوضاع المحليات، وجاءت في هذا الإطار «دعوة رئيس الجمهورية لتشكيل حكومة ذات قاعدة عريضة، وهي تتضمن الموافقة مبدئياً على تغيير الدستور، الذي ربما يخضع لاستفتاء شعبي»[٢]، وهي وعود

(*) كاتب وباحث سوداني.

(١) صحيفة آخر لحظة، السبت - ١٥ يناير ٢٠١١م.

(٢) الرأي العام السودانية، التاريخ: الاثنين - ١٧ يناير ١ / الموافق ١٢ صفر ١٤٣٢هـ.

تشكّك المعارضة في مصداقيتها.

أما الجنوب السوداني؛ فقد أعلنت الحركة الشعبية عن الاتجاه لتشكيل حكومة قومية بعد الانفصال، تمثّل كل الأحزاب بما فيها المؤتمر الوطني لإدارة الجنوب.

وتتجه المعارضة الجنوبية - بعد أن فقدت شريكها السابق (الحركة الشعبية) - إلى توثيق علاقتها بالحركات المسلحة في دارفور، وهو ما يقوي موقف هذه الحركات التي اتجه بعضها نحو الحركة الشعبية، مثل حركة العدل والمساواة، وحركة أركو مناوي، وانشق بعضها عن الحركة، كأبناء جنوب دارفور (جبال النوبة) الذين كوّنوا جيشاً مستقلاً باسم (جيش الإصلاح الديمقراطي - جاد).

وليس مستبعداً، مع تطور الأحداث، وتوجهات القوى السياسية الخارجية، والمعارضة داخلياً، اتفاق كل هذه الأطراف على مواقف (سياسية وعسكرية) داعمة لتحقيق أهدافها المشتركة.

أما السياسة الخارجية فهي بحاجة إلى إعادة النظر، فقد انفصل الجنوب، واختلفت قائمة «دول الجوار»، ولذلك آثاره في العلاقات مع الدول، والمنظمات الدولية، والاتفاقيات السابقة في ظل المعاهدات والقوانين الدولية.

اقتصادياً: عدم الاطمئنان للنشاط الاقتصادي أثّر سلباً في استقراره، عبّر عن ذلك محافظ البنك المركزي في حديثه حول سياسات البنك للعام ٢٠١١م؛ موضحاً أن البنك سيكثّف جهوده لعودة الاستقرار الاقتصادي، وتوفير السيولة، واستقرار أسعار الصرف، وتخفيف التضخّم، بالتنسيق مع سياسات وزارة المالية[١].

بعض خبراء المال أبدوا مخاوفهم من انهيار اقتصادي في الشمال بعد الانفصال؛ محذّرين من ارتفاع التضخم، والركود، وتباطؤ النمو الاقتصادي[٢].

إن تحوّل السودان من دولة معتمدة على البترول؛ سيؤدي إلى زيادة تكاليف الزراعة والصناعة، فزيادة أسعار المحروقات قد تؤدي إلى ترددات انكماشية للاقتصاد، كما أن استيراد المواد الغذائية بتكلفة عالية تجعل السودان يستورد التضخّم في ظل التضخّم الحالي في البلاد.

التجار الشماليون - في غياب تام للجنوبيين - تولوا مهمة تطوير وازدهار المدن الجنوبية

لقد أذكت مآلات الاستفتاء والانفصال روح المضاربة في السوق، ويُتوقع أن تضرب الفوضى الأسواق نتيجة لتقديرات يضعها كبار التجار في تسعير السلع دون الالتزام بتوجيهات النسب التي أقرتها وزارة المالية، ولضعف آلية المراقبة على السوق، وشح النقد الأجنبي، وارتفاع أسعار الدولار في السوق الأسود الذي يتحكم في العملات.

وأدى تأخر الإجراءات التصحيحية إلى اختلال في الميزان الخارجي، والنقد الأجنبي، وتحتاج وزارة المالية إلى أن تلعب بأوراق أخرى توفر بها الموارد؛ من بينها: طرح صكوك حكومية، وفرض ضرائب على القطاع المالي وسوق الأوراق المالية، وقد ذكر[٣] وزير المالية الأسبق عبد الرحيم حمدي أن جميع القطاعات ستتأثر ولا خيار في ذلك، فهنالك جزء من البلد انسحب أو انفصل، وكان يشارك في الموارد والميزانية، فنحن ندفع ثمن الانفصال.

(١) نشرة أخبار المركزي الصادرة عن بنك السودان - العدد السادس - ديسمبر ٢٠١٠م.

(٢) www.aleqt.com

(٣) www.anasudani.net/fourm/showthread

اتخذت الحكومة عدداً من الإجراءات الصارمة، بعضها يتعلق بضبط الصرف بالعملة الأجنبية، كما اتخذ البرلمان حزمة إجراءات - ذكر أنها ليست الأخيرة -، منها الزيادات في أسعار بعض السلع؛ بغرض الوصول إلى موارد حقيقة لسد الفجوة، وعدم زيادة معدلات التضخّم، إضافةً إلى تفعيل قانون تنظيم المنافسة، ومنع الاحتكار للعام ٢٠٠٩م، وأصدر نائب رئيس الجمهورية قراراً متشدداً بإمهال الشركات والمؤسسات التابعة للحكومة ٧٢ ساعة لنقل حساباتها للبنك المركزي؛ وإلا جُمِّدت كل حساباتها، ونوّه إلى خطوات لإصلاح أجهزة الدولة، وقرارات ستصدر بتصفية الشركات وإصلاح الهيئات، إضافة إلى تخفيض رواتب كبار المسؤولين، وتقليص بعض الهياكل والوظائف.

وقد «حظرت سياسات البنك المركزي تمويل بعض القطاعات والأنشطة لأغراض تمويل شراء العملات الأجنبية، وشراء الأسهم والأوراق المالية والتمويل لسداد عمليات تمويلية قائمة أو متعثرة، كما حظرت جميع المصارف من تمويل بعض الجهات، مثل الحكومات المركزية والولائية والمحلية والشركات والهيئات العامة المركزية والولائية التي تمتلك فيها الدولة أسهماً بنسبة ٢٠٪ أو أكثر»[١]. وبالرغم من ذلك تجد الحكومة صعوبة في المعالجات بحسب ما أقرّ به وزير المالية في مؤتمر صحافي.

اجتماعياً: معطيات الواقع الاجتماعي وعلاقاته في بعدها النفسي ووشائجها، ومكونات نسيجها من المؤسسات والنظم الاجتماعية، كالأسرة والقبيلة والطبقات الاجتماعية ونظم القيم والأخلاق الاجتماعية، وتفاعل العروبة بالإفريقية والإسلام، تتعرض هي الأخرى لتداعيات في ظل انفصال محتقن بالجفاء ومرارات الحرب والأحقاد التي زرعها الاستعمار وغذتها الكنائس، ويُتوقع للعملية التاريخية الاجتماعية التي كانت تتجه نحو المزيد من النضج أن يتوقف نضجها، وتتسع الفجوة النفسية، ويزداد التباعد الاجتماعي بين الشمال والجنوب.

تفاعل العروبة بالإفريقية والإسلام؛ تتعرض لتداعيات في ظل انفصال محتقن بمرارات الحرب والأحقاد التي زرعها الاستعمار وغذتها الكنائس

يصوّر أحد التجار الشماليين حياتهم بالجنوب، حيث «تم الاختلاط والتزاوج، ونتج نسيج اجتماعي شهد عليه المستعمر السابق، وكان لهؤلاء التجار دور اجتماعي آخر ومهم؛ حيث إنهم - في غياب تام للجنوبيين - تولوا مهمة تطوير وازدهار المدن الجنوبية، وساهموا بقدر كبير في مشروعات التنمية والزراعة رغم الحروب المتوالية... وما كانوا يشعرون بأنهم جسم غريب، ولا أن الجنوب وطن آخر غير وطنهم»[٢].

يؤكد بعض الناس ضرورة حفظ هذه الروابط الاجتماعية بوصفها الجسر الأقوى للتواصل مهما كانت نتيجة الاستفتاء، وأن «ما يمكن أن يتم التوصل إليه من اتفاقات شاملة في إطار رؤية متكاملة لتطبيع العلاقات الاجتماعية والاقتصادية بين الدولتين في أعقاب انفصال الجنوب عن الشمال، وبخاصة في قضايا الجنسية، وحقوق التنقل والتداخل الاجتماعي عبر الحدود المشتركة، وعمليات لم شمل الأسر بين

(١) أخبار المركزي: نشرة بنك السودان المركزي الشهرية، العدد السادس - ديسمبر ٢٠١٠م.

(٢) العواقب الاقتصادية المحتمَلة بعد انفصال جنوب السودان، محمد حسن طنون http://magmj.com

الدولتين، سيؤمن الاستقرار والتواصل بين الدولتين في القضايا الاجتماعية»[١].

في هذا الإطار جاءت الدعوة إلى ضرورة كفالة الدولتين للحريات الأربع: (الإقامة، التملك، العمل، التنقل) للمواطنين بين شمال السودان وجنوبه؛ حتى لا تتأثر الدولتان اقتصادياً واجتماعياً بمآلات الانفصال، والقرار في ذلك يتوقف على ما يحصل من قناعات لدى الطرفين بشأنها، وقوانين تنظيمها.

أمنياً: فيما يُتوقع من تفجر صراعات داخلية، بسبب التنازع على السلطة والثروة بين القوى المحلية، قبلية كانت أو سياسية في الشمال والجنوب، فإن «هنالك مهدّدات غير متنبأ بها تحديداً؛ بتأثير الموروث السياسي السالب، وتداعيات قيام دولة الجنوب بظروفها البيئية والسكانية والسياسية، وقد يحوِّل ذلك الجنوب إلى مصدر تهديد خارجي؛ خاصة وأن بعض القوى الداخلية والخارجية تعمل على تعميق الجراحات القديمة؛ لتوليد توجهات سالبة في العلاقات المستقبلية بين الشمال والجنوب.

الأغراض السياسية والمطامع الاقتصادية لبعض دول جوار الجنوب ستنعكس سلباً على أوضاع الجنوب وسكانه، والاختلاف حول المسائل العالقة والترتيبات الأمنية وتنفيذها يهدد استدامة السلام»[٢]؛ كما صرحت بذلك حكومة الجنوب.

كما أن التدهور الأمني بالجنوب يثير قلقاً وسط المراقبين الدوليين والإقليميين، ويقود إلى تخوّف دول الإقليم من انتشار العنف وتدفقه عبر الحدود، يؤكد الدكتور محمد السيد سليم أستاذ في العلوم السياسية والعلاقات الدولية أن «انفصال جنوب السودان... سيكون مقدمة لسلسلة من التقسيمات والنزاعات التي ستطال جنوب السودان، والسودان، وباقي الدول العربية»[٣]، وقد سبق أن أبدت جمهورية الكونغو الديمقراطية «عبر رسالة خطية مخاوفها من تداعيات سالبة، قالت إنها ستترتب عليها إذا انفصل الجنوب»[٤]، وحسابات الوضع الداخلي للدولة الإثيوبية المتداخلة مع تعقيدات حسابات الأوضاع الإقليمية؛ تشكّل في مجملها محاذير ومخاوف من انتقال العدوى إليها.

محلياً: ارتفعت حمّى التصريحات والتهديدات من كل الأطراف، فقد استبطن تصريح رئيس حزب الأمة «بأن التغيير أكبر من كل طاغوت» تهديداً للنظام، في الوقت الذي أعلنت فيه قيادة الشرطة عن حشد (١٧,٥٠٠) من أفرادها للمحافظة على الأمن والنظام في الخرطوم، وقد تصدّت بعنف لبعض بوادر التظاهر.

وفي الجنوب تحول ٦٠ ألفاً من استخبارات الجيش الشعبي إلى قوات شرطية لحماية الاستفتاء، ويصف رئيس المجلس الأعلى للمسلمين السلطان عبدالباقي أكول الانفصال ومهدداته الأمنية بأنه لا يمثل أزمةً للمسلمين فقط؛ «لأن القضية وإن كان يحركها العامل الطائفي بأن يكون الجنوب دولةً مسيحيةً ضد الدولة المسلمة في الشمال، لكن ما سيحدث على الأرض من فوضى وعدم استقرار سوف يضرب الجنوب كله، الذي تسيطر عليه القبائلية، فلو حدث انفصال فسوف يتحول جنوب السودان إلى صومال جديد»[٥].

---

(١) أقيوم أكمجو مسلم المستشار القانوني: ورقة مقدمة في ندوة التداعيات القانونية والاقتصادية لحق تقرير مصير الجنوب التي أقامتها رابطة القانونيين السودانيين بالدوحة، قطر – يوم الجمعة الموافق ٢٠١٠/١١/٥م.

(٢) صحيفة الرأي العام، التاريخ: الجمعة ١٨ فبراير ٢٠١١م / ١٥ ربيع الأول ١٤٣٢هـ – ٤٧٦١٤١.

(٣) جريدة النهار الكويتية، تاريخ ١٥ أكتوبر ٢٠١٠م.

(٤) جريدة الرأي العام السودانية، التاريخ: الأربعاء ١٢ يناير ٢٠١١م، ٧ صفر ١٤٣٢هـ – ٤٧٦٠٠.

(٥) إخوان أون لاين: زعيم سلاطين مسلمي جنوب السودان في حوار شامل.

وحذّر رئيس الاستخبارات الخارجية السابق في الجيش الشعبي من إنشاء دولة بوليسية في الجنوب بعد الانفصال، مشدّداً على أن أكبر مهدّدات الدولة الجديدة هي (المحسوبية، والفساد، والقبلية)[1]، وقد تناقلت وكالات الأنباء في الفترة الأخيرة الاشتباكات التي جرت مع مجموعة تابعة للقائد جورج أطور في ولاية جونقلي الجنوبية، «وقُتل فيها ما يزيد عن مائتي شخص وإصابة العشرات»[2]، وأحدثها اشتباك لقي فيه ١٧ جندياً حتفهم في قتال بين مجموعتين داخل الجيش السوداني؛ بسبب الخلاف بشأن تطبيق الترتيبات المتعلقة باتفاقية السلام الشامل[3].

الأمن الإنساني والأمن الغذائي يشكّلان أيضاً هاجساً أمنياً في الجنوب، فقد اعتبرت بعض المنظمات أن ارتفاع أسعار المواد الغذائية والعودة المرتقبة إلى جنوب السودان للاجئين «يهدّدان الأمن الغذائي في البلاد»[4]، يُضاف لذلك عدم وجود البنى والخدمات، وضعف الإدارة، وقلة الكفاءات والخبرات التي تقوم على خدمة الإنسان.

الحركة الشعبية رفضت تسجيل الديانة في استمارات الاستفتاء على مصير الجنوب؛ حتى لا تظهر النسب الحقيقية للمسلمين.

الاستفتاء: عملية غاب عنها الأمن والحرية والنزاهة، فقد جرت عمليات تزوير، وقُدّمت إغراءات، ومورس ضغط، بل حُرمت بعض القبائل من التصويت في الجنوب، وطال الاعتداء أنصار الوحدة، ففي خبر أوردته صحيفة «آخر لحظة» – بتاريخ الاثنين، ١٧ يناير ٢٠١١م –: شكّكت منظمة مواطني العالم في سير عملية الاستفتاء... وأكدت تدخل موظفي الاقتراع وتأثيرهم في الناخبين، وبخاصة الأميون، ووصفت الخطوة بالخطيرة، وأنها تمسّ مصداقية العملية، ويؤكد السلطان عبد الباقي زعيم سلاطين المسلمين في الجنوب أن «التصويت لصالح الانفصال سيتم بالإكراه، سواء باستخدام القوة، أو المال، أو حتى التزوير»[5].

وكشف نائب رئيس المؤتمر الوطني بولاية الخرطوم في برنامج «مؤتمر إذاعي» أن «أغلب موظفي التسجيل بالولايات الشمالية ضبّاط استخبارات بالحركة الشعبية، وأعضاء فيها، وكشف عن رَفع قائمة بأسماء هؤلاء الضبّاط برتبهم في الاستخبارات لمفوضية الاستفتاء، وأشار إلى أن ترحيل حكومة الجنوب للمواطنين الجنوبيين من الشمال يُضمر سوء نية»[6].

■ موقف المسلمين في الجنوب، وعلاقتهم بالدولة الجديدة مستقبلاً:

طبقاً لآخر تقرير للمجلس الأعلى لمسلمي الجنوب؛ فإن نسبة المسلمين قفزت إلى ٣٥٪، تساويها نسبة اللادينيين ٣٥٪، ويليهم المسيحيون بنسبة ٣٠٪، وهي الإحصائيات التي أقلقت الكنيسة، وجعلتها توعز إلى الحركة الشعبية برفض تسجيل خانة الديانة في استمارات الاستفتاء على مصير الجنوب؛ حتى لا تظهر النسب الحقيقية للمسلمين.

يُعد إقليم بحر الغزال أكثر الأقاليم الثلاثة التي تضم مسلمين، تليه ولاية الاستوائية الوسطى،

(١) حوار مع «الشرق الأوسط»، الخميس ١٣ يناير ٢٠١١م.

(٢) http://www.bahrainarabia.net

(٣) www.murasel.org

(٤) www.alwatan.com.sa

(٥) موقع إخوان أون لاين.

(٦) http://www.alnilin.com

وتحديداً مدينة «جوبا» ومعظمها مسلمون، ثم يأتي إقليم أعالي النيل، وخصوصاً في منطقة أبيي التي يسكنها أكثر من مليون مسلم، منهم ٦٠٠ ألف من قبيلة المسيرية، وهي القبيلة العربية الوحيدة الموجودة في الجنوب، ويمثلون فيها أغلبية؛ لذلك تدّعي حكومة الجنوب عدم أحقيتهم في المشاركة في استفتاء تحديد مصير منطقة أبيي؛ تمهيداً لضمّها للجنوب.

وقد تم تسويق الخلاف حول تبعيتها على أنه خلاف على حقول البترول، وليس خلافاً على نسبة التمثيل الديني؛ وخصوصاً مع وجود نسبة لا يُستهان بها من المسلمين من الدينكا. وبالرغم من أن «اتفاقية نيفاشا» تكفل حرية التدين، وما تم من تشكيل مجلس أعلى للمسلمين في الجنوب، وإنشاء مجلس شورى لتجمع مسلمي جنوب السودان، ويرأسه حالياً السلطان عبدالباقي أكول زعيم سلاطين المسلمين في جنوب السودان؛ فإن الواقع يعكس مفارقات واضحة فيما يعانيه المسلمون؛ حيث الاعتداءات عليهم، وحرق ممتلكاتهم ومساجدهم، والاستيلاء على بعض مرافقهم في الجنوب من مدارس وجامعات؛ تحت دعوى «إعادة التخطيط العمراني»؛ فقد تمَّ الاستيلاء على مقر «منظمة البر»، وإزالة مساجد عتيقة، كمسجد مدينة بور، ومسجد رمبيك الذي بُني عام ١٩٣٥م، والذي يعدُّ جزءاً من تاريخ المدينة.

هناك مخطط لعزل إفريقيا العربية عن إفريقيا غير العربية؛ لوقف انتشار الإسلام واللغة العربية جنوباً

وبالرغم من كون المسلمين أغلبية فإنهم - رسمياً - لا يتمتعون بالتمثيل المناسب في مناصب الدولة، فحكومة الجنوب ليس فيها وزير مسلم واحد، بل إن وكلاء الوزراء ليس من بينهم مسلم واحد، والحال نفسه في الولايات، وهناك إصرار على تهميش دورهم في كل المناصب والإدارات؛ حتى لا يكون لهم تأثير في اتخاذ القرار الرسمي والسياسي؛ وإلا لما كانت هناك حاجة للانفصال وقيام دولة مسيحية في جنوب السودان[1].

■ الانفصال.. (المستفيدون والمتضررون):

فصل جنوب السودان عن شماله له أبعاده (الدينية - الحضارية)، ويمثّل أولوية استراتيجية في حسابات القوى الاستعمارية الحديثة والصليبية والصهيونية العالمية، ويقع ضمن مخطط عزل إفريقيا العربية عن إفريقيا غير العربية لوقف انتشار الإسلام واللغة العربية جنوباً، وقد أسهمت بريطانيا بسياساتها الاستعمارية التي انتهجتها في السودان في التهيئة لذلك؛ من خلال خطة مدعومة من مجلس الكنائس العالمي لجعل الجنوب مختلفاً عن الشمال (غير عربي وغير مسلم)؛ ليحول دون المد الإسلامي من الشمال نحو عمق إفريقيا، فعملت على محاربة الإسلام واللغة العربية، وجعلت التعليم في يد الإرساليات الكنسية، ومنعت كل ما يساعد في تحقيق تقارب نفسي واجتماعي من العادات والسلوك، وكرست للفوارق البيئية والمعيشية بإهمال تنمية الجنوب وتهميشه، وهو ما أوهمت القيادات الانفصالية شعب الجنوب بأنه نتيجة لسياسة الشمال.

إن تحويل جنوب السودان إلى قاعدة للتنصير هو تتويج لحرب الكنيسة المستمرة ضد الإسلام في إفريقيا سعياً لتنصير القارة كلها، ففي بداية حركة الإرساليات النصرانية أعلن القس «دانيال كمبوني» أنه: «سيتم توفير التعليم العالي للعناصر

(١) موقع إخوان أون لاين.

الأكثر كفـاءة، والمأمول فيهم أن يتسـلموا مقاليد القيادة في بلادهم»[1]، وقد نجحت في إيجاد صفوة جنوبية ذات ثقافة غربية حانقة على الإسلام بدرجة أكبر من حنق الكنيسة نفسـها، وهي التي عُهد لها قيادة جموع الجنوبيين وتسييرِ حركتهم الاجتماعية والسياسية إلى حيث تريدهم القوى الصليبية!

وفي خبر نقلته صحيفة الرأي العام السودانية: «البارونة كوكس مديرة منظمة «التضامن المسيحي» - التي تقود حرباً على الإسلام والمسلمين - عبّرت عن سعادتها بانفصال الجنوب قائلة: كان لنا شرف الإسهام في الوصول لما كنتم تريدون»[2].

وأكد كبير موظفي البيت الأبيض «لام إيمانويل - يهودي الديانة-»، للأمين العام للحركة الشـعبية «باقـان أموم» أنهم يقفون مـع الحركة حتى تحقق أهدافها التي قامت من أجلها، وأنهم سيعملون بكل جهد عبـر كل القنوات السياسـية والأمنية لإعادة ترتيب الأوضاع في السـودان، وأن شراكة حقيقية ستربط بين الجانبين، كما أكد له السفير الإسرائيلي في واشـنطن - وفقاً للمصادر نفسها - أن الحركة الشـعبية تستحق أن تبذل أمريكا من أجلها قصارى جهدهـا لضمـان تنفيـذ مطالبهـا، خصوصاً أن المصالح الأمريكية مرتبطة بالحركة الشعبية، وأهم تلك المصالح إعادة توازن القوى داخل السودان[3].

انفصـال جنـوب السـودان والأمـن القومي الأمريكي: ذكر الجنـرال وليم وورد قائد (أفريكوم) - في خلال لقاء بباقان أموم - أن الحركة مساهمة في أمن الولايات المتحدة؛ من خلال اهتمامها بجمع المعلومات المتعلقة بالتهديـدات الجدية لأمريكا، والعمـل الكبير في إطار الشـراكة الاسـتخبارية، وأكد أن القنصلية الأمريكية في جوبا سـتتكوّن بها فرقة خاصة بالأفريكوم لتغطية العمل الاستخباري، والتعـاون مع الحركة بخصوص تبـادل المعلومات ومعالجتها، ووعـد باقان قائد أفريكوم بمناقشـة التفاصيل مع القيادة السياسية للحركة بعد عودته، وتحديد كيفية إدارة ملف التعاون مع أفريكوم.

إسـرائيل: تُعد في عداد كبـار الرابحين من انفصـال الجنوب، يقول «افي ديختـر» وزير الأمن الداخلي الإسرائيلي السابق في محاضرة شهيرة له أمام معهد أبحاث الأمن القومي الإسرائيلي: «كانت هناك تقديرات إسرائيلية منذ استقلال السودان أنه لا يجب أن يُسـمح له بأن يصبح قـوة مضافة إلى قوة العالم العربي... وكان على إسـرائيل بمختلف أجهزتها وأذرعها أن تتجه إلى السـاحة السودانية لكي تفاقم من أزماتها، وتسـهم فـي إنتاج أزمات جديدة؛ بحيث يكون حاصل تلـك الأزمات معضلة يصعب معالجتها فيما بعد».

وربحُ إسرائيل ثلاثي الأبعاد:

«الأول: تحقيـق نجاح إضافي لاسـتراتيجيتها الهادفة إلى تفتيت دول المحيط العربي إلى دويلات هزيلة وهزلية.

الثانـي: الإفادة من عملية البنـاء والإنماء في الدويلـة الوليدة؛ مـع إمكانية اعتمادهـا قاعدةً عسـكرية خلفية للإطلال على دول القرن الإفريقي من جهة، ولتطويق السودان من جهة أخرى.

الثالث: اسـتخدام الدويلة الجديدة في عملية إعادة النظـر باتفاقية توزيع مياه نهـر النيل؛ بغية تفجير نزاعات مسلحة تجتذب مصر»[4].

ولأجل تحقيق أهدافها ومصالحها شكّلت الدول

(١) خريطة المستفيدين من انفصال جنوب السودان، أبو الطيب النجار.

(٢) الرأي العام السودانية، التاريخ: الاثنين ١٧ يناير ٢٠١١م الموافق ١٢ صفر ١٤٣٢هـ - ٤٧٦٠٥.

(٣) مجموعة الراصد للبحوث - مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، التقرير الاستراتيجي للأحداث في السودان - يوليو ٢٠١٠م.

(٤) انظر: «القضاء الدولي» و «القدر الأميركي» www.al-watan.com

الغربية الصليبية ضغوطاً كبيرة على حكومة الشمال لدعم الانفصال، قال نائب وزير الخارجية النرويجي «أسبن بارت أيده» لرويترز: «إن الدول الغربية تركّز بشكل متزايد على الحاجة إلى وجود حوافز واضحة لشمال السودان حال الانفصال»، وأردف: «هذا يتوقف بالطبع على استعداد شمال السودان للمشاركة بطريقة إيجابية».

إقليمياً: يجد الجنوب تأييداً ودعماً من بعض دول الجوار، وبخاصة تلك التي تدور في فلك الدوائر الصهيونية والصليبية العالمية؛ «فقد بدأ تدفق إفريقي للمشاريع من الدول المجاورة، مثل تنزانيا وأوغندا وكينيا وإثيوبيا، من أجل المساعدة في رفع سوية الاقتصاد. إن هذه الدول - تُضاف إليها إريتريا - موجهة بسياسات القوى الدولية، وبينها تنافس محموم في كسب ودّ الغرب والكنيسة وإسرائيل، كما أن لديها مصالح شخصية في فصل الجنوب؛ فهم يأملون في تأمين منطقة آمنة ما بينهم وبين ما يعتبرون أنه نظام عدواني يقوده الإسلاميون في الشمال»[1].

فأوغندا: دولة مسيحية تعادي الإسلام، وتمثّل دور الشرطي الوسيط للقوى الكبرى ذات المصالح في منطقة البحيرات العظمى ذات الأهمية الاستراتيجية؛ لذلك تؤكد حق تقرير المصير لجنوب السودان بدعمها المباشر لحركة التمرد.

كينيا: بجانب الواقع الجغرافي والتداخل الإثني مع قبائل الجنوب؛ يدفع الحكومة ضعفُ أدائها السياسي والاقتصادي إلى أن تبحث عن دور خارجي تعزّز به الوضع الداخلي، كما أنها تشكّل قاعدة مهمة لحماية المصالح الأمريكية المشتركة في المنطقة، وهو ما يعطيها دوراً بارزاً في منطقة القرن الإفريقي؛ لذلك تفتح صدرها لحركة التمرد حتى تحصل على أكبر مكاسب من القوى الغربية وإسرائيل، وهي تؤيد الانفصال بوصفها دولة مسيحية.

ولا يبعد الدور الإريتري والإثيوبي كثيراً عما هو الحال بالنسبة لأوغندا وكينيا، فقد أدّت إريتريا دوراً بارزاً في دعم حركة التمرد وانفصال الجنوب[2].

■ حسابات الخسائر:

وأما حسابات الخسائر بانفصال جنوب السودان فيصعب حصرها، خصوصاً في تداعياتها اللاحقة، فمكاسب القوى المواجهة «قوى الصليبية العالمية والصهيونية» من الانفصال تقابلها خسارات للمسلمين والعرب والأفارقة والجنوبيين أنفسهم، وأهمها:

- فقدان موقع استراتيجي يمثّل بوابة في شرق إفريقيا.
- وإضعاف التأثير الحضاري والثقافي للمسلمين ودور السودان في المنطقة.
- وتمتين الحواجز العازلة بين شمال القارة وجنوبها للحيلولة دون تواصلها الحضاري والثقافي.
- قرابة ٣٠٪ زاخرة بالقوى البشرية والثروات الطبيعية يفقدها المسلمون والسودان.
- تمكّن الصهيونية والصليبية والولايات المتحدة الأمريكية من جنوب السودان، وإحكام السيطرة على القرن الإفريقي والبحر الأحمر، وتطويق العالم العربي، وهو ما يحقق أمن إسرائيل.
- تهديد «إفريقيا» بإمكانية تكرار الانقسامات.
- مسلمو جنوب السودان، وعلاقاتهم - ليس بشمال السودان وحده، بل بالعالم الإسلامي كله - ستخضع لمراقبة أكثر من دائرة، كما أنهم مواجهون بسياسة الإقصاء والعزل لإضعاف تأثيرهم وتصفية

(١) معهد واشنطن وبداية التآمر على الشمال بعد الانفصال!!
١ - ٢. بقلم: أبو بكر يوسف إبراهيم، الأربعاء، ١٩ كانون٢ / يناير ٢٠١١م - ٠٦:٣٨. http://www.sudanile.com/index.php?option=com

(٢) الأستاذ/ أحمد التيجاني محمد سوار: SH.REWAYAT٢.COM، انظر: ملفات إفريقيا في عالم متغير.

وجودهم سلمياً؛ حتى يكون الجنوب منطقة عازلة، وقاعدة للتصير.

- قبائل التماس بين الشمال والجنوب يُتوقع أن تدفع الثمن أكثر من غيرها، فسيتم جرّها والزج بها في صراعات مسلحة بالوكالة، وربما خسر الجنوب نفسه أمنه واستقراره.

■ القضايا العالقة كثيرة تشكل تهديدات وتحديات للمرحلة القادمة، ومن أهمها:

الديون الخارجية: الديون الخارجية على السودان تجاوزت (٤٠) مليار دولار تقريباً بنهاية ٢٠١٠م، ويمثّل صندوق النقد الدولي، والولايات المتحدة الأمريكية، والنمسا، والكويت، والسعودية، الصين أبرز الدائنين.

وقد استُغلت هذه الديون بجانب العقوبات المفروضة على السودان للضغط عليه لضمان تحقيق ما بقي من أجندة بشأن القضايا العالقة بعد الاستفتاء، أهمها: دارفور، وأبيي، وجبال النوبة، وأعالي النيل الأزرق، حيث صرح باري واكلي - القنصل الأمريكي في جوبا - أن بلاده «ترهن رفع العقوبات عن السودان بإنفاذه مطالب واشنطن كافة»[1]، وقد عرضت دول غربية على السودان حوافز اقتصادية تتضمن رفع العقوبات الأمريكية وإعادة دمجه في البنك الدولي حال انفصال جنوب السودان، وربطتها «باستعداد شمال السودان للمشاركة بطريقة إيجابية»؛ كما قال نائب وزير الخارجية النرويجي «أسبن بارت أيده» لرويترز.

وصف مساعد وزيرة الخارجية الأمريكية قضية إلغاء ديون السودان بالأمر المعقد، ورأى أنّ الخطوة الأولى تتمثل في اتفاق الشمال والجنوب على نصيب كل واحد منهما من تلك الديون، «ثم تبدأ اتصالات دولية معقدة»، منوّهاً إلى أنّ رفع العقوبات سيستغرق ربما سنوات[2]. تجدر الإشارة إلى أن تخفيض الديون يتطلب ما بين ثلاث إلى أربع سنوات على الأقل قبل أن يستوفي السودان شروط تخفيض الديون الأجنبية عليه.

من القضايا الملحة لبحث مسألة الديون بعد انفصال الجنوب، وموافقته على قسمتها، أنه يجب على حكومته أن تصير عضواً في المنظمات المالية العالمية قبل بحث نصيبها من الديون، والذي يحدّد بناء على تقييم قدرة كل جانب على دفع الديون. وتؤكد تحليلات بعض الخبراء أهمية النظر إلى أن بالسودان نوعين من الاقتصاد: اقتصاد متحرك ومتنوع في الشمال، وآخر راكد في الجنوب، يعتمد (اعتماداً كاملاً) على النفط.

فاقد الإيرادات بالنسبة لشمال السودان سيكون مكسباً للجنوب

العملة: أكد د. صابر محمد الحسن محافظ بنك السودان المركزي وجود مقترح لإقامة اتّحاد نقدي بين الشمال والجنوب في حالة الانفصال. وقد رجح بعض الخبراء أنه لصعوبة اتخاذ إجراءات حاسمة وسريعة؛ فإنه يلزم أن يبقى التعامل في الجنوب بالعملة السائدة الآن (الجنيه السوداني) إلى حين إصدار عملة جديدة خاصة بدولة جنوب السودان، وهو ما يدعم الاتجاه نحو الاتفاق لاستمرار التعامل بالعملة الحالية في الجنوب، وربما إقامة اتحاد نقدي بين الشمال والجنوب، إلا أنه في أحدث تصريح لمحافظ البنك المركز تأكد أن موقف الجنوب قد سار بالأمور في الاتجاه المغاير لذلك؛ حيث كشف عن وجود لجان مشتركة من الشمال

(١) الرأي العام، التاريخ: الثلاثاء ١٥ فبراير ٢٠١١م، ١٢ ربيع الأول ١٤٣٢هـ، ٤٧٦١٣٨.

(٢) صحيفة أجراس الحرية، بتاريخ: السبت ٢٠١١/١/١٥م.

والجنوب للتعامل في القضايا المصرفية والمالية والاقتصادية لدى إعلان نتائج الاستفتاء ونتيجة الانفصال كما هو متوقع، لتسيير عملية الانتقال من دون مشكلات للجنوب أو ضرر للشمال.

قسمة الأصول الحكومية: يُذكر أن مسألة تقسيم الأصول تُنظم بمقتضى «اتفاقية فيينا» حول توارث الدول للديون والأصول والأرشيف لسنة ١٩٨٣م، لكنها لم تدخل بعد حيز التنفيذ، وعليه – في مجال تقسيم الأصول سواء كانت الأصول الثابتة أو منقولة – يمكن الاستفادة من التجارب والسوابق القانونية والمعاهدات والأعراف وأحكام المحاكم الدولية في هذا المجال؛ بعد حصر ما لم يتم حصره حتى الآن.

وقال الجانبان إنهما سيقضيان الشهور القادمة في العمل بشأن كيفية اقتسام إيرادات النفط، وأصول أُخرى، بالإضافة إلى عبء الديون الوطنية.

النفط: يُعد عاملاً رئيساً لصافي الاحتياطات العالمية للاقتصاد السوداني (NIR)، ويمثل ٩٥٪ من صادرات السودان وفقاً للسنوات الخمس الأخيرة.

إن فقدان الشمال ٥٠٪ من صافي إيرادات النفط المنتج في جنوب السودان تترتب عليه نتائج خطيرة بالنسبة للماليات العامة في الشمال وعلى الواردات المهمة، إضافة إلى التضخّم والتوظيف، وينعكس على نسبة الإجمالي الكلي للنمو الاقتصادي، وهو ما يقود إلى تخفيض الصرف على الخدمات كالأمن، والصحة والتعليم، وزيادات على الضرائب والجمارك وأسعار السلع، وذلك يؤثر في الاستقرار السياسي والاجتماعي، كما أن فاقد الإيرادات بالنسبة لشمال السودان سيكون مكسباً للجنوب.

وبشأن البترول يتم الاتفاق على ما يلي:

المسائل المتعلقة بتحديد الآبار والحقول المنتجة لدى كل طرف.

تسوية الالتزامات والحقوق تجاه الشركات القائمة بإنتاج البترول في الحقول المشتركة.

التوافق على سعر تفضيلي للخام المنتج في الجنوب والمسلم لمصفاة الخرطوم.

سعر تفضيلي لنقل الخام الجنوبي عبر خط الأنابيب الموجود غالبه في الشمال.

سعر تفضيلي لاستخدام موانئ تصدير الخام على البحر الأحمر.

الاتفاق على تبادل الخبرات في مجال الاستكشاف والتنقيب والإدارة»[1].

مياه النيل: جميع ما يتعلق بها من حصص وتوظيف واستخدام يخضع لاتفاقيات متعددة: ١٩٠٢م، ١٩٢٦م، ١٩٢٩م، ١٩٥٩م، والأخيرة حدّدت (٥٥,٥) مليار متر مكعب لمصر، و (١٨,٥) مليار متر مكعب للسودان.

لكن جاءت تصريحات بعض قيادات الجنوب في فترات سابقة بأن الجنوب بعد قيام كيان دولته سيطالب بنصيبه من مياه النيل، وسيقف بجانب الدول المطالبة بإعادة النظر في الاتفاقيات السابقة لتقسيم مياه النيل، وقبيل إجراء الاستفتاء بأيام أعلنت «حكومة الجنوب، وعلى لسان ممثلها في القاهرة، أن الجنوب سيأخذ حصته من مياه السودان»[2]، علماً بأن الاتفاقية تنصّ على أن تأخذ نصيبها مناصفة من مصر والسودان، وفي هذه الحالة توقّع بعض المحللين «أن السودان سيجد نفسه أمام كارثة مائية تدعوه إلى مراجعة اتفاقية سنة ١٩٥٩م بين مصر والسودان حول حصة الدولتين فى مياه

(١) السودان ٢٠١١م: مجموعة أوراق في قضايا الوحدة والانفصال، مركز دراسات المستقبل.

(٢) آخر لحظة الجمعة، ١٤ يناير ٢٠١١م.

النيل لتعويضه عن نقص حصته من الماء»[1].

ترسيم الحدود: تُعد مشكلة ترسيم الحدود من أخطر القضايا العالقة، والتي قد تفضي إلى تجدد الحروب بين الشمال والجنوب، وتواجه تحديات كبيرة، منها مناطق الرعي المشتركة بين بعض القبائل في الشمال والجنوب، والتي تبحث عن الماء والكلأ في مناطق واحدة، ومشكلة المناطق الحدودية في الشمال المختلطة السكان، ومناطق مختلف في تبعيتها الإدارية قديماً.

كشف نائب رئيس حكومة الجنوب الدكتور رياك مشار عن أنه قد تم ترسيم الحدود بين بعض الولايات، وهي ولايات سنار والنيل الأزرق وأعالي النيل والنيل الأبيض، في حين لا تزال بعض المناطق المتنازع عليها دون ترسيم، وتتمركز نقاط الخلاف داخل لجنة ترسيم الحدود - كما يقول نائب رئيس اللجنة -: «حول المناطق الحدودية التي لا توجد لها وثائق تحدّد تبعيتها للشمال أو الجنوب: منها الخط الذي يتبع لولاية أعالي النيل وجنوب كردفان»، وأشار إلى «عدم وجود معالجة فنية فيه سوى تدخّل اللجنة السياسية لحل الأزمة، بجانب الخلاف حول الجهة الجنوبية من منطقة أبيي... إضافةً إلى منطقة بين جنوب دارفور وغرب بحر الغزال، ومنطقة حفرة النحاس»[2].

منطقة «أبيي» تشهد توترات وصدامات؛ إذ تحاول قبيلة «دينكا نقوك» السيطرة على المدينة نفسها تمهيداً لإعلان تبعيتها للجنوب، علماً بأن الوثائق التاريخية تثبت تبعيتها للشمال، ولم يؤد الاحتكام إلى «لاهاي» إلا لمزيد من التعقيد؛ حيث تجاهلت محكمة لاهاي الوثائق التاريخية، وقامت بحرمان «المسيرية» حقهم في ملكية «أبيي»، وحصرته في حق الرعي فقط، وهذا يعني عودة البلاد إلى الحرب الأهلية مرة أخرى.

■ الهوية.. المواطنة.. الجنسية:

المواطنة: تعبّر عن علاقة قانونية بين الفرد والدولة، وتتمثل أهميتها في مسائل الحماية، والانتماء، والحريات، والحقوق المدنية، والواجبات.

ونتيجة لاتفاقية نيفاشا وعملية الاستفتاء؛ فإن الوضع الدستوري والقانوني الجديد لمسألة المواطنة لمنسوبي شقي البلاد يتقرر وفقاً:

أ - الدستور الانتقالي ٢٠٠٥م المعدل عن ١٩٩٤م: وينص على أن الجنسية حق بالميلاد لكل مولود من أم أو أب سوداني، ويمكن اكتسابها بالتجنس وفقاً لشروط ينظمها القانون.

ب - قانون الاستفتاء: بأن يكون الجنوبي المعرف فيه هو الذي ينال جنسية الجنوب.

وبعد الانفصال لا يحق للمواطن الجنوبي الانتماء للوطن السابق لفقدان شروط المواطنة السابقة والتبعية للوطن الجديد باستثناء المتزوجين والمتزوجات من الشمال حسب الجنسية المزدوجة Dua.

ومن أقام في الشمال بصفة دائمة؛ يقول خلف الرشيد رئيس القضاء الأسبق: «إن جنسية الشمال سوف تسقط بمجرد اختيار الجنوبيين للانفصال، ويمكن أن ينالوا الجنسية بشروط الدولة وحسب قوانينها»[3]. وكشف نائب رئيس المؤتمر الوطني بولاية الخرطوم عن «منح الجنسية لأعضاء حزبه الجنوبيين حَال الانفصال، وأن بقية الجنوبيين في الشمال سيتمتعون

(١) أسامة الغزالي: تمزيق السودان كارثة تهددنا جميعاً .news egypt.com/arabic/permalink/٨١٨٦٥

(٢) الرأي العام، التاريخ: الثلاثاء ١٥ فبراير ٢٠١١م / ١٢ ربيع الأول ١٤٣٢هـ - ٤٧٦١٣٨.

(٣) http://www.sudantv.net/newsdeatails.

بحقوقهم، ولكن ليس بصفتهم مواطنين»[١]، فيما قال الناطق الرسمي لحكومة الجنوب: «سنمنح كل الشماليين المقيمين في الجنوب جنسية الدولة الجنوبية الجديدة»[٢].

وقد «حذّرت منظمة ريفيوجيز انترناشيونال (المنظمة العالمية للاجئين) الجنوبيين في الشمال والشماليين في الجنوب بأنهم قد يصبحون عديمي الجنسية وعرضة للهجمات بعد الانفصال»[٣]، ففي حال سقوط الجنسية فإن حقوق العمل والملكية والإقامة والدخول قد تتعرض لخطر إذا لم يتم الاتفاق على ذلك.

وفيما يتعلق بالخدمة المدنية صرح بعض المسؤولين «بأن المؤسسات القومية سوف تنهي مشاركة مسؤولي الحركة الشعبية حال إعلان نتيجة الانفصال، وقد بادرت الخارجية السودانية فور إعلانه باستدعاء جميع السفراء والدبلوماسيين من مواطني جنوب السودان للعودة إلى رئاسة الوزارة من شتى دول العالم في موعد أقصاه الأول من أبريل القادم ٢٠١١م»[٤]، إلا أن الشريكين توصلا مؤخراً «لاتفاق يقضي بمنح الجنوبيين مدة ٦ أشهر لتوفيق أوضاعهم عقب انقضاء الفترة الانتقالية في التاسع من يوليو المقبل، وذلك قبل بدء التدابير الخاصة بتقنين أوضاع ما بعد الانفصال»[٥].

ومن الإشكالات العالقة ذات الطابع الاقتصادي، وهي قضايا مهمة:

- مشكلة الاتصالات ونطاق الترددات، التي تحتاج إلى اتفاق على استمرار شركات الاتصالات التي استثمرت في البنية التحتية في جنوب السودان بدون حاجة إلى تراخيص جديدة.
- فضلاً عن الاتفاق على حركة الحيوان، والحياة البرية وحمايتها من الاعتداءات.
- إضافة إلى الاتفاق بشأن التجارة العابرة، واستخدام الموانئ والطرق البرية بالشمال[٦].

■ وخلاصة الأمر:

أياً كان إحكام الأطر القانونية والتشريعية للاتفاقيات التي يمكن التوصل إليها بشأن تداعيات الانفصال؛ فإن تجاوز التحديات والمهددات يتطلب تضافر جهود محلية وإقليمية ودولية، وفق موجهات سليمة، ورغبة حقيقية في درء ما يمكن أن تجرّه تلك التداعيات من كوارث تعصف بكيان سودان لم يعد يقوى على الصمود، وأنهكته الصراعات، وأوهت الإثنيات روابطه ووشائجه، وفرقّت كلمته الولاءات الحزبية والطائفية، واتخذت المؤامرات والمصالح الدولية من كل ذلك مطية لتحقيق أهدافها، وهو يستصحب رصيداً من تجارب الحكم الخائبة، قُدّر لهذه الحقبة أن تكون أشدها سوءاً، ويُخشى أن تكون عاجزة عن المحافظة على وحدة ما تبقى من كيان بلد لا يزال ملاحَقاً بمزيد من المؤامرات الدولية وتداعيات أمم طامعة في غربه وشرقه، وربما بعض أجزاء من شماله!

---

(١) ...sahafa٢.sudabest.net/details.php%٣Far

(٢) انظر: موقع الشرق القطرية. www.al-sharq.com/articles

(٣) انظر: اندرو هيفن، موقع مصراوي. http://www.masrawy.com/News/MidEast/Reuters/٢٠١٠/July/١٠/١٩٧٤١٨٤Update.aspx?ref=rss

(٤) صحيفة الرأي العام، التاريخ: الجمعة ١٨ فبراير ٢٠١١م / ١٥ ربيع الأول ١٤٣٢هـ - ٤٧٦١٤١.

(٥) الرأي العام التاريخ: الاثنين ١٤ فبراير ٢٠١١م / ١١ ربيع الأول ١٤٣٢هـ - ٤٧٦١٣٧.

(٦) السودان ٢٠١١م: مجموعة أوراق في قضايا الوحدة والانفصال، مركز دراسات المستقبل.

أبيي.. نموذج التعايش والتمازج... يرفضه المتآمرون

أ. محمد المختار محمد أحمد (*)

لا تكمن خطورة مشكلة «منطقة أبيي» في استيلاء قوم على أرض ومرعى لآخرين؛ فلطالما آوى إنسان آخاه وآثره بشيء من ماله وأرضه وديارة، ولربما كانت « منطقة أبيي» مسرحاً لذلك حينما وفدت إليها جموع من «دينكا نقوك»[1] فراراً من بطش القبائل الجنوبية، الأخرى وبخاصة قبائل «النوير»[2] في الأحراش والأدغال، فوجدوا سعة وضيافة وكرماً من قبائل «المسيرية»[3] العربية التي سبقتهم بالاستقرار فيها، فطاب لدينكا نقوك المقام بينهم وطاب لهم المرعى، وتوثقت العلاقات وامتد الأمر إلى مصاهرة وتزاوج، حتى أصبحت أبيي النموذج الحي على التسامح والتعايش بين القبائل في السودان.

هل سيبقى نموذج السلم والتعايش والتمازج القبلي بعد انفصال جنوب السودان متماسكاً على شدة تآمر داخلي وخارجي وحسابات مصالح متعارضة، وبخاصة بعدما تدفق نفط حقوله، أم يذهب ضحية لذلك، فينقلب من نموذج تعايش وسلم إلى أشد ما يكون عداوة وحرباً؟

تعد من أخطر القضايا العالقة، والمناطق التي برز حولها نزاع بسبب المصالح والمطامع، ومع أن حق المسيرية فيها تشهد له الوقائع والوثائق التاريخية، إلا أن تلك المطامع والمصالح أبت إلا أن تجعل منها

(*) كاتب وباحث سوداني.

(١) الدينكا نقوك:فرع من قبيلة الدينكا النيلية أكبر القبائل في جنوب السودان، وقد هاجر «دينكا نقوك» من أعالي النيل إلى أبيي في منطقة المسيرية بجنوب غرب كردفان . وكان أول سلاطينهم اروب بيونق وخلفه ابنه كوال اروب وخلفه ابنه الناظر دينكا ماجوك صديق الناظر بابو نمر زعيم المسيرية حالياً. انظر: موسوعة السودان الرقمية .http://www.sudanway.sd/geography_tribes_dinka.htm

(٢) من القبائل النيلية في جنوب السودان، وهي تأتي بعد قبيلة الدينكا من حيث التعداد والقوة. (انظر: موسوعة السودان الرقمية).

(٣) يرجع أصل المسيرية إلى قبائل جهينة العربية الذين جاءوا من شمال إفريقيا إلى حوض نهر شاري في تشاد في عام ١٦٥٠م، (انظر: لمحات من تاريخ منطقة أبيي -١٧٥٥ ١٩٥٥ د. أمين حامد زين العابدين).

منطقة نـــزاع تهدد الأمن والســـلام محلياً وإقليميـــاً؛ فقد أدى ظهـــور النفط فيها إلى تمســـك الحركـــة الشـــعبية الجنوبية التي ظهرت عام ١٩٨٣م، وانتماء العديد من قادتها أدى إلى التمسك بالمنطقة في اتفاق السلام وتصعيد المشكلة بدعم من القوى السياسية الكبرى، وبخاصة أمريكا.

تقع منطقة أبيي بين كردفان ومنطقة بحر الغزال، المنطقة المســـماة بديار المسيرية، «وهي ضمن حزام الســـافانا الغنية بالنباتات والأراضي الخصبة والمياه الغزيرة، فالأمطار في منطقة أبيي تســـتمر ثمانية أشهر خلال العـــام، وتتخلل المنطقـــة العديد من الأودية الكبيرة ذات الســـهول الواســـعة؛ والتي فيها القابلية لإنتاج المحاصيل الزراعية بمختلف أنواعهـــا، وإن نباتات نادرة من مثل الزنجبيل والحرجل والغرنجال والشـــيح وغيرها تنبت بكثرة في أودية أبيي.وتمتاز أبيي بمناخ معتدل طوال العام. أما في باطن الأرض فقد ذكرت التقارير أن حوالي ٧٠٪ من بترول الســـودان في منطقة أبيي وما حولها، هذا غير الثروات الأخرى التي لم تكتشف بعد» [١].

■ المسيريـــة أسبق استيطاناً في أبيي أم دينكا نقوك؟

إن أســـبقية وصول المسيرية إلى منطقة أبيي والمناطق المجاورة للرقبة الزرقاء ورقبة «أم بييـــرو» وبحر العرب مـــن أهم المعايير لإثبات ملكيتهم لهذه المناطق والتي حاولت لجنة خبراء حدود أبيي نفيها.

يؤكد زعماء وســـلاطين المســـيرية على أحقيتهـــم بمنطقة أبيي لهجرة واســـتيطان ســـبق وفود دينكا نقوك إليها؛ وقد اعتمدوا في ذلك على الحقيقـــة التاريخية لهجرتهم إلـــى كردفان في مطلع القرن الثامن عشـــر وانتقالهم في موســـم الجفـــاف إلى مناطق الرقبـــة الزرقاء وبحر العرب. فقد ورد «أنهم انتقلوا إلى منطقـــة غرب كردفان من مملكة (ودّاي) (دولة تشاد حالياً)، ويعتبرون أنفسهم أقدم من هاجر إلى المنطقة، ويستندون على مخطوطـــة) الفكي النور موســـى) المؤرخة عام ١١١٠هـ؛ أي ١٧٠٠م، قال هندرسون في كتابه «مذكرات هجرة المســـيرية إلى جنوب غرب كردفان» [المجلد ٢٢]: «إن النور موسى هو أقدم شـــخص يؤرخ للمسيرية من مملكة وداي إلى وطنهم الجديد (أبيي)»[٢]

وأما وفـــود «دينكا نقـــوك» إلى منطقة أبيي فليســـت هنالك ما يثبت سبقهم قبائل المســـيرية إليها؛ فقد أورد (بي بي هاول) في كتابه «مذكرات عـــن دينكا نقوك بغرب كردفان» [المجلد٣٠] الذي نشـــر مقتطفات منه عام ١٩٥١م: «يصعب تحديد الوقت الذي بدأت فيه هجرة دينكا نقوك»، وقال: «يتعذر تقديم تاريخ دقيق لهـــذا الحدث». وغاية ما يســـتند إليه اليوم مرجعاً لهجرة دينكا نقوك إلى أبيي هو عام ١٩٠٤ -١٩٠٥م كما جاء في تقرير استخبارات السودان رقم ١٢٨ بتاريخ مارس١٩٠٥ م بأن السلطان (أروب) قرر سنة ١٩٠٤م أن يتبـــع لمديرية كردفان وليس بحر الغـــزال، إلا أن هذا التاريخ لا يدل بشـــكل قطعـــي على أن الدينكا قبل ذلك لم يكن لهم

(١) – عوض خليل (أبو الفاتح): الجذور التاريخية لمشكلة أبيي في السودان وتطورها مجلة الوعي العدد ٢٨٦ (عدد خاص بجنوب السودان)، السنة الخامسة والعشرون، ذو القعدة ١٤٣١هـ، أكتوبر- تشرين أول ٢٠١٠م.

(٢) – المصدر السابق.

وجود، فهو انضمام إداري[1]».

إنــه بالنظر في الأدلة الموجودة والفترات الزمنية لتعاقــب زعماء نقــوك على زعامة القبيلة، والتحليل النقدي التاريخي لها تتأكد حقيقة اســتقرار المســيرية فــي المناطق المذكــورة في جنــوب كردفان منــذ مطلع القرن الثامن عشــر، بينما وفــد إليها دينكا نقوك في عشــرينيات القرن التاســع عشر بســبب الفيضانات التي تعرض لها موطنهم الأصلي في وادي الزراف في جنوب السودان، وهجمات قبائل « النوير» عليهم.

■ لماذا تؤجج الصراعات في أبيي؟

تكمن وراء مشــكلة أبيي حسابات تجعل المعــادلات صعبة، فالحــرب فيهــا تقضي على أحلام العــودة للوحــدة، وتعني فشل الجهود الراميــة لتحقيــق ســلم بين الشمال والجنوب بعد أن وقع الانفصال أي فشل «سيناريو الانفصال مع السلم»، بتأجيج العداء، واســتدامة الحرب «ســيناريو «الانفصــال مــع الحرب»، ووراء ذلك مــن اضطرابات وصراعــات داخل كل دولة (الشــمال والجنوب)، وتهديد للأمن وتعطيل لجهود الإعمار والتنميــة وتعطيل للمصالح المشتركة بين الدولتين.

وضع السودان على شفا جرفٍ هار، وتم تحقيق هدف فصــل الجنوب، الذي لن يقف عنــده مخطط التفتيت؛ فمشــكلة أبيي من أخطر أدوات التهديد لأمن السودان وسلامة وحدة ما بقي من كيانه، وإن حساســية أبيي تكمــن في أنها منطقة للتمــازج بين القبائل العربية والإفريقيــة و منطقة ثروات نفطية، تعمل التدخلات الأجنبية من الخارج لإشعال الفتنــة عبر منظمات أجنبية هي بمثابة أذرع لأجهزة استخبارات غربية.

يؤكد على هذه الأبعاد «الأســتاذ محمد جمال عرفة» بقوله: «أحد أخطر التداعيات

المترتبة على مشكلة انفصال جنوب السودان على الساحة السودانية وعلى العالم العربي، هــي تلاعب أطــراف جنوبيــة ذات أصول إفريقيــة، وأخــرى أجنبية غربيــة، بقضية العلاقة بيــن القبائل العربيــة والإفريقية، وزرع الشــقاق بينهما على الرغم من التاريخ

(١) - المصدر السابق.

العريـــض مـــن التعايش الســـلمي،... لإثارة الاقتتـــال والفتنة ليس فقط بين الأفارقة من أصل «عربـــي» والأفارقة من أصل «إفريقي» في القارة الإفريقية عموما، وإنما الولوج من هذا الصراع القبلي الخطير لإشـــعال القتال حتى بين المســـلمين وبعضهم البعض داخل القارة الإفريقية من القبائل العربية والقبائل الإفريقية كما فعلوا في دارفور التي تبلغ نسبة المسلمين بها ١٠٠٪، ومع هذا أشعلوا نيران فتنة اقتتال «العربي» و«الإفريقي» فيها»[١]

■ الحلول المطروحة:

تتمسك الحركة الشـــعبية بما تم الاتفاق عليـــه فـــي بروتوكـــول أبيي الـــذي يهضم المســـيرية القبيلة الرئيســـية في المنطقة حقهم؛ في الاســـتفتاء على تقرير مصيرها وتبعيتها للشمال أم الجنوب، الجدير بالذكر أن البرتوكـــول الموقع عليه حـــول أبيي هو اقتـــراح أميركي محض تقدم بـــه المندوب الأميركي بصفته حلاً وســـطاً عندما احتدم الخلاف حول أبيي.

كذلك تتمســـك الحركة بضرورة تحكيم قـــرار المحكمة الدولية وهو قـــرار وإن كان يلـــزم بمراعاة حق القبائـــل الرعوية، إلا أنه يضع كل المياه لدى دينكا نقوك.

إن الحلـــول المطروحة لمشـــكلة أبيي وغيرها إنما هي تعميق للمشـــكلات القائمة؛ « فقد اتســـمت معالجة قضية أبيي بسلبيات دامغة بالتناقض، والتعســـف، والتجاوز وعدم التوازن» [٢]؛ لأن مـــن يطرحون هذه الحلول هم الذين أوجدوا المشاكل في السودان، كما هو واضح من خلال مشكلة جنوب السودان.

وهنـــا يتأكـــد علـــى المعنيين بالشـــأن الإسلامي من ساســـة وقادة رأي وأهل علم؛ المبادرة بدعم الطرف الإسلامي في القضية بالرأي والمؤازرة المعنوية؛ ليتحقق شيء من التوازن، يقود إلى القبول منصفة أو مقاربة، تحفـــظ النفوس والأمـــوال، وتلملـــم جراح الطرفين، وتقطع الطريـــق على الماكرين أو تعرقله وتؤخره.

ولعل عواقب مشـــكلة الجنوب قد ظهرت لـــكل عاقل، وها هـــي أبيي أحـــد إفرازات الإهمال، فهل يستمر الإهمال؟!

نرجو ألا يلدغ مؤمن من جحر مرتين.

---

(١) آبيي.. «كلمة السر» لإشعال الاقتتال بالسودان http://www.onislam.net

(٢) مشكلة أبيي http://sudanian.jeeran.com

التوجهات الداخلية والخارجية المحتملة لدولة جنوب السودان

أ. وقيع الله حمودة شطة (*)

الحقيقة التي ينبغي أن يدركها الدارس أن أصل الصراع في المسألة السودانية هو الصراع بين الإسلام والعلمانية.

ونتيجة لحرب وُصفت بأنها الأطول عمراً تخلّف السودان شماله وجنوبه، وضعفت عمليات التنمية، حتى وصلت إلى مرحلة التوقف التام في بعض مناطق.

■ التآمر الدولي لإقرار الانفصال:

إن خيار الوحدة في ظل العلمانية الذي طُرح لتحديد مستقبل السودان وهويته، وهو ما أُطلق عليه «مشروع السودان الجديد»، كان «خياراً تكتيكياً» للغرب، رفع شعاره «جون قرنق» الذي أهلّه الغرب منذ أيام دراسته في تنزانيا، حيث درس الثانوي العالي، ومنها بُعث إلى أمريكا حتى نال درجة الدكتوراه في الاقتصاد الزراعي، وكان لا بد من موت «قرنق»، فقد أدى دوره بنجاح!

جيء برجل المرحلة الحالية «سيلفاكير» ليقود الحركة الشعبية بنجاح لتبنّي «الخيار الاستراتيجي» (خيار الانفصال)، والذي يدخل ضمن مسوغاته إصرار الشمال على مبدأ حكم الشريعة - ولو لم يكن تطبيقاً فعلياً! -، وتنفيذ مخططه مع شريكه في الشمال وفق اتفاقية «نيفاشا» التي بُنيت على شروط الحركة الشعبية بتحديد خياري الوحدة أو الانفصال.

وهو ما يعني أن الحركة الشعبية كسبت الرهان؛ حين جعلت شريكها الشمالي (المؤتمر الوطني) الحزب الحاكم يستجيب لمطالبها وهي يومئذ منهزمة في مسارح القتال في الميدان العسكري، فانتصرت على طاولة المفاوضات بسبب التآمر الدولي؛ بينما خسر شريكها (المؤتمر الوطني) الجولة لإقصائه كل الفعاليات الشعبية والرسمية في الشمال عن المشاركة في المفاوضات، خسرت الحكومة نتائج المفاوضات وهي يومئذ منتصرة عسكرياً في أرض الميدان!

لقد عمل واضعو الاتفاقية على إحكام بنودها، وتوثيقها، وتأكيد شروطها وضماناتها، بما يحقق الالتزام التام بتنفيذها وحمايتها، وقد كان الانحياز التام واضحاً من «الإيجاد» وجميع المشاركين في وضع الاتفاقية للحركة الشعبية، وتبنّي موقف أن الجنوب الذي تمثّله يُعد ضحية، وأن الشمال هو الجلاد، وكانوا على موقف واحد وكلمة سواء في ذلك، وهو ما يكشف عن حقيقة التآمر الدولي.

وجاءت المسارعة في توقيع الاتفاقية من بعد إحكامها حتى لا يُنتقض غزل من بعد قوة، فالتوقيع إلزام والتزام يستحيل النكوص من بعده، وهو في إطار الاتفاقات الدولية!

قامت على هذا الأساس فرضية إجراء إصلاحات دستورية واسعة تمهّد الطريق أمام السلام المزعوم، فكان دستور عام

(*) باحث لغوي وكاتب صحفي - السودان - الخرطوم.

١٩٩٨م أيـــام الدكتور حســـن الترابي، ويرى كثيـــر من المراقبين أن هذا الدســـتور الذي يوُصف بأنه دســـتور علماني هو الذي أفسح المجال أمام مجموعة من التعديلات، أعقبه دستور ٢٠٠٥م الانتقالي الذي جاء بعد توقيع الاتفاقية، والذي يُعد ضماناً دستورياً للالتزام باتفاقية «نيفاشـــا» بين الشـــمال والجنوب، وتنفيذ جميع شروطها وإجراءاتها، وخصوصاً من قبل الشمال.

ومـــما يؤكد أن الاتفاقيـــة وُضعت لتمهّد الطريق للانفصال عبر «حق تقرير المصير» ما نطقت به صراحة في بعض نصوصها، فقد جاء في الصفحـــة الثانية من كتاب الاتفاقية تحت عنوان: (استهلال): «... وتنفيذاً لالتزام الطرفين بإيجاد تســـوية متفاوض عليها على أســـاس إقامة نظام حكم ديمقراطي، يعترف من ناحية بحق شـــعب جنوب الســـودان في تقرير المصير، وجعـــل الوحدة جاذبة خلال الفترة الانتقالية»، فالمشـــرّع هنا يذكر شعب جنوب الســـودان، ويخصّه بالذكر وحده، وهو أمر في غايـــة الدقة، ويبرز هدفاً مهماً، وهو إيضاح المفارقة بين شـــعبين: شعب الشمال، وشعب آخر في الجنوب.

والإشارة في نص العبارة: (وجعل الوحدة جاذبـــة) نص غامـــض! لم يوضـــح الكيفية والضمانـــات التي يمكن أن تكون صمام أمان تدفع بأسباب تماسك الوحدة الوطنية لدولة السودان بعد اتفاقية السلام المزعوم!

ولكـــي يُصرف نظر الباحـــث عن ماهية هذه الرؤية سكتت الاتفاقية بطولها وعرضها وموادها الكثيفة التي وُقّعت في ستة فصول، ســـكتت عن ترتيبات ما بعد الانفصال، وهي فكـــرة مهمـــة كان ينبغي أن تُـــدرج ما دامت الاتفاقيـــة تحدثت عن تقريـــر المصير، وهو مـــا يعني أيضاً وقوع الانفصال، أو على الأقل تســـاوي فرصتي الوحدة والانفصال، لسبب واحد، وهو أن المشـــرّع أتاح لشـــعب جنوب السودان الخيارين.

وهنا تبدو لنا فرضيتان:

الأولى: أن الاتفاقية أُعدت لإنهاء هوية أهل الشمال المسلم العربي من خلال دستورها الذي أُلزم الطرفان في الشمال والجنوب بتنفيذه، والذي يثبت ما ذهبنا إليه نصّ الفقرة الآتية من كتاب الاتفاقية في الصفحة الثانية التي تقول: «وهكذا يقران معاً أن اتفاقية السلام الشامل تقدم ليس فقط الأمل، ولكن أيضاً نموذجاً يُحتذى به في حل المشاكل والنزاعات الأخرى في الوطن.. وعلى ذلك يتعهدان بالتمسك بصورة كاملة بنص وروح اتفاقية السلام الشامل؛ ضماناً للسلام الدائم والأمن للجميع والعدالة والمساواة في السودان».

والفرضية الأخرى: هي أن المشرّع الوضعي لهذه الاتفاقية كان يظن ظناً يصل به إلى درجة اليقين أنه غير ممكن إطلاقاً إلغاء هوية أهل الشمال أو إجراء تغيير جذري فيها، وهنا احترز بوضع مصطلحات في غاية الخطورة عند تنزيل مفاهيمها ومعانيها الدلالية، مثل: العدالة، والمساواة، وهذا الذي يوضح فكرة جلية راكزة في عمق الاتفاقية، وهي قيام دولة ديمقراطية علمانية، تكون المواطنة فيها أساس الحقوق والواجبات، تنأى بنفسها عن عاملي العقيدة والثقافة، وهو فهم وقف وراءه المفاوض الجنوبي العلماني ليفرض وحدة في إطار دولة علمانية، وكان يدرك عسر تطبيق هذه الفكرة، وعدم سماح أهل الشمال لها بالمرور دون مقاومة، بل الرفض الكامل لها.

ولكي نثبت هذا؛ نورد أحدث الوثائق وأخطرها على الإطلاق، وهي تلك الوثيقة التي نشرتها صحيفة «الانتباهة» السودانية الناطقة بلسان «منبر السلام العادل»[1]، وفحوى الوثيقة التي نشرتها الصحيفة تقول: أصدرت غرفة عمليات الاستفتاء بالحركة الشعبية لتحرير السودان هذه الوثيقة الداعية إلى تحديث وتجديد النظر في العديد من المحاور الخاصة بعملية التسجيل، وعملية الاستفتاء التي تمت في ٩ يناير للعام ٢٠١١م، ومن تلك المحاور: (مصيرك بين يديك)، حيث قال سلفاكير رئيس حكومة جنوب السودان: «إن شهداءنا لم يضحّوا بأرواحهم لأجل لا شيء، إنهم صنعوا بطولاتنا في الماضي وحاضرنا العظيم، ومستقبلنا الواعد.. إن أبناء شعبنا يرغبون في الحصول على حرياتهم حتى يعيشوا مرفوعي الرأس في وطنهم، وهذا هو ما وعدت به في ٢١ مايو ٢٠١٠م».

وقال سلفاكير: - والحديث ما يزال للوثيقة -: «أنا أسمع البعض يقولون: عندما يأتي الاستفتاء سوف أدلي بصوتي لصالح الوحدة لأني لم أستفد الكثير من هذه الحكومة [وهنا يعني بالحكومة حكومة جنوب السودان] إن نصيحتي لمثل ذلك الشخص هي أن بعض رفاقنا قدّموا التضحيات الجسام لمنحك الفرصة لتعيش، وأن الكثيرين قدّموا أطرافهم لحريتك.. لماذا لا تدلي بصوتك من أجل حريتك؟! لأنك ما زلت تمتلك فرصة العيش، وفوق كل شيء فرصة الحصول على

(١) هو تنظيم سياسي كثر أنصاره في الشمال، لأنه عارض اتفاقية السلام الشامل منذ يومها الأول ونقدها نقداً لاذعاً، وهو الذي عرضها مقروءة على الرأي العام الجماهيري في السودان وخارجه، وصحيفة «الانتباهة» هذه بسبب معارضتها الشديدة لمشروع السودان الجديد العلماني أوقفت أكثر من مرة من مجلس الصحافة والمطبوعات وجهاز الأمن الوطني، كان آخر إيقاف وأشهره امتد لقرابة ثلاثة أشهر من أول يوليو حتى سبتمبر عام ٢٠١٠م.

حريتك»!

وقال سلفاكير أيضاً – وما يزال الحديث من الوثيقة –: «الكثيرون يصفون هذه العملية بالانفصال، والبعض الآخر يسمونها بالانقسام، وبالنسبة لي تمثل فرصة للتصويت من أجل الانعتاق من الاستعمار».

هذا الكلام بتأريخ ٧ نوفمبر ٢٠١٠م، وجاء في الوثيقة أيضاً: وقال سلفاكير: «الأب المؤسس د. جون قرنق قال: أنا وأولئك الذين رافقوني في الأحراش، وخاضوا حرباً لأكثر من ٢٠ عاماً، قدمنا لكم اتفاقية السلام الشامل على طبق من ذهب.. لقد أكملنا مهمتنا، وجاء الآن دوركم، وخاصة أولئك الذين لم يعيشوا تجربة النضال داخل الأدغال. عندما تحين ساعة التصويت في الاستفتاء، تكون فرصتكم الذهبية لتقرير مصيركم.. هل ترغبون في الإدلاء بأصواتكم لكي تصبحوا مواطنين من الدرجة الثانية في وطنكم؟! إنها فرصتكم الكاملة»، ورد هذا الكلام يوم ١٦ مايو ٢٠٠٥م، هذا نقلاً عن صحيفة «الانتباهة»[1]، أكبر صحيفة سياسية سودانية من حيث التوزيع والانتشار، وهي مهتمة بقضايا جنوب السودان.

بإلقاء نظرة على ما جاء في الوثيقة؛ يمكن تلخيص مجموعة من الأفكار في جمل قليلة:

الفكرة الأولى: وردت كلمة «الحرية» في هذه الوثيقة أكثر من مرة، وفي كل مكان وردت كان يُقصد بها الانفصال، أو تقرير المصير، أو الحصول على ما أسموه «الانعتاق من الاستعمار»، ولذا بدأ يرد كثيراً في تصريحات مسؤولي الجنوب الحديث عن أنهم مستعمرون من قبل أهل الشمال المسلمين والعرب، ولذلك صاروا يردّدون كلمة «استقلال» بدلاً من «الانفصال»؛ في إشارة واضحة إلى أنهم فعلاً خدعوا الحكومة في «الاتفاقية» حين تحدثوا عن الوحدة الجذابة، وكان موقفهم مناورة سياسية كسباً للوقت، وتوسيعاً لدائرة الاستعطاف الإقليمي والدولي لنصرة قضيتهم، ليس إلاّ!

الفكرة الثانية: هذه الوثيقة كشفت بجلاء نفي كل ما قيل من أن الحركة أُسست على مطالب عادلة لا تتجاوز حق الجنوبيين في التمتع بحقوقهم كاملة داخل الدولة السودانية في العمل والوظائف العامة والخدمة المدنية والتنمية والتعليم والعيش بحرية وحفظ حقوقهم، وإنما يصل الأمر وفق قراءة الوثيقة أنهم خططوا للانفصال منذ أول يوم لبداية التمرد سنة ١٩٨٣م وقبله؛ من خلال حركات التمرد التي عرفت بأنانيا(١) وأنانيا(٢).

الفكرة الثالثة: جاء في حديث سلفاكير قوله: «مستقبلنا الواعد»، ويعني به الانفصال؛ بدليل قوله في الفقرة التالية: «حتى يعيشوا مرفوعي الرأس في وطنهم»، وهذا على فهم القائد المؤسس قرنق حين قال: «قدمنا لكم اتفاقية السلام الشامل على طبق من ذهب.. لقد أكملنا مهمتنا، وجاء الآن دوركم»، وقال: «تكون فرصتكم الذهبية لتقرير مصيركم».

هذه الأفكار مجتمعة مؤداها حقيقة واحدة مهمة، وهي أن الحركة كان هدفها القضاء على هوية السودان الإسلامية والعربية من خلال «وحدة» مخادعة، فلما أخفق هذا المشروع عادت إلى مطلبها الحقيقي الذي أخفته من خلال مناورة سياسية، وهو الانفصال والاستقلال عن الشمال!

(١) تصدر من الخرطوم، وتوزع أكثر من ٩٠ ألف نسخة في اليوم، والوثيقة أعلاه جاءت في العدد ١٧٣٢ بتاريخ الثلاثاء ٢٢ محرم ١٤٣٢هـ ، الموافق له ٢٨ ديسمبر ٢٠١٠م.

■ التحولات والتغيرات الدستورية:

غير أن القضية الأخطر في إطار التحولات والتغيرات الدستورية؛ أنها أخذت تتحدث عن موضوعات ذات بال وغرابة، ومنها ما يمس العلاقة بين الدولتين في حال الانفصال، مثل: منح شعب الجنوب الجنسية المزدوجة بعد الانفصال، ومنها منحهم الحريات الأربع: حرية العمل والتنقل والتملك والإقامة، وهذه كلها يُراد لها أن تمضي إلى غاياتها، إلا أن الأمن لا يمكن تحقيقه من خلال إجراء تغيير دستوري؛ لأن هذه الأمور لم تنص عليها «اتفاقية نيفاشا» نفسها، وإنما هو فهم طارئ ولّدته حمّى ما قبل الاستفتاء، وتقرير المصير لشعب الجنوب، وهذا مخطط غربي آخر يريد أن يحتفظ بنفوذ لدعاة مشروع «السودان الجديد» في الشمال حتى بعد الانفصال.

وبناء على ذلك قال الأمين العام للحركة الشعبية ووزير السلام في حكومة الجنوب باقان أموم، من خلال حوار صحافي أجرته معه صحيفة الشرق الأوسط[1]، قال باقان: «تنزيل مشروع السودان الجديد ممكن حتى بعد الانفصال؛ لأننا نريد إعادة بناء الدولة السودانية»، وهذا يعني أن دستور الدولة الجديدة - التي لم يظهر اسمها بعد - تحددت منطلقاته وأسسه بصورة واضحة في أنه سيكون دستوراً علمانياً، يعتمد على المواطنة كأساس للترتيبات الدستورية والقانونية فيما يتعلق بالحقوق والواجبات بين المواطن الجنوبي والدولة، وهو ما تتجه السلطة في الجنوب إلى صياغته بعد ظهور نتيجة الاستفتاء باتخاذ قرار الانفصال.

وأما شكل العلاقة الدستورية بين الدولتين؛ فإن الانفصال يقرر الوضعية الأساسية في قيام كيانين لكل منهما، يتمتع كل منهما بسيادته الكاملة في اتخاذ قراراته بشأن أوضاعه الداخلية، وعلاقاته الخارجية، وطبيعة العلاقة التي يرى أنها تحقق مصالحه.

وهنالك عوامل متعددة لها تأثير قوي في تحديد علاقات الدولة الجديدة بجيرانها، ربما تكون أقوى صورها المتوقعة هي «الكونفيدرالية» مع السودان من خلال إخفاق «الحكم الذاتي» في إطار الوحدة، فالعودة للوحدة أمر مستبعد لظروف الانفصال، ولتأثير أبعاده التاريخية والنفسية والسياسية، وربما تفرض العلاقات والمصالح الممتدة التي يصعب قطعها بقرار الانفصال إقامة علاقة اتحاد بين الدولتين، ينسق لاستراتيجيات وقرارات موحّدة في بعض المجالات، كالبترول، ومشروعات مياه النيل، وغيرها، وهو ما تردده بعض القيادات السياسية للشريكين كثيراً، وقادة الشمال أكثر طمعاً في ذلك.

ويُتوقع مع الجيران الأوفياء (كينيا وأوغندا) تطور علاقات الجنوب بهما أكثر؛ مع الحذر من المساس باستقلالية الدولة الجديدة.

ومن أخطر التحولات الدستورية التي جاءت مع «نيفاشا» ما عُرف بـ «برتوكولات المناطق الثلاث»، وهي: أبيي، وجنوب كردفان، وجنوب النيل الأزرق، حيث أفرد الدستور الانتقالي لعام ٢٠٠٥م نظاماً ومواد خاصة بهذه المناطق الثلاث، وذلك حين أصر «جون قرنق» في مفاوضات «نيفاشا» على ذلك، وقال قولته الشهيرة: «حللنا مشكلة

(١) ونقلته عنها صحيفة «ألوان» التي تصدر من الخرطوم، في عدد ديسمبر ٢٠١٠م الماضي.

الجنوب الجغرافي، وبقي حل مشكلة الجنوب المحارب»، ويعني به المناطق الثلاث؛ لأن أبناءها قاتلوا معه في صف الحركة أيام التمرد، وبخاصة أبناء جبال النوبة في جنوب كردفان، وأبناء «الأنقسنا» في جنوب النيل الأزرق.

وهذه «البرتوكولات» هي التي تمثّل الآن برميل بارود بين الشمال والجنوب، وفيها منطقة «أبيي» التي وصلت مشكلتها لمحكمة لاهاي في هولندا، وفيها قدمت قبائل «المسيرية» – وهي من القبائل الشمالية المسلمة – قدّمت خمسين وثيقة تثبت أن منطقة «أبيي» تابعة للشمال، بينما لم تقدم «دينكا نقوك» القبائل الجنوبية المطالبة بالمنطقة وثيقة واحدة تثبت دعواها بأن «أبيي» جنوبية، وعلى الرغم من ذلك حكمت المحكمة بإضافة بعض المناطق إلى جنوب السودان، وهي الآن عقبة أمام مصير الجنوب.

كما توجد أيضاً بعض المناطق الحدودية المختلف حولها، منها: «حفرة النحاس» في حدود ولاية جنوب دارفور، ومنطقة «كافي كنجي»، ومنطقة «جودة» في النيل الأبيض، و «أبيي» و «كاكا» في جنوب كردفان، وهي مناطق مرشحة لأن تشعل الحرب مرة أخرى بين الشمال والجنوب.

ومثلما أخفقت قوانين «نيفاشا» في تحقيق الأمن والسلام أخفقت أيضاً في تحقيق الاستقرار السياسي، وأذكت روح الصراع في دارفور، فالحركة الشعبية تحتضن الآن كبار متمردي دارفور: وهم عبد الواحد محمد نور قائد «حركة تحرير السودان»، ومني أركو مناوي قائد «جيش تحرير السودان»، وخليل إبراهيم قائد «حركة العدل والمساواة»، وهو ما قد يؤدي إلى توتر العلاقات بين الشمال والجنوب.

وفي تطور سياسي جديد أعلن رئيس الجمهورية السودانية المشير عمر البشير أنه سيطبق الشريعة الإسلامية إذا انفصل الجنوب، وذلك خلال احتفالات «ولاية القضارف» في شرق السودان ببدء حصاد الذرة والسمسم اللذين تشتهر بهما، وقد وصف بعض المراقبين هذا الإعلان بأنه

ميناء النقل النهري في جوبا

«خطوة شجاعة»، في الوقت الذي عدّه آخرون دليلاً على عدم تطبيق «حكومة الإنقاذ» للشريعة طيلة العشرين سنة الماضية، وهو ما يثبت أنها - أي تطبيق الشريعة - ليست سوى ورقة سياسية في يد حكومة الإنقاذ!

وقد أكد البشير في خطابه أنه سوف يطبق الشريعة، وذلك بعد حذف المواد الوضعية التي تتعلق بقضايا جنوب السودان من الدستور، كما أكد أن اللغة العربية ستكون هي لغة البلاد الرسمية، مع احترام التنوع الثقافي والعرقي والإثني لأهل السودان، وقد وجدت هذه الدعوة ترحيباً كبيراً من قادة الجماعات الإسلامية، وهيئة علماء السودان، وبعض قادة الأحزاب الإسلامية والأئمة والدعاة.

ومن خلال الورشة التي نظمها المجلس الأعلى للحكم غير المركزي، نقلت صحيفة «الانتباهة»[1] قول نائب الرئيس السوداني علي عثمان محمد طه قوله: «بعض أبواب الدستور ستسقط عقب إجراء الاستفتاء.. وإن هناك أحكاماً وأبواباً سيجري تعديلها حتى وإن كانت النتيجة خيار الوحدة»، وقال: «إن البلاد ستدخل في مراجعة دستورية شاملة عقب الاستفتاء، إلا أنها لا تشمل المؤسسات التي أفرزتها الانتخابات».

كما أن الرئيس بعد إعلان عزمه «تطبيق الشريعة الإسلامية» في حال انفصال الجنوب؛ دعا أيضاً القوى السياسية في البلاد إلى المشاركة فيما أسماه «حكومة ذات قاعدة عريضة» للمشاركة الواسعة في السلطة، وهي دعوة رفضتها الأحزاب السياسية التي ترى أن شرعية النظام القائم تنتهي بإعلان نتيجة استفتاء التاسع من يناير ٢٠١١م، وأنه لا بد من إجراء انتخابات جديدة أو تشكيل حكومة قومية.

■ تحديات دولة الجنوب الجديدة:

وبالنظر لوضع الجنوب بعد التاسع من يوليو ٢٠١١م الذي سيشهد ميلاد الدولة

(١) في عددها ١٦٨٤ بتاريخ الخميس ٢٧ ذي القعدة ١٤٣١هـ، الموافق ٤ نوفمبر ٢٠١٠م.

الإفريقيـــة رقم (١٩٣)، هـــذه الدولة الوليدة سوف تواجه تحديات كثيرة.

يمكن أن نجملها في الآتي:

أولاً: الصراع القبلي الذي ارتفعت وتيرته في الجنوب، وأما بالنسبة لوجود مجموعة من أبناء الشمال في الجنوب، فإن الجنسية تكون حقاً مكتسباً لكل من كان مقيماً بصورة دائمة منذ عام ١٩٥٦م؛ حســبما جـــاء في تعريف المواطن الجنوبي في الاتفاقية. ومع تأكيدات حكومة الجنوب بحمايتها للشماليين المقيمين في الجنوب وحقوقهم وممتلكاتهم؛ فإن قرابة ٨٠٪ من المقيمين بالجنوب من تجار وغيرهم فضّلوا تصفية أعمالهم والعودة إلى الشمال.

وأكثر المخاوف تنتاب المسلمين من أبناء الجنوب، حيث إن العداء المستبطن للإسلام والمســـلمين يُعد أكبر العوامـــل المؤثرة في الرغبة في الانفصال، وقد مارســـت الكنيسة والمنصّرون دوراً كبيـــراً في ذلك، وقد أدت عمليات الاعتـــداء على بعض المؤسســـات الإسلامية في الجنوب، بالتصفية أو الهيمنة عليهـــا، إلى زيـــادة مخاوف أبنـــاء الجنوب المسلمين، وذلك بالرغم من تصريحات بعض قادة الحركة ورئيسها ســـلفاكير بأن حكومة الجنوب تكفل حرية التدين للجميع.

ثانياً: ضعف الخبرات والمؤهلات الإدارية لشـــاغلي الوظائف المدنية، وهـــو ما يعني إخفاق إدارة الجنوب.

ثالثاً: الفساد المالي والإداري والأخلاقي الذي برزت مؤشـــراته بصـــورة واضحة في خلال الفترة الانتقالية التي كانت مدتها ست سنوات.

رابعـــاً: الانفلات الأمنـــي، وذلك لأمرين همـــا: ضعـــف بنـــاء الجيش الشـــعبي غير المنظـــم، وتناســـل وتكاثر حـــركات التمرد الداخلـــي، وتشـــهد حالياً كل مـــن: مناطق الاســـتوائية وجونقلي وولايـــة الوحدة تمرداً واسعاً وخطيراً، مثل تمرد الفريق المنشق عن الجيش الشـــعبي «جورج أطور» الذي اعترف الجيش الشعبي أكثر من مرة بخطورته وقوته، وتمرد «قلواك دينق»، هذا فضلاً عن الناقمين علـــى الحركة من الذين خاضـــوا الانتخابات مســـتقلين، وأخفقوا في الوصول إلى السلطة والبرلمان بســـبب التهديـــد والقتل والتزوير الذي مارســـه الجيش الشـــعبي فـــي فترة الانتخابات التي فازت بها الحركة الشـــعبية في جميع المستويات والولايات.

خامســـاً: تهديد خطير آخـــر يتمثل في الخطأ التي ارتكبته الحركة الشعبية حين آوت قادة الحـــركات المتمردة في دارفور، وفتحت معســـكرات تدريب لتلك الحـــركات بغرض زعزعة الشمال بعد الانفصال، وهي الخطوة التي قابلها الشمال بحزم وحسم، وصرح بعض المراقبين بأن هـــذه المواقف تجعل حكومة الشـــمال تعيد النظر في قضيـــة الحدود، أو ربما هي الأخرى ستقوم بخطوة مماثلة بإيواء معارضـــي الحركة في الجنوب، وهو ما يمكن أن يقلل من وزن الحركة الشـــعبية، ويضعف دورها على مســـرح الأحداث السياســـية في جنوب الســـودان، وقد يفتح آفاقاً جديدة نحو اســـتعادة وحدة البلاد، ولكنها ستكون حينها وفق شروط أهل السودان الشمالي.

انفصال جنوب السودان..
الوحدة الآن.. أقرب من ذي قبل..
استراتيجياً

أ. طلعت رميح (*)

انتهى أمر الصراع الممتد في السودان منذ عام ١٩٥٥م إلى انفصال الجنوب، وبدء دورة تشكيل «دولة جنوب السودان المستقلة» في عام ٢٠١١م، تمهيداً للاعتراف الدولي الرسمي بها، وانضمامها إلى هيئة الأمم المتحدة.

لقد اعترف الحكم في السودان بهيئاته التنفيذية والتشريعية بنتائج الاستفتاء الذي أجري بالجنوب في التاسع من يناير ٢٠١١م، وجاءت نتيجته بنسبة ٩٨,٨٣٪ تصويتاً للانفصال وتشكيل «دولة جنوب السودان» المقرر إعلانها في التاسع من يوليو ٢٠١١م.

وبنهاية هذا الصراع الدامي إلى هذه النتيجة؛ تغيّر مشهد الصراع تغيّراً كلياً، وصار مطلوباً تشكيل رؤى جديدة، ووضع خطط للتعامل مع هذا الواقع الجديد، من قِبل جميع الأطراف الفاعلة في مشهد الصراع، حتى تلك التي اتخذت موقفاً غير فاعل فيه.

النظام الرسمي السوداني، وقوى المعارضة في الباقي من الدولة السودانية بعد الانفصال، والحركات المسلحه في المناطق الملتهبة، والدولة الوليدة في الجنوب، والدول الغربية، وبعض الدول العربية، وأطراف دولية أخرى، على رأسها الصين، صارت جميعها مطالبة بإعادة هيكلة استراتيجياتها، وتحديد طريقة جديدة للتعامل مع واقع جديد.

لقد مرّ الصراع على السودان وفي داخله، بمراحل عديدة خلال ما يزيد على الخمسين عاماً، تبدلّت المشاهد والدوافع والقوى المشاركة فيه، فتغيرت طبيعة الحكم ورموزه في السودان وفي الحركة الانفصالية في الجنوب، وتبدلت معالم القوة على صعيد القوى الدولية والعربية المنغمسة في الصراع، غير أن كل مشاهد الصراع قد تمحورت خلال السنوات الخمس الأخيرة، وتحددت في اتجاه واحد، هو العمل على تحقيق انفصال الجنوب، وتشكيل دولة مستقلة في هذا الجزء من السودان، وبالأحرى تركزت كل الجهود على تقسيم السودان.

كانت خمس سنوات حاسمة في إنجاز تلك الخطوة، حتى يمكن القول بأنها لم تكن سوى فترة انتقالية بين الصراع الطويل السابق والفترة القادمة، وأن نتيجتها كانت محسومة سلفاً، بحكم بنود اتفاقية السلام الشامل (CPA) الموقّعة، وبسبب الطبيعة المختلة في توازنات القوى التي مالت بشكل حاد نحو تحقيق هذا الهدف.

شهدت تلك المرحلة صراعاً بين استراتيجيات وخطط متضادة ومتداخلة؛ بين أطراف الصراع الداخلية والخارجية بتعدد رؤاها وأهدافها، إلا أن الظروف الداخلية وطبيعة التوازنات الدولية وضعف المواقف العربية والإسلامية والإفريقية؛ قد حسمت الأمور باتجاه انقسام السودان.

الآن وقد وصلت الأوضاع إلى نهاية مرحلة

(*) كاتب صحفي، خبير استراتيجي.

وبداية مرحلة جديدة؛ فإن كل الأطراف صارت مدفوعة إلى تبنّي رؤى واستراتيجيات مختلفة لتغيّر الأوضاع على الأرض موضوعياً، وفقاً لمتطلبات المرحلة الحالية والمستقبلية.

كان الحكم بقيادة الرئيس البشير قد استهدف خلال السنوات الخمس الانتقالية بذل كل الجهود واتباع كل المناورات لمنع عملية الانفصال، وإن أخفق؛ فتقليل آثارها السلبية على الحكم والدولة والمجتمع السوداني، والحصول على أكبر قدر من الضمانات الدولية – الغربية – بعدم الاستمرار في ملاحقة «السودان الباقي»؛ برفع اسم السودان من قائمة الدول الراعية للإرهاب، ووقف مطاردة البشير أمام المحاكم الجنائية الدولية – جاء هذا لاحقاً بعد اتهام الجنائية للبشير –، وتقليل الدعم الغربي لمتمردي دارفور.

وكانت معظم قوى المعارضة الشمالية تستهدف إسقاط حكم المؤتمر الوطني، ورئاسة البشير، والوثوب إلى السلطة بالتناغم مع ما يجرى في معركة انفصال الجنوب، باللعب على قوة الحركة الشعبية الانفصالية (المراهنة على دعمها من خلال وجودها في حالة تقاسم السلطة مع الحكم)، وباستثمار الضغط الدولي على الحكم ورئيسه (التنسيق والتناغم مع لعبة الموازين الدولية)، خصوصاً بعد السعي لتقديم الرئيس السوداني للمحاكمة أمام الجنايات الدولية.

الجنوب لم تتشكل فيه دولة موحّدة عبر التاريخ، ولا تتوافر له مقوّمات بناء أمة موحّدة

وعلى صعيد الحركة الشعبية الانفصالية؛ فقد سعت الحركة إلى إضعاف الحكم في الشمال والدولة والمجتمع السوداني، لا إلى تحقيق الانفصال فقط، حتى تضمن كف يد «بقية السودان» عن ملاحقة الدولة الوليدة، وربما لإكمال مسيرتها وخططها الاستراتيجية لما بعد تشكيل الدولة الجديدة.

لقد عملت الحركة الشعبية الانفصالية على تعزيز ارتباطها داخل «مجتمع الشمال» عبر إقامة صلات وثيقة مع القوى الشمالية المعارضة والجماعات المتمردة المسلحة الأخرى في أقاليم السودان المختلفة لإضعاف الحكم خلال المرحلة الانتقالية، إذ سعت إلى تشكيل تحالف مع قوى المعارضة من خلال عقد «مؤتمر جوبا»، وسعت إلى دعوة قادة قوات حركات التمرد في دارفور وبعض الأقاليم الأخرى.

والآن دخلت الأوضاع في مرحلة جديدة، بما صار يُطرح من تساؤلات جديدة حول حركتها المستقبلية.

وعلى صعيد الدول الغربية؛ فقد استهدفت

خلال تلك الفتـــرة الانتقالية بذل كل جهود الضغط الاقتصادي والدبلوماسي والعسكري على الحكم في السودان، وجمع كل أوراق الضغط الداخلي مع تعزيز تدخلها في القضايا والصراعات في داخل السودان للإطباق اســـتراتيجياً على الســـودان كله، لتحقيق هدف فصل الجنوب (تقســـيم السودان)، والسيطرة على بترول الجنوب – على حســـاب الصين والهند –، وجعل الجنوب مركزاً استراتيجياً لإنفاذ خططها في الإقليم الممتد من المحيط الهادي إلى المحيط الأطلسي.

■ ملامح الوضع الراهن:

في الوضع الراهن يدخل الصراع على السودان مرحلة جديدة، وإن تكن غير منبتة الصلة بما ســـبق من استراتيجيات ورؤى وخطط متضادة، خصوصاً أن الوضع الجديد لم تتبدل فيه أطراف الصراع.

في أول حزمة من ملامح وخطوط الصراع في المرحلـــة الجديدة؛ تجد الســـلطة القائمة على ما بقي من السودان (حزب المؤتمر الوطني – الرئيس البشـــير) والمعارضة الشـــمالية نفسيهما أحدهما في مواجهـــة الآخر دون طرف ثالث يعمل من داخل الدولة «رسمياً».

وفي الواقع العملي تتمحور حالة الصراع بينهما على فكـــرة إعادة هيكلة الحكـــم، وتطوير القوانين والحريـــات والدســـتور، والجدال حول مشـــروعية النظام القائم ومؤسســـاته التشريعية والتنظيمية.. إلخ – فـــي الدولة الجديدة بلا جنـــوب –، ويرتبط ذلك أشـــد الارتباط بالصراع في دارفور والشرق، فتتنوع خيارتهما.

والأهـــم أن قضية الجنوب لم تصبح خارج دورة الصراع، بل هـــي تكاد تحتل مكانـــة أكبر؛ إذ يجد الطرفان أنهما فـــي مواجهة اســـتحقاقات ونتائج تشـــكل دولة ســـودانية في الجنوب، بما يجعل كلاً منهما يعيد تحديد الأولويات والأهداف والاتجاهات والخطط تجاه تلك الوضعية الجديدة، خصوصاً في ظل تقديرات مشـــتركة بأن انفصال الجنوب بداية لتطورات أخرى لا نهاية للصراعات التي يشـــهدها السودان.

الحكم: سيســـعى من جانبه فـــي هذه المرحلة الجديـــدة – التى دخـــل عليها ما لم يكـــن متوقعاً بفعل التغييـــرات التي جرت في كل من مصر وليبيا وتونس– إلى تهدئة الأوضاع الداخلية، وإعادة هيكلة الدولة دســـتورياً وسياســـياً وجماهيرياً واقتصادياً ضمـــن الأوضاع العملية والواقعية الجديدة، كما أنه سيجد نفســـه مطالباً بتحديد خياراته في التعامل مع ظاهرة الدولة الجديد، وتحديداً ســـيجد نفسه مطالباً بمنع تحوّل هزيمـــة خطته في منع انفصال الجنـــوب إلى «هزيمة اســـتراتيجية» تـــودي بحالة السودان إلى مزيد من التفكك.

والمعارضة: ســـتحاول إضعـــاف الحكم بأزمة انفصـــال الجنوب؛ بتحميله مســـؤولية الإخفاق في الحفاظ على وحدة الســـودان، وســـتحاول استثمار الأوضاع المســـتجدة لتعزيز وجودها في الســـودان الباقي، والوثوب إلى الحكم؛ من خلال تقديم نفسها للخارج مجدداً بوصفها الجهة القادرة على الوصول إلى حلول للمشكلات المتوقع حدوثها مع الجنوب.

العامل الحاسم في معادلات السودان... سيظل منصباً على كيفية إدارة أزمة انقسام الدولة

وهكـــذا؛ فعلى الرغـــم من احتـــلال القضايا الداخليـــة مســـاحة مهمة في الصـــراع بين الحكم والمعارضة في «الســـودان الباقـــي»؛ فإن الأوضاع تُظهر أن العامل الحاســـم في معادلات الســـودان وخياراته، وكل الأطـــراف الفاعلة داخلياً وخارجياً، سيظل منصباً على كيفية إدارة أزمة انقسام الدولة.

■ **والأسباب لذلك تتلخص في ثلاث حزم:**

الحزمة الأولى: تتعلق بتأثيرات انفصال الجنوب في الأوضاع الداخلية، فنتائج انقسام الجنوب لا تتوقف على ما يجري في الجنوب وحده، أو على العلاقات بين الجنوب والشمال على الصعيد الرسمي؛ إذ إن هذا الانفصال لا شك يمثل دافعاً لأطراف داخلية – خصوصاً في دارفور– إلى الاستمرار في سلوك طريق الضغط العسكري، والوصول إلى حدّ الانفصال، وهو ما سيدفع الصراع الداخلي بين الحكم والمعارضة، والخارجي ضد السودان، للتحول إلى قضية ملتهبة تدور في دورة انفصال الجنوب نفسها.

ولقد ثبّت انفصال الجنوب فكرة: قدرة الضغط الخارجي – الغربي تحديداً – على تفكيك السودان من الداخل، بما يشكل أساساً لتكرار وإعادة إنتاج الأزمة نفسها في دارفور وغيرها، خصوصاً أن كثيراً من المجموعات المسلّحة ترتبط بعلاقات وثيقة مع الدول الغربية نفسها والكيان الصهيوني من جهة، ومع الحركة الشعبية الانفصالية التي سيطرت على الجنوب، وتستعد لإنهاء إجراءات إعلان قيام دولة جنوب السودان من جهة أخرى.

الجميع يدرك أن الانقسام لم يأت لأسباب داخلية صرفة، بل هو كان فعلاً من أفعال نخبة مرتبطة بالغرب، وهو فعل ساندته الغرب كلياً، وفي سبيله قام بإحداث حالة ضغط مكثفة على جهاز الدولة وقراراته وفق آليات متوافرة بيد الغرب؛ بما يجعل من الممكن تكرار الأمر.

كما أن عملية الانفصال وفق هذه التشكيلة من الضغط الغربي الخارجي؛ قد أوجد دولة في الجنوب خاضعة فعلياً للنفوذ الغربي – والصهيوني بطبيعة الحال –؛ بما يجعله جزءاً من الاستراتيجية نفسها بالنسبة للمناطق الأخرى في السودان، وهو ما يحمل مخاطر أشدّ على الوطن السوداني الباقي.

كما أن تجربة الانفصال قد أظهرت مدى هشاشة الدول العربية والمحيط الإفريقي وضعف قدرتهم على مواجهة حالة تقسيم إحدى الدول الرئيسية في القارة؛ إذ مثل «تقسيم السودان» سابقة تخشى منها كل الدول الإفريقية، وتخشاها الدول العربية التي تواجه مخططات تقسيم بالفعل، ومع ذلك لم تتمكن من تقديم دعم سياسي للحكم في السودان، وهو ما يقدّم إشارة خطرة للأطراف في داخل السودان هو الآخر.

الحزمة الثانية: من العوامل التي تظل تجعل مسألة الجنوب محوراً للصراع في داخل السودان، وأساساً لكل خطط العمل من أجل الحفاظ على وحدته واستقراره، تتعلق بوجود نمط من المشكلات ذات الطابع الاستراتيجي بين ما بقي من الدولة السودانية والدولة الجديدة.

ثمة كثرة من المشكلات المعلقة بين الدولتين، أي بين السودان والسودان الجنوبي، فهناك «قضية أبيي» التي تترافق فيها العوامل السياسية والاقتصادية والعوامل القبلية، ففضلاً عن وجود بترول في تلك المنطقة؛ فهناك وجود لقبائل جنوبية وشمالية في المكان نفسه.

وإذا كانت قضية الحدود بين الدولتين لم يجر الانتهاء من ترسيمها بعد، فالأهم أن طبيعة «الاقتصاد الرعوي» السائد بين سكان مناطق الحدود تجعل من غير الممكن فصل الحدود والاعتراف بها – مثلها مثل كل الحدود الإفريقية تقريباً بما في ذلك حدود السودان –، وهو نمط اقتصادي يحتاج تغييره إلى سنوات طوال، وأعمال تنموية في المجالات الصناعية والزراعية والحضارية بشكل عام.

وهناك البترول الموجود في الجنوب؛ لا طريق لتصديره لفترة طويلة قادمة إلا عبر أرض الشمال، وهو ما يربط اقتصاد البلدين من جهة، ويُوجِد عوامل للاختلاف والتوتر؛ قياساً على ما هو حادث بشأن خطوط نقل الغاز الروسي إلى أوروبا عبر دول عديدة؛ تطلب زيادة في إيجار تلك الأنابيب

وفقاً للتغييرات الحادثة في أسواق الطاقة. ويزيد من خطورة ومؤثرات هذا العامل كون بترول الجنوب يجري نقله وتصديره عبر أنابيب وموانٍ تابعة للدولة السودانية الأصل؛ إذ لا يوجد لدولة الجنوب أي موانٍ بحرية، كما أن تصدير البترول عبر دول أخرى خلاف السودان الأم يحتاج لاستثمارات ضخمة، لا يسمح حجم البترول المستخرج حتى الآن من الولوج في مشروعاتها.

وهناك قضية الجنسية؛ إذ يوجد جنوبيون في الشمال لم يعودوا للجنوب، ويوجد شماليون في الجنوب، وهو ما يجعل السودان في حالة من التوتر السياسي الداخلي الشعبي والرسمي تجاه أية إجراءات تتعلق بالجنسية بالنسبة للطرفين.

والحزمة الثالثة: تتعلق بأن الدولة الوليدة نفسها تحمل طابعاً استراتيجياً لاستمرار المعركة مع الشمال، حيث تشدّد السوابق التاريخية على أن كل دولة انفصلت عن دولتها الأم بفعل الضغط الغربي؛ تحولّت إلى أداة للضغط على الدولة الأصل، ومحاولة إسقاطها أو تغيير النظام الحاكم فيها.

وفي ذلك يبدو اختيار الحركة الشعبية اسم «دولة جنوب السودان» أو «جمهورية السودان الجنوبية» أحد المؤشرات على الدور المستقبلي الذي ستمارسه تلك الدولة التي انفصلت عن السودان كرهاً، لكنها تمسكت بأنها «دولة جنوب السودان»، إن عملية ظهور «الكيان الجنوبي» هي ما يحدد طبيعته التي لا شك ستكون خاضعة لمعدّي هذا المشروع.

هذه الدولة إذن هي «دولة قلقة» بحكم طبيعة الصراعات القبلية، وبسبب عدم وجود هياكل دولة ولو في حدّها الأدنى من جهة، وبحكم أن صناعة تلك الدولة هو نموذج آخر من نماذج تشكيل «الدول الحائرة»، كما هو حال نموذج تشكيل إريتريا التي خاضت واشتركت منذ بداية تشكيلها الحديث حروباً مع إثيوبيا، ومع اليمن، كما هي مشتبكة فعلياً في الأزمة الطاحنة في الصومال.

كما أن هذه الدولة لم تُبذل كل تلك الجهود الغربية والصهيونية لظهورها إيماناً بحق الجنوبيين في إقامة دولتهم المستقلة؛ بل لجعلها رأس جسر في المخططات المعروفة، وإيجاد مركز ارتكاز يسيطر على ما بقي خارج السيطرة من منابع مياه نهر النيل للضغط على كل من مصر والسودان.

■ الانفصال.. والتواصل:

القضية المثبتة والأهم في قضية الانفصال؛ أن الانفصال ليس حالة أبدية من القطيعة يجب التسليم بها والاستسلام لها، بل يمكن القول بأن تجربة الانفصال الجارية إذا جرى التعامل معها وفق خطة استراتيجية صحيحة ستنتهي بالسودان إلى تعميق فكرة الوحدة، وهو ما تشير إليه كل التجارب التاريخية التي شهدت حالات تقسيم تعسّفي وفقاً لأهواء وقرارات خارجية.

فالصين: ما تزال على حالها في المطالبة بانضمام تايوان التي انفصلت عن الدولة الأم منذ ما يزيد على ٦٠ عاماً، بينما تايوان واحدة من الدول القوية عسكرياً واقتصادياً وتحظى بدعم غربي.

ثبّت انفصال الجنوب فكرة: قدرة الضغط الخارجي على تفكيك السودان؛ بما يشكل أساساً لتكرار إنتاج الأزمة نفسها في دارفور وغيرها

وألمانيا: التي قسمت ضمن نتائج الحرب العالمية التي هُزم فيها هذا البلد ودُمر، وصدر بشأن تقسيمها قرار واتفاق دولي، انتهت إلى الوحدة.

واليمن: عاد بعد سنوات طوال إلى وحدة شطريه – وهو الآن يتعرض لمؤامرة انقسام

كوبري جزيرة توتي

جديدة – بالرغم من اختلاف النظامين في الفكر والسياسة؛ إذ جاء انهيار الاتحاد السوفيتي السابق ليعزز عوامل الوحدة بنزع عوامل القوة الخارجية.

وفي حالة السودان: ليس من قبيل التفكير الرغبي؛ القول بأن العامل الخارجي الذي أدّى الدور الرئيس في تقسيم السودان في طريقه للتغيير على نحو استراتيجي وفي زمن أقصر مما كان يُظن قبلاً.

ومن جانب ثان؛ فإن القوى التي أحدثت الانفصال والتقسيم نفسها لا ترضى به أمراً نهائياً، بل هو بالنسبة لها «عملية» لن تتوقف؛ إذ هو خطوة يرتبط بها ويبني عليها الوصول إلى وضعية أفضل في التأثير في الشمال، فكيف يمكن من الطرف الآخر أن يراه نهائياً! خصوصاً أن فرع الحركة الشعبية العامل في الدولة الأم لم يعلن عن حلّ نفسه، وتشير التقديرات أنه لن يُقدم على ذلك فعلياً.

وكذا باعتبار أن كل ما يُنشر عن علاقات الجنوب وقيادته بحركات التمرد الأخرى في السودان يشدد على علاقة ذات طابع إيجابي وتعاون مشترك، تحت غطاء من تسويغ يتردّد بين الحين والآخر؛ بأن السودان الأم يمارس دوراً كبيراً في حالات الانفلات والاقتتال التي تجري في الدولة الوليدة قبل إعلانها رسمياً، وأن الجنوب لن يتوقف عن دعم تلك الحركات إلا بتراجع السودان الأم عن مساندة المتمردين على سلطة الحركة الشعبية في الجنوب.

وفي الجانب الثالث؛ فإن التقدير الاستراتيجي الخبير يتوقع تحوّل الجنوب إلى حالة من التطاحن والصراع العسكري، بما يجعل تشكيل تلك الدولة وبالاً على المواطنين السودانيين في تلك المنطقة.

الجنوب لم تتشكل فيه دولة موحّدة عبر التاريخ، ولا تتوافر له مقوّمات بناء أمة موحّدة، لا على صعيد الديانة المشتركة أو حتى الغالبة، ولا على صعيد وجود لغة موحّدة أو مشتركة خاصة بالجنوب – «عربي جوبا» هي المنتشرة بين المواطنين من مختلف القبائل الجنوبية –، وبحكم أن الامتدادات القبلية الجنوبية مع دول الجوار، بما في ذلك السودان، امتدادت متنوعة وحادة التداخل مع القبائل المنتشرة على حدود الدول الأخرى.

وبصدد هذه الحقائق التي تشدّد على أن انفصال الجنوب ليس قطيعه أبدية يُسلم بها ويستسلم أمامها؛ تتعدد الاتجاهات في وضع الخطط في التعامل مع أزمة الانفصال، وجميعها تمثل امتداداً للرؤى والمفاهيم التي جرى من خلالها إدارة أزمة الانفصال نفسها.

هناك اتجاه يميل الى تقليل مخاطر الانفصال:

والعمل على «تحقيق القطيعة» الكاملة اتقاء لشرور الجنوب المنفصل، وهو ما كان حاكماً لبعض الرؤى الحكومية التي حسمت موقفها من الانفصال بالتركيز فيما سيحل بالشمال من تطوّر وتقدّم بعد انتهاء استنزاف الجنوب للشمال، من خلال المعارك المتواصلة لنحو ٤٠ عاماً.

تلك الرؤية ستجد امتدادها الآن في فكرة «تسهيل كل المشكلات العالقة بين الطرفين»، والاكتفاء بتحقيق ضمانات دولية للحفاظ على الشمال، غير أنها ستصطدم بمواقف الجنوب واستراتيجياته، كما ستجد نفسها في مواجهة «حائط سد» إزاء تعقيدات التنازلات المطلوبة من

الشـــمال، وبفعل تطوّر المواقف الغربية، وتوجهها نحـــو تضخيم مشـــكلات دارفور والشـــرق، ودعم المعارضة الشـــمالية ودفعهـــا باتجاهات صدامية داخل الشمال.

هنا ســـتظهر أمام الرأى العام باعتبارها رؤية استسلامية، لا تحافظ على مصالح الشمال، وتهدّد وجوده نفسه.

وهنـــاك رؤية تذهـــب إلى ضـــرورة المجابهة الحامية: مع الجنـــوب خلال هذه المرحلة؛ إذ هي تنطلق من كونه كياناً مصنوعاً في الأساس لتفكيك الشمال، لتشدّد على ضروة المجابهة الدائمة معه؛ تحت شعار أن المعركة لن تتوقف بعد الانفصال.

وهـــي رؤيـــة وإن كان تأثيرهـــا ضعيفاً على الســـاحة الســـودانية الداخلية الآن؛ إلا أنها قابلة للتقوي بحكم الممارسات الجنوبية العدائية، وإزاء تعقّد إشـــكاليات العلاقات والقضايا المعلقة بين الشمال والجنوب.

هي رؤية تمثل امتداداً لتيارت قديمة ســـادت في المجتمع الســـوداني لفترات طويلة منذ سنوات الاستقلال الأولى، وأدّت إلى ما وصل اليه السودان حالياً، إذ الاقتصار على لغة المواجهة العســـكرية العنفيـــة كان أحد دوافع اســـتمرار التمرد ورافده بقـــوى مجتمعية لـــم يكن دافعهـــا للانضمام إلى الأعمال العسكرية إلا الانتقام، وإيجاد وظائف عمل مضمونة من خلال الانضمام للمؤسســـة الوحيدة العاملة بانتظام في الجنوب، وباســـمه أي الحركة الشعبية التي مثلت بديلاً للحكومة ووظائفها، حيث الجنوب لم يشـــهد تنمية حقيقية في أية فترة من فترات تشكّل الدولة السودانية.

وهي رؤية ستجد نفسها منضغطة في مواجهة

النيل الأزرق

تيارات جنوبية وشـمالية وأخرى دولية، وقد تكون أحد مهدّدات وجود السـودان هـي الأخرى مثل الرؤية السابقة.

وهناك اتجاه يميل إلى محاولة إطالة وقت لعبة الصراع السلمي: مع تكثيف باستخدام أدوات القوة الناعمة (الدبلوماسـية، والعلاقـات الاقتصادية، والضغوط)؛ طمعاً في تعظيم عوامل قوة الشـمال، مع المراهنة على فشل دولة الجنوب، التي ستعمّها الاضطرابـات القبليـة، ويتزايد تأثيرها بسـبب هشاشة بناء الدولة.

الجهود الغربية والصهيونية لانفصال الجنوب.. لم تكن إيماناً بحق الجنوبيين!

وهو اتجاه سيحاول تحاشي اندلاع أية حروب بين الشمال والجنوب، بل سيسعى على العكس إلى تعزيز العلاقات المشـتركة بين الشمال والجنوب، وفتـح كل آفاق التمكيـن الداخلـي للمجموعات المسـاندة لفكرة الوحدة، كما سيحاول إيجاد كل السبل لدعم المسلمين في الجنوب عبر المنظمات الخيرية والطوعية.

وبقـول آخـر؛ فـإن هـذا الاتجـاه يعتمد استراتيجية مركّبة:

في شـقها الأول: هي ستسعى لتقوية الشمال ودفعه خطوات نحو الاستقرار والتنمية بما يؤسس لدولة قوية وجاذبة في الآن نفسـه، وهو ما يتطلب إعادة هيكلة العلاقات في داخل المجتمع السوداني، وإنهاء مشكلات التمرد الأخرى في دارفور والشرق وغيرها، وتطوير العلاقات السياسـية بين الحكم والمعارضة وصـولاً لإقامة تعدديـة حقيقية في البلاد، وهو ما يمكن أن ينعكس بدوره في بناء دولة قادرة على احتضان الجنوبيين في داخلها، والقيام بما توجبه موجبات الدعوة تجاههم.

وفي الشـق الثاني: من هذه الاسـتراتيجية، سـيجري العمل من أجـل تفويـت الفرصة على محاولات جرّ السـودان إلى عملية استنزاف؛ من خلال اعتماد خطوات استيعابية أكثر منها صراعية بالعنـف وأدواتـه، دون أن تقدّم تنـازلات تؤدي للإضرار بالمصالح الاستراتيجية الكبرى.

وفي الشق الثالث: ستسعى تلك الاستراتيجية إلى اقامة كل أشكال التواصل مع مواطني الجنوب عبر الإعـلام والثقافـة والاقتصـاد؛ بما يعضد العوامل المشتركة بين الشمال والجنوب، ويضعف الأصوات المشـدّدة على الاختلافات والصراعات في الجنوب والشمال، أي ستقوم ببذل الجهود التي تأخرت في القيام بها الدولة السـودانية عبر نحو نصف قرن.

وهي في شقها الرابع: سـتعمد إلى المراهنة على عامل الوقت، سواء ما يأتي به مجال الدعوة؛ فالسـكان المسـلمون في الجنوب لا يقلّ عددهم عن المسـيحيين - إن لم يكن يزيد -، أو ما يأتي به الصراع في داخـل الدولة الجنوبية، أو ما تأتي به ريح التغييرات في الوضع الدولي، والتي تسـير باضطراد في اتجاه إضعاف القوى الدولية الداعمة لمخطط الانفصال واستمرار التقسيم.

الانفصال كارثـة، أيّاً كانـت إيجابياتها، فلا بد من إعـادة ترتيب الدولة السـودانية، وتحديد استراتيجية صحيحة للتعامل مع حالة الجنوب وفق رؤية متكاملة.

وفي ذلـك قد تكون نتائـج انفصال الجنوب، وتشـكيل دولة مسـتقلة، فرصة للشـمال للفعل الاسـتراتيجي الشـامل، فـي وقت يصـل فيه الجنوبيون بالمقابل إلى قناعة بأن الوجود في بلد يضم الشـمال والجنوب؛ هو الحل الأمثل لهم على صعيد المصالح المباشرة والاستراتيجية كذلك.

خاتمة

يمثّل انفصال جنوب السودان عن شماله نقطة تحوّل نحو مسار حرج لأحد الصراعات التي تنتظم القارة الإفريقية، والتي لا يكاد يخبو صراع في ناحية منها إلا ويندلع صراع في ناحية أخرى، ولا يهدأ صراع حتى يثور ثانية، حتى أصبحت القارة قارة صراعات لا تنتهي، تؤججها دوافع شتى وغايات وأهداف، يربطها جميعاً أنها القارة المسلمة الأولى، وأنها أرض كنوز لا تُحصى.

خرج المستعمر من البلدان الإفريقية تباعاً، بعد منتصف القرن الماضي، وقد أوقد نيران الصراعات في كثير من أنحائها: مشكلة جنوب تشاد، وإقليم بيافرا المنشق في جنوب نيجيريا، ومشكلات إقليم شابا في جمهورية الكنغو الديمقراطية والشمال الأوغندي، و «الأوغادين» الإقليم الصومالي الذي احتلته إثيوبيا، وجنوب السودان، وإريتريا، ومشكلة دارفور، والحرب الأهليَّة بين مسلمي الشمال ومسيحيي الجنوب في ساحل العاج، وغيرها مما لم يشتد أواره بعد، والأيدي التي أوقدتها هي نفسها التي ظلت تؤججها، ﴿كُلَّمَا أَوْقَدُواْ نَاراً لِّلْحَرْبِ أَطْفَأَهَا اللّهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الأَرْضِ فَسَاداً﴾ [المائدة : ٦٤].

وكما ترك الاستعمار الصليبي الصومال كأجزاء شلو ممزق (الصومال الإنجليزي وعاصمته هرجيزه. الصومال الإيطالي وعاصمته مقديشو. الصومال الفرنسي وعاصمته جيبوتي. الصومال الحبشي وعاصمته هرر. الصومال الكيني وعاصمته غاريسا)، كيانات صومالية صغيرة، أورثها ما

أورثها من عوامل الفرقة والشتات؛ جاء الدور على السودان المسلم، والذي هيأه الاستعمار قبل خروجه لأن يكون كذلك، وأن يُمزقه أشلاء (جنوباً، وشمالاً، وشرقاً، وغرباً، ووسطاً).

ويُخشى أن تكون الأيدي التي ظلّت تدفع بالأحداث في السودان ليؤول إلى ذات المآل؛ قد حققت بانفصال جنوب السودان واحدة من أهم المراحل، وهي حريصة على أن تُلحقها بمراحل أخرى استغلالاً للحالة النفسية (الضعف والانهزام والاستسلام...)، والأوضاع السياسية والاقتصادية، وقد كان إدخال مشكلات بعض الأقاليم والمناطق الأخرى (أعالي النيل، وجنوب دارفور، وجبال النوبة، ومنطقة أبيي) ضمن مفردات «اتفاقية نيفاشا» ملحقة ببروتوكولات خاصة، إدخالاً عن عمد وتخطيط منها.

وجاء - بعد ضمان الانفصال - التشديد من القوى السياسية الدولية الراعية لانفصال الجنوب، والولايات المتحدة الأمريكية خاصة، ومن حكومة الجنوب، على ضرورة تنفيذ كل شروط «اتفاقية نيفاشا» وبروتوكولاتها مقابل ضمان استدامة السلام، ومقابل الالتزام بما وعدت به حكومة السودان من حوافز في حال تنفيذ الاستفتاء والاعتراف بانفصال الجنوب.

إن البذور التي غرسها المستعمر لتفتيت

كياناتنا لم نتوقف عن تعهدها ورعايتها حتى استوت سوقها، وآتت أكلها؛ فباعدت بين أسفارنا.. صراعات وانقسامات وحواجز بين حكوماتنا تزداد بمضي الأيام متانة وعلواً، وهو ما انعكس حدة في خلافاتها، وتبايناً في مواقفها، وأورث مؤسساتنا القطرية والإقليمية عجزاً عن اتخاذ القرارات المناسبة لحل قضايانا المصيرية، وربما آثر بعض الناس الصمت عما يجري؛ فكانت جريمته أقل سوءاً من تواطؤ غيره مع الأعداء.

إرادتنا ظلت بيد غيرنا عبر نخب حاكمة غيّبت شعوبها، وحالت دون إرادتها، بل أسلمت قيادها للقوى السياسية الخارجية، فهيمنت من خلالها تلك القوى على الأوضاع السياسية والاقتصادية وغيرها في بلادنا.

عَجْزُنا عن إدارة أنفسنا، ومواردنا، وخلافاتنا، قادنا إلى أن نُسْلم زمام أمورنا إلى غيرنا، فوضع لها من الحلول ما يزيد أزمتها استحكاماً وتعقيداً، وما يزيده هيمنة وتمكيناً.

انفصال جنوب السودان يمثّل حالة تصدق عليها الوقائع التي سلفت جميعها، وهي نتاج ضعف الأمَّة، وغفلتها، واستسلامها لغيرها، وتطور عوامل الفرقة والشتات داخلها.

وذلك أن المسؤولية أياً كانت - تاريخية أم سياسية - تتجه أولاً إلى البعد الداخلي، إلى كياننا الذي يحتاج إلى تغيير وإصلاح شامل.

وربما تكون الثورات التي تجتاح مجتمعاتنا في هذه الآونة الأخيرة تعبيراً عن إرادة التغيير، ﴿إِنَّ اللَّهَ لاَ يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّى يُغَيِّرُواْ مَا بِأَنْفُسِهِمْ﴾ [الرعد : ١١]، وهو أعظم تحدٍّ يواجه المسلمين جميعاً، وهم في أمس الحاجة إلى البدء فيه، لأن الأسباب التي أفضت إلى ما آل إليه جنوب السودان وما قبله، قد تُفضي إلى مثله وأشّد، مالم يحدث التغيير.

إن انفصال الجنوب حَدَثٌ يدعونا إلى مراجعة جادة، نستبصر فيها سنن التغيير، وعوامل التمكين، وأسباب النصر والهزيمة، حتى لا تتكرر بأمتنا الهزائم.

وهنا ننتقل نقلة أخرى، حتى لا نظل نبكي على اللبن المسكوب، وحتى لا نضيّع الفرص من أيدينا، فتعاملنا مع مشاكلنا دائماً في ظل أوضاعنا المتردية، تعامل بمنطق إما الكل أو لا شيئ، ولكن من الأولى أن نتعامل في ظل ظروفنا هذه بمبدأ "تجزئة المنفعة" أو ما لا يدرك جله لا يترك كله، فانفصال الجنوب أصبح واقعاً مفروضاً، وها هي الدولة الوليدة تستعد للإعلان عن نفسها وتنظيماتها، وأمامنا فرصة لا يصح أن نضيّعها بصرف النظر عن موقف حكومة الجنوب، ألا وهي طمأنتهم، وطمأنة شعب الجنوب أننا لن نتركهم وسنظل معهم، قدمائنا واحدة، ومصيرنا واحد، ودولتنا كانت واحدة، لذا فستظل العلاقات والتسهيلات للجنوبيين كماهي، وفرص التعاون والتآزر والتكامل مع الجنوبيين ستزيد وتنمو، حتى لا نتركهم لقمة سائغة لمن يريد بنا وبهم شراً، ولنكن أقرب إليهم من غيرنا؛ حتى لا نضيع هذه الفرص الثمينة ونعتقد إن هذا الأمر في المتناول، وليس حلماً أو إفراطاً في التفاؤل، وذلك مرهون بشرطين:

الصدق والجدية.

الصدق المستلزم لمراجعة النوايا والمقاصد وتصحيحها، والجري مع المصالح الشرعية لا الشخصية ولا الحزبية ولا غيرها.

والجدية في بحث هذه المصالح ودراستها وموازنة الأمور، والمسارعة في مباشرة العمل.

فالنجاح خطوتان: الأولى أن تبدأ بتنفيذ هدفك.

والثاني: أن تواصل العمل حتى تصل.

دور القبيلة في إفريقيا

أ. نجم الدين السنوسي(*)

اختلفت الآراء حول أصل الشعوب الإفريقية، فهناك رأي يؤكد أن أصل الأفارقة يرجع إلى هجرات من خارج القارة، حدثت عن طريق باب المندب وامتدت في أنحاء القارة، مستندين في نظريتهم هذه على تشابه العناصر الإفريقية مع عناصر ذات صفات زنجية في جزر المحيط الهادي، في حين يرى آخرون أن وجود الزنوج بهذه الكثرة والتنوع في القارة الإفريقية يمكن أن يكون دليلاً على أن إفريقيا هي الموطن الأصلي لهذه الشعوب.

تقطن إفريقيا مجموعات بشرية عديدة تنقسم إلى عدة عناصر رئيسة، وهي:

١ - الساميون: ويسكنون شمال إفريقيا، ويتكلمون لغات سامية، ويسهل تمييزهم عن غيرهم لوضوح طابع الجزيرة العربية عليهم.

٢ - الحاميون: وهم الذين لا يتكلمون لغات سامية ولا زنجية، وفيهم سمات الجنس القوقازي مع بعض العناصر الزنجية، وهؤلاء سكان الصومال وإثيوبيا وبعض مناطق شمال إفريقيا.

٣ - الزنوج: وينقسمون بدورهم إلى قسمين:

أ - البانتو: وهو اسم اللغة التي يتحدثون بها، وأُطلقت عليهم.

ب - الزنوج: وهم يسكنون غرب إفريقيا، ولا يتكلمون لغة البانتو.

٤ - النيليون: وجاءت تسميتهم نسبة إلى النيل الذي يعيشون حوله.

٥- النيليون - حاميون: وهم جنس خليط من النيليين والحاميين.

٦- البوشمان والهوتنتوت: وهم بقايا أجناس قديمة، ويعيشون في خط يمتد من الصومال إلى أنغولا وفي جنوب هذا الخط[1].

أفرزت البيئة الإفريقية وجود قبائل ذات تأثير ونفوذ قوي داخل دولها، بل تعدّاها إلى الدول المجاورة لها التي لها فيها امتداد؛ حيث تتميز هذه القبائل بالقوة البشرية والاقتصادية والأمنية نتيجة لهيمنة القبيلة على الواقع الإفريقي بشكل عام.

■ وهنا يمكن الإشارة إلى عدة قبائل ذات ثقل في إفريقيا، ومنها الآتي:

١ - قبائل الهوسا:

يمتد الموطن التقليدي لقبائل الهوسا من «جبل الهواء» في النيجر إلى منطقة «جوس بلاتو» في وسط نيجيريا، ومن بحيرة تشاد مروراً بإمبراطورية السونغاي القديمة على طول وادي نهر النيجر، وهي المنطقة التي تُعرف حالياً باسم جمهورية مالي، وكانت تُعرف من قبل باسم إقليم السودان الأوسط.

ومن المعروف أن كلمة «هوسا» اسم اللغة التي تتحدث بها القبائل المنتشرة في هذه المنطقة، والتي ما لبثت أن عُرفت بهذا الاسم منذ القرن السادس عشر الميلادي، وقبله كانت تُعرف بأسماء مدنها أو ممالكها المختلفة، وتُصنف لهجة «الهوسا» على أساس أنها واحدة من فصيلة اللغات (الإفريقية الآسيوية)، وعلى الرغم من ذلك فإن من يتحدثون بها اليوم ليسوا جميعهم منحدرين من عرق واحد.

(*) باحث بمركز السودان للبحوث والدراسات الاستراتيجية - دائرة إفريقيا.

(١) سعد ناجي جواد: قضايا إفريقية معاصرة، زهران للنشر والتوزيع، عمان، ط ١، ص ١٧.

يُعدّ أبناء قبائل الهوسا الموزعين على مساحة جغرافية واسعة المجموعة العرقية الكبرى بالأقاليم الشمالية لنيجيريا، أو كما يُشار إليها عادة باسم «الشمال الأقصى» أو «مسلمو الشمال»، فيما تُدعى المجموعة العرقية التي تليها في الحجم باسم «فولاني»، ولأن قبيلتي الهوسا والفولاني ترتبطان بعلاقات وثيقة؛ فإن النيجيريين اعتادوا القول بأنهما مجموعة قبلية واحدة، ومع ذلك فإن بعضهم يرى كلاً منهما مجموعة متميزة عن الأخرى.

ولم تستقبل قبائل الهوسا المهاجرين من الشمال فحسب، لكن بعض الباحثين يعتقد أنهم هم أنفسهم هاجروا إلى الجنوب من منطقة الصحارى إلى أرض غنية بالأعشاب؛ فراراً من الجفاف والنزاعات مع المجموعات العرقية المنافسة الأخرى بمن فيهم بربر الطوارق، وقد سهّل هذا التنقل لقبائل الهوسا الاحتكاك بالمجموعات القبلية التي كانت تقطن أقصى جنوب الصحراء؛ الأمر الذي فرض على هذه المجموعات تبنّي لغة الهوسا وعاداتها، ومع أن هنالك من يرى أن قبائل الهوسا من أصل عربي من العراق؛ فإن آخرين يقولون: إنها كانت قبائل تمتهن الزراعة وصيد السمك والصيد البري على طول الشاطئ الغربي لبحيرة تشاد[1].

يشير التاريخ القديم لدولة الهوسا إلى أنها تشكلت في عام ٩٩٩م على يد الملك (كانو)، حيث كانت مجموعات صغيرة من المستوطنات، تحولت فيما بعد إلى مدن ودول، وكان أقوى جيرانها امبراطورية «كانيم – برونو» إلى الشرق، وامبراطورية «السونغاي» إلى الغرب. وفي عام ١٥٠٠م أصبحت «زاريا» أقوى دول الهوسا، وكانت تسيطر لبعض الوقت على ممالك «النوبة» و «جوكون» بالجنوب، ويُذكر أن انتشار اللغة العربية والدين الإسلامي بمناطق الهوسا أضعف البنية السياسية للسلطات المحلية التي كانت ترى أن الإسلام يشكل تهديداً لها، وعلى كل حال فإن عملية الأسلمة لم تستبعد بشكل كامل المعتقدات الدينية التقليدية سواء بالمناطق الريفية أو المناطق الأخرى.

(١) www.ansab-online.com

أصبح الإسلام هو الدين السائد بين قبائل الهوسا، حيث تم نشره على أيدي المسلمين القادمين من شمال إفريقيا ومن مالي والدول المجاورة الأخرى، علماً بأن الإسلام كان معروفاً لدى قبائل الهوسا منذ عام ١٣٠٠م، لكن تأثيره ازداد مع تدفق المهاجرين والتجار إلى المدن والقرى، في البدء كانت قبائل الهوسا تنظر إلى الإسلام بعين الريبة، حيث استمروا لفترة طويلة متمسكين بديانتهم التقليدية، وفي عام ١٤٠٠م اعتنقه أهالي كانو وكاتسينا، ثم تعزز هناك على أيدي العلماء المسلمين، لكن التحول الكبير نحو الإسلام حدث عام ١٨٠٠م، حيث أعلن جميع ملوك الهوسا اعتناقهم للإسلام، وجعلوه الدين الرسمي لدولهم.

وقد بُذلت محاولات لنشر النصرانية من قبل أولئك المتمسكين بديانتهم التقليدية فقط، ولكن لقوة التيار الإسلامي النامي بين القبائل لم يتمكن المنصرون من التأثير في مناطق الهوسا إلا في فترة الحكم الاستعماري فقط، وبخاصة في منطقة «زاريا».

يربي الهوسا أبناءهم على الإسلام منذ الصغر، فبعد إجراء الختان الذي يتم عادة في سنّ السابعة أو التاسعة يُدفع بالأولاد إلى معلمي القرآن الكريم لحفظ ما تيسر منه، علماً بأن كثيراً من الهوسا يخلطون بين الإسلام ومعتقداتهم التقليدية.

٢ - قبيلة الفولا (الفلاتة):

توجد قبائل الفولا أو فولاني أو الفلاتا أو فولي في أرجاء من شمال إفريقيا من نهر النيجر حتى نهر السنغال، والفولا يشكلون الطبقة الحاكمة السياسية في نيجيريا الشمالية، ويتمركزون بصفة خاصة في مديريات «سوكوتو» و «كانو» و «أدامو»، وتُعد الفولا من فروع مجموعة الحاميين الشماليين الذين انتشروا في السودان الغربي وأعالي السنغال في أثناء قيام امبراطورية غانا، ومن ثم شقوا طريقهم إلى شمال نيجيريا في أواخر القرن الثالث عشر الميلادي، واستطاعت قبيلة الفولا أن يبسطوا نفوذهم على هذه المنطقة عندما خاضوا الحروب ضد القبائل الوثنية التي كانت موجودة في تلك المناطق؛ حيث قادهم الإمام عثمان دان فوديو الذي ينتمي إلى عشيرة «تورتكاوا» من الفولا ضد الوثنيين، والذي استطاع أن يبسط نفوذه على سائر ولايات الشمال في نيجيريا، واتخذ من مدينة «سوكوتو» عاصمة لمملكته.

وتنقسم الفولا في غرب إفريقيا في الوقت الحاضر إلى قسمين:

«الفولا رعاة الماشية»: أنقى العناصر التي تمثل الدماء الحامية في نيجيريا، ويتميزون بالمحافظة على الدين الإسلامي، والتمسك بالعادات والتقاليد الطيبة، ويتصفون بالذكاء بشدة مقارنة بغيرهم[1].

أما «الفولا المستقرون»: وهم القسم الثاني من الفولا، فقد امتص الزنوج عناصرهم عن طريق التزاوج، وبرز ذلك في تشابه أشكالهم مع الزنوج.

ويتكلم الفولا لغة «فوفولدي»، وهي على جانب كبير من الأهمية لفهم كثير من مشكلات اللغة في قارة إفريقيا، وبوجه خاص مشكلة طائفة الأسماء عند قبيلة «البانتو».

ولقبيلة الفلاتة تأثير في غرب إفريقيا بحكم انتشارها ونفوذها؛ حيث تنتشر في عدة دول مثل: نيجيريا والكاميرون وتشاد وإفريقيا الوسطى والسودان، وهو ما جعلها من القبائل ذات الثقل الاقتصادي والاجتماعي والسياسي.

٣ - قبائل البانتو:

يُعرف البانتو بأنهم الزنوج الذين يستعملون شكلاً من أشكال الكلمة «نتو» على أنه يعني (إنسان) أي رجال القبيلة؛ ومن هنا يأتي لفظ كلمة «بانتو»،

(١) س . ج سليجمان: السلالات البشرية في إفريقيا، مكتبة العالم العربي، القاهرة، ط ١، ١٩٥٩م، ص ١٣٦ - ١٣٧.

ويحتل البانتو ثلثي إفريقيا من خلال تحديدهم بالمعيار اللغوي، وينقسمون إلى المجموعات الآتية:

١ - البانتو الشرقيين: وينتشر توزيعهم في أوغندا شمالاً إلى كينيا وتنزانيا وزامبيا وموزمبيق وحتى شمال نهر الزمبيزي.

٢ - البانتو الجنوبيين: في جنوب نهر الزمبيزي وكونتي، وهو إقليم فسيح يشمل زيمبابوي وموزمبيق وبتسوانا وجنوب غرب إفريقيا وناميبيا.

٣ - البانتو الغربيين: ويمتد توزيعهم من الأطلنطي شمال نهر كونتي إلى غرب زيمبابوي، ومحور البحيرات العظمى حتى غرب إفريقيا وجنوب الكاميرون والكنغو والغابون إلى جنوب السودان[١].

وقد حدث اختلاط بين البانتو و «البوشمن» و «الهوتنتوت»، وهو ما ترك آثاراً سلالية في البانتو، وخصوصاً في قبائل «الزولو» و «السوازي» و «الماديل»، وتُعد قبائل «الزولو» أهم قبائل البانتو في منطقة جنوب إفريقيا، وتعيش قبائل البانتو في قرى تتألف من بيوت مستديرة من الطوب اللبن ومغطاة بالقش والطين، ويعملون في تربية الماشية وزراعة الحبوب والدّخن.

أدى الانتشار الواسع لقبائل البانتو إلى تحولها إلى قوة اجتماعية واقتصادية في عدة دول، مثل جنوب إفريقيا حيث يبلغ عددهم (٢٤) مليون نسمة، وزامبيا وزيمبابوي وأوغندا وكينيا، وذلك ما جعلها قبيلة مؤثرة في إفريقيا.

٤ - قومية الأورومو:

كبرى القوميات الإثيوبية، يعيش أفرادها في الجنوب في مناطق (وللجا، روسي، شواء، بلوا باربورا)، ويشكلون تقريباً ما يعادل٥٠٪ من العدد الكلي للسكان، ولغتهم لغة مكتوبة وتعد من اللغات الحامية، وينقسم الأورومو إلى خمس مجموعات تُدعى أحياناً قبائل، لكنها تجمّع لأشخاص ينحدرون من سلف مشترك، ويتكلمون لغة مفهومة فيما بينهم، ويتقاسمون ثقافة مشتركة.

قومية الأورومو غالبيتها مسلمة ٨٠٪ منهم مسلمون، ومع ذلك فإن دورهم في الحياة السياسية والاقتصادية لا يتناسب مع عددهم في إثيوبيا البالغ أكثر من نصف السكان، ولا مع غنى مناطقهم، ولهذا سعى الأورومو إلى تشكيل جبهات تحرير ضد قومية «الأمهرا» المسيحية؛ حيث شكلت «جبهة تحرير الأورومو الإسلامية» عناصر لتمكين الهوية الإسلامية لمناطق العمق الإسلامي في إثيوبيا الشرقية، كما توجد في المقابل أقلية مسيحية من الأورومو يتم دعمها من قبل المنظمات الكاثوليكية، وبخاصة المنظمات الكنسية الألمانية.

إن سيطرة قومية الأورومو على وسط إثيوبيا أتاحت لها امتلاك أكثر مناطق الهضبة الإثيوبية الاستوائية استراتيجية، والتي تُعد قلب الهضبة الإثيوبية[٢].

٥ - قبيلة النوير:

توجد قبيلة النوير في أعالي النيل بالسودان، وتمتد إلى داخل الأراضي الإثيوبية، وهي من القبائل النيلية، ويبلغ عددهم مليون نسمة إلا قليلاً، وتكثر المستنقعات في منطقتهم، وهو ما أدى إلى صعوبة اختراق مناطقهم، وقد زاد ذلك من عزلتهم ونزوعهم إلى الاستقلال والاعتزاز بالنفس.

وتنقسم قبيلة النوير إلى فرعين هما:

أ - لاو.

ب - راياث.

تُعد قبيلة النوير نموذجاً للقبائل البدائية، وتشكل القرية الوحدة الاجتماعية والإدارية لحياتهم، ويُعد الرجل الكبير في القرية هو صاحب النفوذ

(١) المرجع السابق، ص ١٦٣ - ١٦٤.

(٢) الأمين عبد الرازق آدم: إثيوبيا التطورات السياسية والعلاقة مع دول الجوار (١٩٩١م - ٢٠٠٩م)، مطابع السودان للعملة المحدودة، ط ١، ٢٠٠٩م، ص ٣٩ - ٤٠.

والرأي وكلمته مسموعة في الشأن العام[1].

النوير من قبائل جنوب السودان التي ضُم جزء منها لإثيوبيا نتيجة للترسيم غير المدروس، والقائم على أساس خطوط تقسيم المياه لمجموعة أنهار السوباط والبيبور والخيران (مجاري مياه الأمطار والسيول)، حيث تم ضم جزء من النوير إلى إقليم «غامبيلا»، فهناك قرابة (٢٠) ألفاً من قبيلة النوير يعيشون بصفة دائمة داخل الأراضي الإثيوبية في قطاع «بارو»، ويُعرفون باسم «نوير إثيوبيا»، وهناك قرابة (٥٠) ألفاً من النوير يعبرون إلى إثيوبيا طلباً للرعي، لكن أغلبهم يقضي شهور السنة داخل السودان[2]، لذلك لم يجدوا ما يدعوهم إلى توثيق انتمائهم لإثيوبيا، وهو ما دعاهم لتكوين «حركة تحرير شعب قمبيلا»، خصوصاً بعد أن سعى الإمبراطور «هيلاسلاسي» إلى توطين بعض المجموعات السكانية من «الأمهرا» و «الجوجام» و «الأورومو» في مناطقهم لتغيير الخريطة الديموغرافية.

وتُعد قبيلة النوير من القبائل المؤثرة في جنوب السودان؛ حيث تُعرف بالقوة وخوض الحروب على القبائل الأخرى، ولها تاريخ في محاربة الاستعمار البريطاني؛ حيث شكلوا ضده ثورات عديدة؛ وذلك لما يمتازون به من عزة النفس وعدم قبول هيمنة الآخر عليهم.

القبلية والدين في إفريقيا:

يشهد الواقع الإفريقي تنوعاً وتعدداً في الأديان والمعتقدات، وهو الأمر الذي يجعل تحليل الظاهرة الدينية في إفريقيا يثير أكثر من متغير واحد، فالديانات السماوية (الإسلام والمسيحية) لها وجود في إفريقيا بشكل كبير، وبخاصة الدين الإسلامي الذي انتشر فيها منذ الهجرة الأولى، فانتشر في بلاد الحبشة وشرق إفريقيا، وذلك للقرب الجغرافي من الجزيرة العربية، بالإضافة إلى دور التجارة والهجرات العربية؛ وهو ما سهل نشر الإسلام دون عوائق، وأدى إلى قيام ممالك إسلامية في مختلف البقاع الإفريقية وبخاصة في وسط وغرب إفريقيا.

أما المسيحية فقد انتشرت هي الأخرى، لكنها ارتبطت بالاستعمار في انتشارها الأخير الذي اتخذها وسيلة من أدواته للتغيير الاجتماعي للشعوب الإفريقية؛ حيث استطاع أن يحوّل بعض القبائل الإفريقية من الوثنية إلى المسيحية عبر المدارس التنصيرية، ويُعد جنوب السودان مثالاً لذلك.

أيضاً توجد في إفريقيا بعض الأديان التقليدية والمعتقدات الخاطئة التي ترتبط بالعادات والتقاليد القبلية بدرجة كبيرة، وطبقاً للمفهوم الإفريقي للإنسان فإنه يجمع بين المادة والروح، ويعتقد الأفارقة أن المجتمع لا يتألف فقط من عالم الأحياء، فهو يشمل كذلك أرواح الأسلاف الذين يعتقد أنهم أعضاء فاعلون في المجتمع وإن رحلوا بأجسادهم؛ من خلال نفح بركاتهم ومشاركتهم الأحياء في السراء والضراء، وقد عبّر الإفريقي عن هذا الاعتقاد من خلال تقديم القرابين للأرواح تضرعاً وزلفى.

نلاحظ أيضاً في حياة القبيلة الإفريقية؛ أن المعتقدات والعبادات التقليدية والسحر الأسود تؤدي دوراً في عملية اتخاذ القرار، كما أن التعاويذ والرقيات والأضاحي والقرابين ورقصات الطقوس واستخدام كل أنواع الشعوذة جزء من العادات والتقاليد للشعوب الإفريقية، وعبادة الأسلاف مؤثرة في الرؤى الدينية لمعظم القبائل الإفريقية، وهي دلالة على المغزى الكبير الذي ما زالت تتمتع به صلات قرابة الدم والتقاليد في القبيلة الإفريقية[3].

(١) فؤاد محمد الصفا: دراسات في الجغرافيا البشرية، ط ٣، الكويتي، وكالة المطبوعات، ١٩٧٠م، ص ٥٩.

(٢) البخاري عبدالله الجعلي: نزاع الحدود بين السودان وإثيوبيا وإريتريا، مطبعة الخليج، الكويت، ط ١، ١٩٨٠م، ص ٦٤.

(٣) حمدي عبدالرحمن حسن: التعددية وأزمة بناء الدولة في إفريقيا الإسلامية، مركز دراسات المستقبل الإفريقي، القاهرة، ط ١،

وتعتقد بعض القبائل الإفريقية بأن وراء عالم الأشياء المحسوسة والمنظورة تقف قوى غيبية تشكل الطبيعة الحقيقية لهذا الكون؛ وعليه فإن الدين بمفهومه الإفريقي التقليدي يتمثل في مجموعة المعتقدات والممارسات المترتبة على الإيمان بقوى غيبية معينة، فثمة اعتقاد في المقام الأول بوجود إله تتعدد أسماؤه وصفاته المحلية بتعدد الجماعات العرقية في إفريقيا، وأياً كان اسمه فإن الاعتقاد العام بأنه هو خالق العالم وهو المحيي والمميت، وأصل كل القوى وهو الحكم والعدل الذي يجازي كل إنسان بعمله؛ وعليه فإن الإفريقي على استعداد فطري لقبول فكرة التوحيد[1].

إن غياب دين إفريقي تقليدي واحد ووجود عدد من الأفكار الدينية والعبادات؛ أدى إلى أن يكون لكل شعب إفريقي عباداته الخاصة، وطرقه الخاصة لمراعاة هذه العبادات على الرغم من السمات المشتركة، مثل وجود الأفكار الطوطمية العتيقة وعبادة الأسلاف، بالإضافة إلى ذلك فإن التوزيع الإقليمي للديانات الإفريقية لا يكون في بعض الأحيان مقصوراً على الجماعات العرقية ذات الصلة الوثيقة ببعضها، وإنما يكون أيضاً على القبائل المنفصلة حتى أقسامها الفرعية، فقبائل «اليوربا» و«الأشانتي» و«البالوبا» و«الباجندا» والشعوب الخاصة أقامت دولها الخاصة وكانت لها آلهتها الخاصة.

تستخدم بعض المجموعات القبلية الإفريقية معتقداتها الدينية التقليدية للسيطرة على المجموعات الأخرى، فقبيلة «الماساي» في كينيا على سبيل المثال تعتقد أن خلق العالم يجري تناقله من عشيرة إلى أخرى ومن جيل إلى جيل، وطبقاً لهذه الأساطير فإن الإله قد منح الماشية ذات مرة لأحد أبنائه، وهو السلف الذي تنتمي إليه قبيلة «الماساي»؛ وعليه فهم يُعدون أنفسهم مالكي كل الماشية ويرون أن الشعوب الأخرى ليس لها الحق في امتلاك الماشية؛ ولذلك فإنهم يقومون بسلب الماشية من القبائل الأخرى؛ لأنها حق شرعي لهم. أيضاً يتمتع كهنة العبادات والأطباء والسحرة المشعوذون في المجتمع الإفريقي بمكانة كبيرة، فقد كانوا يضمون إلى مهامهم نشاطاً إدارياً وحزبياً؛ فالاعتقاد بأن لديهم قوى غير طبيعية ساعدهم في عملهم الإداري مع الجماهير، ففي كينيا كان من يُعتقد فيهم بأنهم «صانعو الأمطار» يشتركون في اجتماعات الأحزاب والمنظمات، وكان المسؤولون يعتمدون عليهم في بعض الأحيان عند اتخاذ بعض الإجراءات[2].

---

(١) عبد القادر محمد سيلا: المسلمون في السنغال.. معالم الحاضر وآفاق المستقبل، كتاب الأمة ١٢ – قطر- رئاسة المحاكم الشرعية والشؤون الدينية، ١٩٨٦م، ص ١٢٨.

١٩٩٦م، ص ٤٧ – ٤٨.

(٢) رزوا اسماعلوفا: المشكلات العرقية في إفريقيا الاستوائية هل يمكن حلها، دار الثقافة الجديدة، القاهرة، ط ١، ١٩٨٩م، ص

أما الدين الإسلامي بالنسبة للشعوب الإفريقية هو دين قد انتشر بقوته الذاتية وخصائصه المميزة وهو دين الفطرة؛ لذلك وجد فيه الإفريقي ما ينشده وتتحقق به كرامته، أما المسيحية فإنها مثلت الدين الاستعماري، فهي امتداد للغرب المتعصب صاحب مفاهيم الاستعلاء على الشعوب الأخرى.

دور القبيلة في الواقع الاجتماعي والسياسي والأمني في إفريقيا:

تؤدي العوامل القبلية العرقية دوراً كبيراً في عدم الاستقرار والصراعات والحروب التي تشهدها القارة الإفريقية.

كان للاستعمار الغربي دور كبير من خلال التقسيم (الجغرافي – السياسي) للقارة في وجود التعدد العرقي داخل الدول الإفريقية، واستغلاله في تفتيت كياناتها وتأجيج الصراعات بينها؛ وذلك من خلال تخطيط هذه الحدود التي حرص فيها على عدم الأخذ في الحسبان الحدود العرضية للقبائل الإفريقية، وهو ما أفرز وجود جماعات مختلفة الثقافات والأعراق داخل الدولة الواحدة، ووجود امتدادات لتلك الكيانات والجماعات في عدد من الدول المتجاورة، مثل قبائل «النوير» و «الزغاوة» في السودان، وجاءت سياساته من بعد لتركيز هذا التباين والاختلاف، وسنّ القوانين واللوائح، وهو ما أدى إلى إيجاد أزمة اندماج وانسجام في كيانات الدول الإفريقية، وبخاصة الدول الإسلامية منها كالسودان.

ومن التعقيدات التي أوجدها الاستعمار من خلال تلك الأوضاع العرقية في العديد من الدول الإفريقية؛ أنه مكّن لبعض الجماعات العرقية وإن لم تكن ذات أغلبية، فقد مكّن لأقليات نصرانية في بعض الدول ذات الأغلبية المسلمة، مثل سيطرة «الأمهرا» في إثيوبيا، و «التوتسي» في بوروندي ورواندا، وقد أثر ذلك في الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية في هذه الدول؛ حيث رفضت الجماعات العرقية الأخرى سيطرة تلك المجموعات المستفيدة من الاستعمار عقب الاستقلال، وهو ما أسفر عن حدوث اضطرابات عنيفة وعدم استقرار في العديد من تلك الدول؛ ذلك لأن المواطنين في هذه الدول ينظرون إلى كل سياسة أو برامج تطرحها الحكومة المركزية لتحقيق الوحدة الوطنية؛ على أنها لا تعدو أن تكون دعوة للجماعة العرقية الأخرى أو الإقليم الذي ينتمي إليه رئيس الدولة.

وتُعد الانقلابات العسكرية في إفريقيا أبرز الظواهر للاستقطاب العرقي الذي يحدث فيها؛ حيث نجد أن هذه الانقلابات غالباً ما يكون سببها الدافع العرقي (الإثني)، وهو ما يدفع إلى قيام انقلاب مضاد له بدافع عرقي آخر، وتُعد نيجيريا نموذجاً صارخاً في التدخل القبلي والعرقي في الانقلابات العسكرية، فالانقلاب الأول في نيجيريا قاده شباب من ضباط قبيلة «الآيبو» في يناير ١٩٦٦م، وسلّموا السلطة للجنرال «آيرونزي» الذي عين أقرباءه من «الآيبو» في المناصب العليا، وكان رد الفعل عنيفاً من قبل المجموعات الأخرى التي تنتمي إلى الشمال والشرق؛ حيث قامت هذه المجموعات بقتل «آيرونزي» انتقاماً منه لهيمنة «الآيبو» على الحكم[1].

كما تمارس الزعامات التقليدية دوراً كبيراً في الحياة السياسية في إفريقيا على الرغم من تقليل بعض الباحثين لأهميتهم؛ حيث يبرز دورهم في الانتخابات عندما يدعون أتباعهم إلى التصويت لمرشح معين في الهيئات الحزبية الرسمية التي يتم شغلها بالانتخاب، وتمثل دولة سيراليون نموذجاً

(١) حمدي عبد الرحمن حسن: العسكريون والحكم في إفريقيا دراسة في طبيعة العلاقات المدنية والعسكرية، مركز دراسات المستقبل الإفريقي، سلسلة دراسات رقم (١)، القاهرة، ١٩٩٦م، ص ١٤.

١٢٥.

لذلك؛ حيث كان حزب الشعب السيراليوني يعتمد على المؤسسات التقليدية، مثل الزعماء الكبار والسلطات القبلية لضمان تأييدهم السياسي وفوزهم في الانتخابات.

برز دور القبيلة في الصراع على السلطة في عدة دول إفريقية، وتمثل كينيا مثالاً لذلك؛ فالقبيلة أهم العناصر وأقوى العوامل للوصول إلى السلطة، كما أنها تمثل الحزب المعارض للآخر؛ فعندما تولي «جومو كينياتا» السلطة عقب الاستقلال تمتعت قبيلته «الكيكويو» بامتيازات كبيرة في إدارة الدولة، وبعد وفاته تولى الحكم «دانيال أراب موي» فتحولت دفة الحكم والامتيازات من قبيلة «الكيكويو» إلى قبيلة «موي الكلينجين»؛ حيث تقلّدوا المناصب العليا في جهاز الدولة والجيش.

كما يبرز الدور الأمني للقبيلة عندما تسعى إلى تكريس سلطتها على حساب المجموعات الأخرى، وبرز هذا الدور في تكوين حركات وجماعات عرقية مناوئة للسلطة القائمة وحمل السلاح ضدها؛ ففي إثيوبيا كونت مجموعة «التقراي» (الجبهة الشعبية لتحرير التقراي) ضد مجموعة «الأمهرا» المسيطرة على الحكم واستولت على السلطة.

أيضاً برز دور القبيلة في أوغندا عندما استعان «عيدي أمين» بقبائل «النوبيا» و«الباجندا» ليستولي على السلطة، وهو ما أدى إلى حدوث ردة فعل من المجموعات العرقية ضده التي تحالفت لإسقاطه[1].

أضحت القبيلة تشكل عقبة أمام عملية التحول الديمقراطي في إفريقيا طبقاً - للنموذج الغربي الذي يروج له -؛ حيث أصبحت قضية صراع بين الحداثة والتقليدية، وهي إشكالية خلافية سواء بين الأفارقة أو بين الأوروبيين، وقد حرص المستعمر الغربي على نقل تجربته في الحكم ونظام الديمقراطية الغربية على الرغم من عدم صلاحيتها وملاءمتها للبيئة الإفريقية، وقد حاول أن يجعل منها السمة المحورية لإفريقيا على طريق التحول.

إن عملية التحديث التي شهدتها الدول الإفريقية في عهد الاستعمار اتجهت في مراحلها الأولى إلى تعميق الشعور بالهوية العرقية والقبيلة وتوجيهه ضد الآخر، وقد أدى ذلك إلى مزيد من التوترات العرقية، فقبل استعمار إفريقيا كانت معظم الجماعات العرقية تعيش في عزلة نسبية عن بعضها، مع شيء من الرضا بالتعايش في مواطن التماس، وقد عمل الاستعمار عند مجيئه إلى إذكاء روح المنافسة، وإيجاد محكّات لتوليد الصراع بين هذه القبائل، وهو ما أدى إلى تعميق الفوارق القبلية، بالإضافة إلى توسع بعض الحدود القبلية لتضم جماعات عرقية أخرى، وتقوم بدور فعال في المنافسة حول المكاسب الاقتصادية والسلطة السياسية.

ويفسّر ذلك أن عدداً من القبائل الكبرى في إفريقيا، مثل «اليوربا» و «الآيبو» و «سوكوما» و «كيكويو»، لم يكن لديها عمق الشعور بالهوية العرقية، المقترن بروح العداء العرقي للآخر بصورة قوية قبل الفترة الاستعمارية، ولكن يمكن القول إنه في حالة وجود صراعات مع مجموعات أخرى فإن «اليوربا» يكونون مجموعة واحدة، وأما في الظروف العادية فإن بعض فروع «اليوربا» مثل (أويو، وأجبا) يمكن أن يتنافس بعضها مع بعضها الآخر إلى حد الصراع والقتال، وفي الغالب كانت الصراعات بسبب نزاعات حول الأرض والمراعي والمواشي.

إجمالاً يمكن القول إن القبيلة في إفريقيا تُعد أساس النظام في الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والأمنية والسياسية؛ فهي الداعم لسيطرة النظام في المقام الأول، كما أنها تكون السبب الرئيس في نشوء الأزمات في معظم الأحيان.

(١) جوزيف رامز أمين: الحروب الإثنية في إفريقيا، مركز زايد العالمي للتنسيق والمتابعة، الإمارات العربية المتحدة، ٢٠٠٣م، ط ١، ص ٤٩.

مؤتمر العلاقات المصرية السودانية.. في ضوء الظروف الراهنة في السودان

تغطية: مجلة قراءات

في محاولة لتلافي آثار انفصال الجنوب عن شمال السودان؛ أقام «معهد البحوث والدراسات الإفريقية» بجامعة القاهرة مؤتمراً بعنوان «العلاقات المصرية السودانية.. في ضوء الظروف الراهنة في السودان» وذلك في آخر عام ٢٠١٠م.

وقد تضمّن المؤتمر مجموعة من الأوراق، من خلال ستة محاور أساسية، امتد عرضها ليومين متتاليين.

والمحاور التي احتواها المؤتمر؛ هي:

المحور الأول: الأزمات المحتملة داخل جنوب السودان.

المحور الثاني: سيناريوهات تداعيات الاستفتاء على الأزمات المختلفة.

المحور الثالث: التداعيات مع دول حوض النيل.

المحور الرابع: التداعيات الإقليمية للاستفتاء.

المحور الخامس: البعد الاقتصادي للانفصال.

المحور السادس: سيناريو حول مستقبل العلاقات السودانية المصرية في ظل الاحتمالات المختلفة.

■ وقائع المؤتمر:

بدأ المؤتمر بجلسة تأبين للسفير الراحل د. بشير البكري، وألقي خلالها كلمة للدكتورة عزيزة حسين رئيس المركز الوطني لمساندة المنظمات الأهلية، تلاها كلمة السفارة السودانية بالقاهرة، وكلمة وزارة الخارجية المصرية، وكلمة لأسرة الراحل السفير د. بشير البكري.

بعد عرض الأوراق البحثية؛ كانت المناقشات والتعقيبات تدور بين الحاضرين في المؤتمر، من باحثين وصحافيين وسياسيين ومهتمين بالشأن الإفريقي؛ مما ساعد على إظهار العديد من وجهات النظر في الموضوع الواحد.

هذا وشهد المؤتمر حضوراً مكثفاً من الإخوة السودانيين من الجنوب والشمال، وكان من أبرز الحاضرين من الجانب السوداني صديق الهندي الذي أدار الجلسة الختامية، وكذلك البروفيسور حسن الساعوري الذي أدار الجلسة الثالثة.

وشارك في الجلسات عدد كبير من الباحثين والأساتذه السودانيين من مختلف الاتجاهات، سواء في الأوراق المقدمة، أو المناقشات، كما شارك بكري النعيم من الحزب الاتحادي، ورقيّة عبد القادر من حزب الأمة، ود. وليد سيد من المؤتمر الوطني، وكان من المقرر مشاركة الوزير السماني الوسيلة؛ إلا أنه لم يتمكن من الحضور في اللحظات الأخيرة، وإبراهيم دياب قدّم ورقة رئيسة، بالإضافة إلى د. الفاتح الشيخ يوسف، و د. أسامة زين العابدين، و د. نازك عبد الحميد، ومحمد الفاضل، و د. خالد درار، و د. أميرة همت، والأستاذ نادر التيجاني.

الحضور الدبلوماسي السوداني والمصري

كان مميـــزاً، حيث شـــارك المستشـــار الإعلامي الدكتور عبد الملك النعيم بكلمة نيابة عن السفير والمستشار الثقافي الدكتور إبراهيم، ومدير مكتب المؤتمر الوطني في القاهرة الدكتور وليد السيد الذي شـــارك في جميع جلسات المؤتمر حضوراً ومداخلة في جلساته، وممثل عن حكومة الجنوب الدكتور روبن، وعدد مميز من الحركة الشعبية.

أما الجانب المصري؛ فقد شـــارك الســـفير المصري ســـمير حســـني نيابة عن الأمين العام للجامعة العربية، ورئيس لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشورى، ورئيس جامعة القاهرة.

■ **ومن الأوراق التي قُدّمت في المؤتمر:**

١ – ورقـــة بعنـــوان: «رؤيـــة حـــول مواقف القوى السياســـية والقبلية الجنوبية من خيارات الاستفتاء»:

تقديم: د. نادية عبد الفتاح عشماوي

وجاء فيها أن الســـاحة السياسية السودانية تمر بالكثير مـــن المتغيرات المرحلية، والخريطة السياســـية لم تظهر ملامحها بصـــورة واضحة، فهنالك الكثير من المفارقات بين شريكي «نيفاشا» من جهة والأحزاب السياسية من جهة أخرى.

ذلك في الوقت الذي يمر فيه السودان بمرحلة دقيقة وحرجة في تاريخه السياسي، وهي مرحلة اســـتفتاء جنوب السودان عام ٢٠١١م، وما يحمله من نتائج ســـتكون بالغة الأثر في مستقبل جنوب الســـودان بل السودان كله، وكذا طبيعة العلاقات وشكلها داخل منطقة القرن الإفريقي.

وعلى الصعيد الإفريقي؛ لا شك أن انفصال الجنوب ستكون له تداعياته المهمة، وقد يتصوّر بعض الناس أن الدول الإفريقية ســـتفرح لتخلّص «الجزء الإفريقي» من السودان من الحكم العربي، والواقـــع أن المشـــكلة أعقـــد من ذلـــك كثيراً، فالحدود السياسية بين الدول الإفريقية لم تراعَ فيها أية خصوصية إفريقية، وإنما رُســـمت على أساس من المصالح الاســـتعمارية فحسب، ومن ثم فإن مصير الســـودان قد يؤثر في مســـتقبل العديد من الدول الإفريقية، التي من الممكن في حال انفصال جنوب السودان أن تتعرض بدورها لمطالبـــات انفصالية من قبل الجماعات العرقية المختلفة بها.

الأمن العسكري والأمن المائي صنوان متلازمان متى ما افترقا تلاشت قوة الدولة وهيبتها

٢ – ورقة حول: دور المنظمات غير الحكومية الأجنبية في استفتاء جنوب السودان:

تقديم: الأستاذ خالد حنفي علي، وهو باحث في الشؤون الإفريقية – مصر

ســـعى الباحث في هذه الورقة لرصد طبيعة مشـــاركة المنظمات غير الحكومية الأجنبية في استفتاء جنوب السودان، ونمط العلاقة بينها وبين الحكومة الســـودانية، وتفسير حالة التوتر الدائم في العلاقة بين الطرفيـــن، فضلاً عن تأثير دور تلك المنظمات على تشجيع الوحدة أو الانفصال في السودان.

وجـــاء فيهـــا أن المنظمات غيـــر الحكومية الأجنبية تشـــكّل أحد اللاعبين الأساســـيين في جنوب السودان، إذ أن ذلك الفاعل غير الرسمي لم يقتصر دوره على أعمال المســـاعدة الإنسانية لمواجهة الكوارث والمجاعات التي خلّفتها الحرب في المنطقة؛ إنما امتد إلى مساحات أخرى تتعلق بالمشاركة في المفاوضات غير الرسمية في إطار دبلوماسي.

وفي هـــذا الســـياق؛ فإن المنظمـــات غير الحكومية الأجنبية لها تأثير في اســـتفتاء ينـــاير

٢٠١١م، ليس فقط عبر ممارسة وظائف المشاركة في ترتيبات الاستفتاء نفسه ومراقبة التصويت عليه ونتائجه، وإنما عبر ممارسات استمرت على الأرض لعقود في جنوب السودان؛ ستؤدي دوراً في حسم خيار الوحدة أو الانفصال للجنوبيين.

لقد ساهمت المنظمات الأجنبية في الضغط على النظام السوداني للإسراع بالاستعداد لاستفتاء الجنوب؛ إذ أعلنت أن تأخر التحضير له يثير القلق، ودعت الدول الكبرى إلى التدخل لتجنب عودة الحرب الأهلية. وفي هذا الإطار أعلن «مركز كارتر» حينها، وهو أحد أبرز المنظمات الأجنبية في جنوب السودان، اعتزامه إرسال مندوبيه لمراقبة «استفتاء تقرير المصير» في جنوب السودان.

كما وقّعت ٢٣ منظمة غير حكومية أخرى على تقرير بعنوان «إعادة تأكيد التزام ضامني اتفاق السلام الشامل السوداني»، ومن بين المنظمات الأخرى الموقّعة «أنقذوا دارفور» و «الشاهد الدولي» و «اللاجئين الدولية».

ورأت المنظمات في تقريرها المشترك أن استفتاء الجنوب وأبيي هما أهم حدثين يشهدهما السودان منذ استقلاله في العام ١٩٥٦م.

٣ - ورقة بعنوان: «إمكانية العمل السوداني المصري المشترك لاحتواء تداعيات الأزمة في حوض النيل»:

تقديم: أ. نادر التيجاني الفك حسين

بيّن خلالها أن المياه هي جزء من الأمن القومي؛ لأنها أصبحت من العوامل الأساسية للنمو الاقتصادي، وكذلك صارت هاجساً دائماً لكل دول العالم، واصطلح على هذا الهاجس بما يعرف بالأمن المائي، ثم صارت قضية أمنية ذات أبعاد متعددة، تتمثل في: البعد الاقتصادي والبعد الجغرافي والبعد السياسي والبعد القانوني.

والبعد الاقتصادي واضح في دور المياه في كل من الزراعة والطاقة والنقل والصناعة، فالمياه هنا ضرورية ضرورة الوجود؛ إذ أن غيابها يعني بالضرورة غياب التنمية الاقتصادية، والتنمية الاقتصادية ضرورة من ضرورات الحياة ﴿ وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاء كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ﴾ [الأنبياء : ٣٠.

أمن مصر من ناحية العمق الإفريقي مرهونٌ بأمن السودان واستقراره

أما البعد الجغرافي للمياه؛ فيرتبط بالبيئة الطبيعية من ناحية، وبمعدلات زيادة السكان من ناحية أخرى، فوفرة المياه أو ندرتها تتأثر بعامل من عوامل المناخ، وهو وجود الأمطار أو ندرتها، ثم الحاجة إلى المياه تزداد بازدياد حجم السكان؛ لأن الاهتمام بهذه الحسابات الدقيقة يشكّل الهاجس الذي قد يصير قضية أمنية، والقضية الأمنية هذه تتفاقم بالبعد السياسي للمياه، ومن المسلّمات عند الاستراتيجيين أن هناك علاقة وثيقة بين الأمن المائي والاستقلال الاقتصادي والسياسي، فالأمر قد يتفاقم، فيصيب السيادة العليا للدولة. ثم البعد السياسي هذا قد يمتد ليضيف بعداً قانونياً للمياه، فأهمية المياه وضرورتها جعلتها مصدراً للتوتر والصراع بين بعض الدول المشتركة في حوض واحد.

فاستراتيجية الأمن القومي وفلسفتها الحديثة لم تعد هي الاستراتيجية الأمنية العسكرية فقط، فالأمن العسكري والأمن المائي صنوان متلازمان متى ما افترقا تلاشت قوة الدولة وهيبتها، وأصبح وجودها في خطر ماحق، إذن ليس من الغريب أن تعلن إسرائيل بأن السلام مع العرب مرتبط بالأرض، وذلك لأن الاتفاق على الأرض

معناه اتفـاق على موارد الميـاه، يعني لن يكون هنالك اتفاق حقيقي للسلام.

إن أهميـة الميـاه تمثّـل أحـد المصادر الأساسـية للصراع في حوض النيل، الذي يشمل إثيوبيا وأوغنـدا وكينيا والكونغو وتنزانيا ورواندا وبورندي وهي دول المنبع، والسـودان وهو دولة مجرى، ومصر وهي دولة المصب، ويعد السودان الناقل الأساسي لمياه النيل؛ إذ ما يقارب ٧٥٪ من طول نهر النيل يجري داخل الحدود السـودانية، وهكذا أصبح السـودان جزءاً من أمن مياه النيل والأمن الغذائـي، ومن ثم أمنهـا القومي، بهذا التصـور اصطبغت طبيعة العلاقات السـودانية المصرية، ولا بد من عمل مشترك وجدّي، ووضع استراتيجية لمواجهة الاستراتيجية المعدّة مسبقاً من دول الاستعمار.

٤ – ورقـة حول: تداعيات اسـتفتاء جنوب السودان على أزمة دارفور:

تقديم: د. جمال محمد السيد ضلع

أكد د. جمال في ورقته أن من مهام الحكومة السودانية أن تصل إلى اتفاق مع الحركة الشعبية حـول قضايا ما بعد الانفصال، وهي: مياه النيل، عائـدات البترول، الجنسـية، العملـة، القوات المدمجة، أصـول الحكومة وديونهـا، علاقات الدولتين.. إلخ. وهناك مشـكلة ترسـيم منطقة أبيي وفقاً لقرار محكمة لاهاي، واسـتفتاء أهل المنطقة حـول انضمامهم لجنوب السـودان أو لشـماله، وغيرها من القضايا والمشكلات ذات الصلة، وخصوصاً في ظل ترويج العديد من قادة الحركة الشـعبية لتحرير السـودان لحق تقرير المصير الرامي للانفصال.

ويعني هـذا أن بعض المشـكلات الخطيرة سـتظل باقية ومهدِّدة للأوضاع الأمنية حتى بعد الانفصـال، ولعل هـذا يدعو إلـى التحذير من حدوث العديـد من المشـكلات، ومنها خطورة عودة حرب شـاملة في السودان بسبب الإخفاق فـي الوصـول إلى حـلّ نهائي ودائم لمشـكلة الجنوب، وكذلك الإخفاق في التوصل إلى تسوية مناسبة ومقبولة لمشكلة دارفور، وقد يعرّض ذلك السـودان للانهيار في حال الإخفـاق في اتخاذ خطوات عاجلة لإنقاذه.

وما لم يتعزز الدعم الدولي لمسـاعدة شمال السودان وجنوبه للاتفاق على القواعد الأساسية لمستقبلهما؛ فإن الخشية أن تجر نتيجة استفتاء ٢٠١١م البلاد مرة أخرى إلى حرب وفوضى شاملة، ومن ثم فإن الخشـية من الحـرب والفوضى بعد الاسـتفتاء لا يمكن أن تُستبعد في ظل الخلافات الكبيرة والاستقطاب الحاد بين القوى السياسية، وعدم القدرة على معالجة المشكلات العالقة.

٥ – ورقة حول: تلافي آثار انفصال الجنوب عن الشمال على أزمة دارفور، والدور الذي يجب أن تقوم به مصر وحكومة شمال السودان:

تقديم: د. ياسـر أبو حسن – جامعة إفريقيا العالمية – السودان

قـال د. أبو إن واقـع الجغرافيـا وحقائق التاريخ وارتباط البشـر فرض علاقة خاصة بين السودان ومصر؛ على نحو ربما لم يتيسر لشعبين آخريـن في المنطقة؛ إذ أن هنـاك علاقة قوية بين الشعبين الشـقيقين منذ أمدٍ بعيدٍ، وسيظل النيل هو الرابط الأزلي بين الشـعبين السوداني والمصري، فهناك صلة النسب والمصاهرة والدم بينهمـا، ومن الملاحظ أن معظم أهالي أسـوان ترجع جذورهم إلى السودان.

يمثّل السـودان العمق الاستراتيجي الجنوبي لمصر؛ لذا فإن أمن السـودان واستقراره يمثلان جـزءاً من الأمن القومي المصـري، وأمن مصر من ناحية العمق الإفريقي مرهونٌ بأمن السودان واسـتقراره، ومن هنـا تبرز أهمية السياسـة المصرية تجاه السـودان للحفـاظ على وحدته

واســـتقراره وتماســـكه من ناحية، وفـــي تعزيز علاقات التكامل بين الجانبين من ناحية أخرى.

ومن الملاَحـــظ أن الدولتين حريصتان على تقوية العلاقات بينهما ودعمها في شتى المجالات، فالسودان يعد الدولة الوحيدة التي لديها قنصلية في محافظة أســـوان؛ مما يـــدل على نمو حجم التبادل التجاري، وتلك القنصلية لا يتوقف دورها عند تقوية العلاقـــات التجارية والاقتصادية بين الدولتين، بل يمتد هذا الدور ليشـــمل العلاقات في المجالات الاجتماعية والثقافية والسياسية.

ومنذ ظهور بوادر الأزمة في دارفور في نهاية العام ٢٠٠٢م قبيل توقيع اتفاقية السلام الخاص بجنوب الســـودان؛ بدأت مصر تولـــي اهتمامها بمخاطر الأزمة وتداعياتهـــا على المنطقة، ومن خـــلال ذلك تحركت صـــوب القضية في محاولة لحلّها، فقدمت العديد من المبادرات والاقتراحات والتوصيات بغيـــة الوصول لحـــلّ يرضي جميع الأطراف المتنازعة.

قدّمت مصـــر مواقف إيجابيـــة كثيرة حيال القضية؛ ولكن كان ينبغي لها أن تؤدي دوراً ريادياً أكبر من ذلك؛ حتى تُفوّت الفرصة على الطامعين من قوى الصهيونيـــة العالمية والانتهازية الدولية من التدخل في شؤون السودان الداخلية.

إن التدخل الدولي في شـــؤون السودان ألقى بظلال ســـالبة وخطيرة على حاضر الســـودان ومستقبله، وكان من جراء ذلك إصدار العديد من القرارات الدولية بشأن إدخال القوات الدولية في دارفور، وكان آخرهـــا «القرار ١٥٩٣» الذي حوّل قضية دارفور إلى المحكمة الجنائية الدولية التي دفعت بمذكرة توقيف للرئيس عمر البشير.

بناء على ماسبق؛ لا بد لمصر أن تساهم بدور أكبـــر، وأن تعمل على وحدة الســـودان التي ربما تلاقي مصير الانقسام والتشظي بسبب الاستفتاء.

٦ – ورقة بعنوان: «مواقف الأطراف الإقليمية من انفصال جنوب السودان»:

تقديم: د. أيمن السيد شبانة

ذكـــر د. أيمـــن فـــي ورقتـــه أن نتيجة هذا الاســـتفتاء أمر شديد التأثير– ســـلباً أو إيجاباً – ليس بالنســـبة لمســـتقبل الدولة في السودان فحســـب، وإنما بالنســـبة للقارة الإفريقية كلها، شعوباً ودولاً وتنظيمات قارية وإقليمية فرعية.

ومن ثـــم يجتذب هـــذا الاســـتفتاء اهتمام الأطـــراف الإقليمية كافة في القـــارة الإفريقية، حيث تتحسّـــب دول الجوار الجغرافي للتداعيات المحتملـــة لنتائج هذا الاســـتفتاء علـــى أمنها القومـــي، خصوصاً إذا ما جاءت نتيجة التصويت مؤيدة لانفصال الجنوب السوداني.

من المتوقـــع أن يلقي انفصال الجنوب بكثير من التداعيات الســـلبية على السلامة الإقليمية والوحـــدة الإقليميـــة لتلك الـــدول، وذلك نتيجة لمـــا قد يرتبه ذلك مـــن ازدياد نبـــرة الحركات الانفصاليـــة فـــي دول القارة وبخاصـــة إثيوبيا وأوغندا ونيجيريا، وغيرهـــم. وكذا من المتوقع أن تكون هناك تداعيات ســـلبية بالنسبة لمسألة التعـــاون المائي بين دول حوض النيل، وخصوصاً بالنسبة لشمال السودان ومصر.

أما على مستوى التنظيمات الإقليمية؛ فليس من شـــك في أن انفصال الجنوب السوداني من شـــأنه التأثير في مســـتوى التماسك المؤسسي للتنظيمـــات الإقليمية التي تدخل الســـودان في عضويتها، لا ســـيما الاتحـــاد الإفريقي، وجامعة الدول العربية، والإيجاد، وكوميسا وغيرها.

فإلى أي تنظيم مـــن المتوقع أن تنتمي دولة جنوب السودان حال إعلان قيامها؟ وكيف ستواجه تلك التنظيمات التداعيات المحتملة للانفصال – حال حدوثه – على التماسك المؤسسي لها، وكذا على الاستقرار السياســـي والأمني في المحيط الإقليمي للتنظيم؟

وسعت هذه الورقة البحثية إلى استطلاع مواقف الأطراف الإفريقية من الاستفتاء في الجنوب السوداني، والتداعيات المحتملة لنتائج الاستفتاء بالنسبة لتلك الأطراف، سواء الدول أو التنظيمات الإقليمية.

■ **وفي ختام المؤتمر قدّم المشاركون توصيات متعددة؛ منها:**

١ - التأكيد على وحدة السودان، وتجنب النزاعات التي قد تنشأ عن استفتاء جنوب السودان.

٢ - تعاون مصر مع الشريكين في السودان في كل المشكلات العالقة، وأهمها: أبيي والبترول والحدود والمياه والجنسية.

٣ - الدعوة إلى قيام مشروعات اقتصادية بين مصر والسودان شمالاً وجنوباً، وخصوصاً في مجالات الأمن الغذائي.

٤ - ضرورة استمرار التعاون العلمي والثقافي المشترك شمالاً وجنوباً، مع احترام التعددية والخصوصيات.

٥ - الاستغلال الأمثل لمياه النيل، بما في ذلك قناة جونجلي وبحر المشار، وتجفيف المستنقعات في جنوب السودان.

٦ - ضرورة وجود تعاون مصري مع شمال السودان في إقامة بنية أساسية متطورة في جنوب السودان.

٧ - العمل على جعل جنوب السودان جسراً بين العالم العربي وإفريقيا.

٨ - مناشدة الحكومة السودانية والفصائل الموجودة في دارفور بسرعة إنجاز التسوية السلمية.

٩ - أن تكون اللجنة العليا المشتركة بين مصر والسودان لجنة ثلاثية تمتد إلى جنوب السودان في حالة الانفصال.

١٠ - التأكيد على أهمية تشجيع المجتمع المدني على القيام بدور بنّاء في تنمية جنوب السودان.

١١ - ضرورة العمل المشترك بين مصر والسودان شمالاً وجنوباً لضمان التمسك بالاتفاقيات الدولية الخاصة بالمياه وحوض النيل.

برنامج المؤتمر:

الجلسة الأولى: «الأزمات المحتملة داخل جنوب السودان»:

رئيس الجلسة: أ.د. مصطفى الفقي

المتحدثون:

١ - د. نادية عبد الفتاح: مواقف القوى السياسية والقبلية الجنوبية من خيارات الاستفتاء.

٢ - د. جوزيف رامز: موقف القوى الشمالية من استفتاء جنوب السودان.

٣ - أ. هاني رسلان: فرص الترويج «للوحدة أولاً» بين الشماليين والجنوبيين.

٤ - د. صبحي قنصوه: أزمات جنوب السودان في ظل الانفصال.

٥ - أ. محمد الحسن الفاضل: الدور المصرى في التوفيق بين المؤتمر الوطني والحركة الشعبية.

٦ - د. خالد حنفي: دور المنظمات غير الحكومية في الاستفتاء المتوقع في جنوب السودان.

الجلسة الثانية: «تداعيات الاستفتاء على الأزمات المختلفة في السودان»:

رئيس الجلسة: أ.د. إجيل رأفت

المتحدثون:

١ - أ.د. زكي البحيري: القوى السياسية في السودان وتقرير المصير في الجنوب.

٢ - د. جمال ضلع: تداعيات الاستفتاء في جنوب السودان على أزمة دارفور.

٣ - د. ياسر أبو حسن: العلاقات المصرية السودانية من خلال أزمة دارفور.

٤ - أ. سامي السيد أحمد: الولايات المتحدة وإدارة أزمات السودان قبل وبعد استفتاء الجنوب.

٥ - أ. نادر التيجاني الفك حسين: إمكانية العمل السوداني المصري المشترك لاحتواء تداعيات الأزمة في حوض النيل.

الجلسة الثالثة: «تداعيات الاستفتاء على العلاقات مع دول حوض النيل»:

رئيس الجلسة: أ. د. حسن الساعوري

المتحدثون:

١ - أ. د. أسامة علي زين العابدين: الأبعاد التاريخية ومستقبل دعوات الوحدة السياسية بين مصر والسودان.

٢ - أ. د. الفاتح الشيخ يوسف: دور العلاقات المصرية السودانية في احتواء أزمة مياه النيل.

٣ - د. عبد القادر إسماعيل: تقرير مصير الجنوب وأثره على دول حوض النيل.

٤ - د. أميرة علي أحمد: حوض النيل وتداعيات نتائج الاستفتاء.

الجلسة الرابعة: «التداعيات الإقليمية لاستفتاء تقرير المصير في جنوب السودان»:

رئيس الجلسة: أ. د. محمود أبو العينين

المتحدثون:

١ - أ. د. محمود أبو العينين: التداعيات الإفريقية لاستفتاء تقرير مصر جنوب السودان.

٢ - أ. د. أسامة عبد الرحمن الأمين: العلاقات السودانية الأوغندية.. الدور المصري وآفاق المستقبل.

٣ - د. محمد الفاضل العوض عثمان: العمل المصرى السوداني المشترك لاحتواء تداعيات أزمة مياه النيل.. الموقف الإثيوبي نموذجاً.

٤ - د. أيمن شبانة: المواقف الإقليمية من انفصال جنوب السودان.

الجلسة الخامسة: «البعد الاقتصادي والمائي في ضوء إنفصال جنوب السودان»:

رئيس الجلسة: أ. د. مغاوري دياب

المتحدثون:

١ - أ. د. فرج عبد الفتاح فرج: البعد الاقتصادي وإمكانيات قيام دولة مستقلة في جنوب السودان.

٢ - د. عباس محمد شراقي: الموارد المائية في السودان في حالة الانفصال.

٣ - د. محمد سالمان طايع: تأثير الانفصال المحتمل في جنوب السودان على أزمة مياه النيل.

٤ - أ. فيصل محمد موسى: استغلال فائض المياه والطاقة كأداة مفتعلة في حوض النيل وأزمة التوترات.

٥ - أ. نازك عبد الحميد هلال: تأثير انفصال جنوب السودان على مصالح مصر الاستراتيجية.

الجلسة السادسة: «مستقبل العلاقات المصرية السودانية في ظل الاحتمالات المختلفة»:

رئيس الجلسة: معالي الوزير/ السماني الوسيلة

المتحدثون:

١ - د. خالد عبد الله أحمد: المشكلات السودانية وتداعياتها على الأمن القومي المصري في الجنوب ودارفور.

٢ - أ. هاني رسلان: الشراكة الاستراتيجية بين مصر والسودان في ضوء سيناريوهات حق تقرير المصير في الجنوب.

٣ - د. أماني الطويل: جنوب السودان وخيارات المستقبل.

٤ - أ. د. السماني النصري محمد: حتمية وحدة وادي النيل.

٥ - أ. د. احمد إبراهيم دياب: الشراكة الاستراتيجية المصرية السودانية ضرورة أمنية.

المشهد الإفريقي

تقرأ في المشهد:

- أهم الأحداث
- إفريقيا بالأرقام
- إفريقيا والتنمية
- قالوا عن إفريقيا
- فرق وأديان
- ذاكرة التاريخ
- آراء ورؤى
- بنك المعلومات (جمهورية غانا)
- فعاليات

٢٣ يناير: طالب آلاف السكان من ولاية النيل الأزرق - المتاخمة للحدود مع إثيوبيا وجنوب السودان - بالحكم الذاتي خلال عملية مشورة شعبية انطلقت هذا الأسبوع، وتتبع الولاية في السابق لمتمردي الجيش الشعبي الجنوبي. وقال المستشار الإعلامي في الولاية عبد المنعم رحمة: «يتطلع الناس هنا إلى المساواة والمشاركة الفاعلة في حكم الدولة وحكم ذاتي للإقليم»، وحذّر من عدم إشراك أبناء الولاية في السلطة المركزية، لتفادي تفتيت السودان إلى دويلات. بينما أكد نائب والي الولاية، مأمون حماد، وجود ٢١ ألف مقاتل من أبناء النيل الأزرق في الجيش الشعبي؛ داعياً إلى الوصول لاتفاق ترتيبات أمنية جديدة.

الشرق الأوسط

٢٦ يناير: أكّد الرئيس السوداني عمر البشير أنه لا تراجع ولا نكوص عن تطبيق الشريعة الإسلامية في السودان مع حفظ حقوق غير المسلمين، حيث يكون لهم كامل الحرية الدينية، كما أكّد البشير - في كلمة له في فعاليات الليلة الختامية لمهرجان القرآن الكريم بمدينة عطبرة بولاية نهر النيل - حرص الحكومة على بناء مجتمع قرآني تسوده كريم المعتقدات والأخلاق، ولفت البشير الانتباه إلى أن «أعداء الإسلام قد حرصوا على محاربة الدعوة الإسلامية بمختلف الوسائل؛ تارة بدعم التمرد، وأخرى بالحصار الاقتصادي، وثالثة بإفساد أخلاق الشباب الذين هم مستقبل الأمة».

اليوم السابع

٢٧ يناير: تم نقل الرئيس السابق لجنوب إفريقيا نلسون مانديلا إلى المستشفى ليل الأربعاء لإجراء فحوص طبية روتينية؛ مما أثار المخاوف بشأن صحة الزعيم التاريخي الذي قضى أغلب عمره يقاوم التفرقة العنصرية ضد السود في بلاده.

ودخل مانديلا (٩٢ عاماً) مستشفى في جوهانسبرج يوم الأربعاء لإجراء ما قالت المؤسسة التي تحمل اسمه إنها فحوص طبية روتينية، لكن إذاعة (توك راديو ٧٠٢) ذكرت أن متخصصاً في الأمراض الصدرية قام بفحصه.

رويترز

١٤ فبراير: أمرت أوغندا شركات الهاتف المحمول باعتراض الرسائل النصية التي تحوي مفردات أو عبارات، مثل: «مصر» و «تونس» و «رصاصة» و «قوة الشعب»، قبيل الانتخابات التي تجري يوم الجمعة، والتي يخشى البعض أن تشوبها أعمال عنف، ومن بين الأسماء والعبارات الأخرى المحظورة على القائمة: «تونس» و «مبارك» و «دكتاتور» و «غاز مسيل للدموع» و «الجيش» و «الشرطة» و «بندقية» و «بن علي» و «يو.بي.دي.إف».

رويترز - ١٤ فبراير ٢٠١١م

٢٥ فبراير: مع قمع النظام الليبي للاحتجاجات الحالية ضد معمر القذافي؛ طفت على السطح تقارير بشأن مهاجمة مرتزقة أفارقة للمتظاهرين والاحتشاد من أجل الدفاع عن العاصمة الليبية طرابلس، حيث قال السفير الليبي في الهند علي العيساوي الذي استقال مؤخراً: «إنهم أفارقة يتحدثون اللغة الفرنسية ولغات أخرى»، وفي هذا السياق ذكرت تقارير أن الشرطة الليبية التي تمرّدت ضد القذافي في بنغازي اعتقلت أو أسرت جنوداً أجانب من ذوي البشرة السوداء ويتكلمون الفرنسية، ووفقاً لتقارير متعددة فإن المرتزقة الأجانب الذين استأجرهم القذافي هم من تشاد وجمهورية الكونغو الديمقراطية والنيجر ومالي والسودان.

الجزيرة نت

٢ مارس: كشفت منظمة «جلوبال ويتنس» الدولية المعنية بمكافحة الفساد أن تيودورين أوبيانج، نجل رئيس غينيا الاستوائية، كلّف إحدى الشركات الألمانية بتصميم يخت، يُعتقد أنه ثاني أغلى يخت في العالم. ووفقاً لبيانات المنظمة تبلغ إجمالي تكلفة اليخت – المفترض تصميمه بطول يبلغ ١١٨ متراً، وتجهيزه بقاعة عرض سينمائي، ومطعم – ٣٨٠ مليون دولار.

الرأي الأردني – ٢ مارس ٢٠١١م

٥ مارس: أعلنت منظمة «أطباء بلا حدود» أمس أن منطقة أبيي السودانية باتت «شبه فارغة» بعدما فرّ منها عشرات الآلاف الخميس الماضي إثر معارك دموية اندلعت في هذه المنطقة الغنية بالنفط والمتنازع عليها بين شمال السودان وجنوبه. وبينما أعلنت الأمم المتحدة عن تعزيز بعثتها في المدينة التي تشهد توتراً؛ أكدّت الخرطوم أن الأوضاع في أبيي يسودها الهدوء. وقالت منظمة «أطباء بلا حدود» في بيان: «منذ أول أمس فرّ عشرات الآلاف من المدينة؛ ما جعلها شبه فارغة».

ويأتي هذا التطور في وقت أعلنت الأمم المتحدة فيه إرسال تعزيزات من القوات الدولية لحفظ السلام إلى منطقة أبيي؛ بعد مواجهات أوقعت ما لا يقل عن ٧٠ قتيلاً منذ ثلاثة أيام. وأعلن قسم عمليات حفظ السلام في الأمم المتحدة أنه سيتم إعادة نشر مئة جندي من بعثة الأمم المتحدة في السودان؛ من مناطق سودانية أخرى إلى منطقة أبيي الغنية بالنفط لتسيير دوريات.

البيان الإماراتية

٩ مارس: قام وفد إسرائيلي يضم ممثلين من وزارات الزراعة والتجارة والصناعة الإسرائيلية، بإجراء مباحثات في أديس أبابا مع «مجموعة المساعدات الإنمائية في إثيوبيا»، وهى منظمة تضم عدداً من الهيئات والمؤسسات المانحة والمعنية بالتنمية الاقتصادية في إثيوبيا، ونقلت وكالة الأنباء الأثيوبية عن السفارة الإسرائيلية في أديس أبابا قولها في بيان؛ أن الهدف من زيارة الوفد الإسرائيلي والمناقشات التى أجراها والتي استمرت يومين؛ هو تيسير ومساعدة الحكومة الإثيوبية في جهودها لإنجاز خطة «التنمية والتحول» الاقتصادي خلال السنوات الخمس المقبلة، وتضم المجموعة المانحة لإثيوبيا: هيئة التعاون الإنمائية الهولندية، ومؤسسة التعاون الدولي الألمانية، والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، واتحاد مينونايت للتنمية الاقتصادية، ووكالة التعاون الإنمائي الدولية الإسرائيلية «ماشاف».

اليوم السابع

٢٧ مارس: صرح رئيس جزر القمر «عبد الله محمد سامبي» أن بلاده لن تقبل أبداً تحويل جزيرة «مايوت»، إلى محافظة فرنسية وراء البحار، وقال «سامبي» الذي كان يتحدث في «موروني» أمام مئات الأشخاص؛ أن الجدار الكبير غير المرئي الذي يدعون بناءه لتقسيم شعب، لن يكون له يوماً أسس متينة، وكان البرلمان الفرنسي قد أقر مشروع قانون تصبح بموجبه جزيرة «مايوت» المحافظة رقم ١٠١ الفرنسية.

إيلاف

٢٨ مارس: أنهى رئيس الوزراء المصري الدكتور عصام شرف زيارة إلى شمال السودان وجنوبه، امتدت ليومين، هي الرحلة الخارجية الأولى له في أعقاب انهيار نظام الرئيس محمد حسني مبارك، ووقع شرف في الخرطوم على ثماني اتفاقيات في مجالات؛ الإعلام، واستثمارات الأمن الغذائي، ومذكرة تفاهم بين البنكين المركزيين في البلدين، وثلاثة برامج

تنفيذية في مجال الإعلام والثقافة والبيئة، كما ترأس شرف جانب بلاده في اجتماعات اللجنة العليا للبلدين، بينما ترأس الجانب السوداني نائب الرئيس علي عثمان محمد طه.

الرياض السعودية

٢٩ مارس: أكد سيلفاكير رئيس حكومة جنوب السودان احترام حكومته للاتفاقيات التاريخية التى تحكم حصص دول النيل في المياه، وخاصة مصر، وعدم المساس بها مهما كان الأمر، وقال كير خلال استقباله الدكتور عصام شرف رئيس الوزراء، إن حكومة جنوب السودان ملتزمة بحصتها من المياه، وأنها إذا أرادت التوسع في الزراعات فسيكون ذلك من حصة السودان ككل، ودون الجور على الحصة المصرية، داعيا مصر وحكومتها إلى عدم القلق تجاه ملف النيل.

الأهرام

٥ أبريل: أكد يحيى عبد المجيد وزير الري السوداني السابق، أن اتخاذ إثيوبيا لقرار إنشاء سد الألفية علي النيل الأزرق يعد انفراداً بالقرار، مما يلغي دور مصر والسودان ويتنافى تماما مع أحقيتهما في مياه النيل.

وأعرب السابق عن استغرابه أن تنفرد إثيوبيا بإنشاء السد وحدها، بعد الاتفاق مع السودان ومصر في إطار مبادرة حوض النيل على أن يكون إنشاؤه مشتركا حتى يعود النفع على هذه الدول.

وأوضح أنه كان تم طرح مشروع السد في مبادرة حوض النيل، ونصت على إنشائه كسد مشترك بين السودان ومصر وإثيوبيا، وتشارك الدول الثلاث فيه، ودعا عبد المجيد إلى ضرورة العودة للاتفاق الثلاثي حتى يتم تنفيذ السد في الإطار المشترك.

جريدة الشروق

٥ أبريل: أعلن مستشار الرئيس السوداني ومسئول ملف دارفور د.غازي صلاح الدين، أن الوساطة القطرية حددت يوم ١٨ أبريل لختام جولة المفاوضات الحالية في الدوحة، وإصدار الوثيقة النهائية لسلام دارفور، وأكد التزام الحكومة السودانية بمناقشة موضوع الاستفتاء الإداري حول إقليم دارفور في مفاوضات الدوحة».

جريدة الأنباء

٥ أبريل: وقعت وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي المصرية عدة اتفاقيات مع نظيرتها السودانية بشان استصلاح واستزراع ١٥٠ ألف فدان بالسودان، حيث وافقت وزارتا الزراعة المصرية والسودانية، على دخول البرازيل كشريك ثالث في زراعة ٥ آلاف فدان بالقطن بمشروع شركة التكامل المصرية السودانية ضمن مشروع استصلاح ١٥٠ ألف فدان.

جريدة اليوم السابع

٥ أبريل: حددت الحكومة الانتقالية الصومالية مهلة ٩٠ يوماً لانتقال المنظمات الدولية إلى العاصمة الصومالية مقديشو، جاء ذلك في مؤتمر عقده رئيس الوزراء الصومالي محمد عبد الله (فرماجو) في مقديشو، انتقد فيه سلوك المنظمات الأجنبية التي تتخذ مقرا لها في نيروبي، كما اتهم المنظمات بتبديد المعونات التي تتلقاها باسم الصومال من المانحين الدوليين، والتي تبلغ أكثر من ٥٠٠ مليون دولار – على حد تعبيره- في أمور ثانوية قائلاً: «إن تلك الأموال لا تذهب إلى الشعب الصومالي ولا تنفق في مجالات التنمية والتعمير وخلق فرص العمل للشباب، بل تستهلك في السفريات والرواتب ولا تعود على المجتمع الصومالي بفائدة «.

الصومال اليوم

أفريقيا بالأرقام

قال مسؤول حكومي رفيع يوم الاثنين: إن جنوب إفريقيا تتوقع إبرام صفقات مع مشترين في السعودية والهند لتوريد نحو 100 ألف طن من فائض محصولها من الذرة قبل نهاية فبراير شباط، وتكافح جنوب إفريقيا – أكبر منتج للذرة في القارة الإفريقية – لإيجاد أسواق لنحو أربعة ملايين طن من الحبوب؛ بعدما جنت محصولاً ضخماً بلغ 12.815 مليون طن في موسم 2009 – 2010م هو الأكبر في ثلاثة عقود.

رويترز

تلقّت حركة الصادرات المصرية إلى السودان ضربة جديدة مفاجئة؛ بسبب قرار أصدرته وزارة التجارة السودانية بحظر استيراد 19 سلعة أساسية من جميع الدول بما فيها مصر. حمل القرار الوزاري رقم 6 لسنةم، 2011 وصدر يوم 16 يناير الحالي، وأُبلغ البنك المركزي السوداني به يوم20 يناير. تضمّنت قائمة السلع المحظورة: الأثاث بأنواعه، والأخشاب، والحيوانات الحية، والطيور، واللحوم الطازجة والمبردة، الأسماك، الحلويات، الدقيق ومنتجاته من خميرة ومكرونة وعجائن، الجلود الخام والمصنعة، جميع مصنوعات البلاستيك، البويات والدهانات، الألبان ومنتجاتها عدا لبن البودرة، المياه الغازية، الأشجار، الزهور، الأعشاب، المظلات والخيام، الألومنيوم ومنتجاته.

الوفد

قدّرت دراسة صادرة عن مكتب «منظمة الصحة العالمية» عدد المصابين بالربو في نيجيريا خلال الأعوام الخمسة الماضية بنحو 20 مليون مصاب، وذلك من واقع سجلات المراجعة الطبية في مستشفيات نيجيريا ومراكزها الصحية. وأشارت الدراسة إلى أن معدلات الإصابة بالربو تزيد في مناطق الشمال النيجيري، وكذلك في مناطق الجنوب الأعلى تلوثاً بالانبعاثات الصادرة عن صناعة النفط في منطقة دلتا النيجر، بينما تقل مستويات الإصابة بالربو لسكان مناطق وسط نيجيريا، وجاءت الدراسة في إطار مسح أجرته منظمة الصحة العالمية حول انتشار الأمراض التنفسية حول العالم خلال العام 2010م كشفت عن إصابة 300 مليون إنسان بالربو على مستوى العالم، وهو ما يؤدي إلى 250 ألف حالة وفاة سنوياً؛ إما بسبب الربو مباشرة أو بسبب الإصابة بمضاعفات إصابات مرضية تنفسية ذات صلة به.

اليوم السابع

أشارت دراسة مستقلة نُشرت نتائجها أمس؛ أن مؤشرات التنمية التي تشمل معدلات جرائم القتل ومعدلات التعليم في جنوب إفريقيا تظهر توجهاً إيجابياً، وقال المعهد الجنوب إفريقي للعلاقات العرقية (ساير) الذي أعدّ المؤشر: إن المؤشر الذي يتناول ستة مجالات يظهر أن معدلات جرائم القتل تراجعت بحوالي 8% من عام 2009م، بينما تراجعت الجرائم العنيفة الأخرى أيضاً، وإن يكن ذلك بشكل هامشي، وأظهر مؤشر التنمية في جنوب إفريقيا أن عدد الجرائم الخطيرة لكل مائة ألف شخص تراجع من 4313 إلى 4298، بينما تراجع عدد جرائم القتل لكل مائة ألف شخص من 37 إلى 34 شخصاً.

الرأي الأردني

بدأ البنك التجاري الكيني محاولة الاستفادة من الفرص التي في «جوبا» عاصمة جنوب السودان؛ بينما تستعد شركات أخرى لملاحقة الركب، وتضاعفت صادرات كينيا إلى جنوب السودان تقريباً خلال الفترة بين ٢٠٠٥م و ٢٠٠٩م مرتفعة إلى ١٢,٨ مليار شلن (١٥٧,٧ مليون دولار)؛ بعد أن كانت قيمتها ٦,٨ مليارات شلن؛ ويتاخم جنوب السودان سوق التصدير الرئيسية في أوغندا، واستورد بضائع قيمتها نحو ١٨٤,٦ مليون دولار من ثاني أكبر اقتصاد في شرق إفريقيا في ٢٠٠٩م؛ طبقاً لمجلس الترويج لصادرات أوغندا.

رويترز

دشنت جمعية رجال الأعمال المصريين «الشركة المصرية الإفريقية للاستثمارات»، بوصفها أول شركة متخصّصة في تقديم دراسات الجدوى الاقتصادية لدخول السوق الإفريقي، وذلك في احتفالية حضرها المهندس حسين صبور رئيس جمعية رجال الأعمال المصريين، والدكتورة فايزة أبو النجا وزيرة التعاون الدولي، والسفير رضا بيبرس نائب مساعد وزير الخارجية للشؤون الإفريقية، والسفير منجي بدوي سفير تونس بمصر، ومحمد كفافي الرئيس التنفيذي لبنك القاهرة، وعدد كبير من رجال الأعمال المؤسسين للشركة.

اليوم السابع

أعلنت «كوزموس للطاقة» أن عملية تقييم بئر «تونيبوا - ٣» أكّدت وجود كثافة عالية للغاز في خزانات الصخور الرملية عالية الجودة في حقل «ديب واتر تانو بلوك» في المياه الإقليمية لجمهورية غانا. وتؤكّد نتائج الحفر وسجلات البئر وعيّنات السوائل المستخرجة من البئر بالإضافة إلى عمق موقع البئر على الإمكانات الأساسية لثروات منطقة «تونيبوا الكبرى»، والتي تضم حقلي الغاز والنفط «تونيبوا - ١» و «تونيبوا - ٢»، إضافة إلى حقل «أوو» المجاور، والذي يحتوي على النفط الخفيف (أصبح اسمه حقل اينينرا). وتم حفر بئر «تونيبوا - ٣» بواسطة قناتين جانبيتين من أجل سبر مناطق مختلفة من حوض «تونيبوا»، حيث تم إجراء أول عملية حفر بهدف تقييم إمكانات منطقة تُعرف بضعف استجابتها الزلزالية، والتي صادفت طبقة كثافة غازية تبلغ حوالي ٩ أمتار (٢٩ قدماً)؛ لتتوافق بذلك مع النتائج المتوقعة.

الأنباء الكويتية

توقّعت خبيرة اقتصادية بارزة أن تشهد اقتصادات بلدان إفريقية عدة تحسّناً هذا العام، قائلة إن عام ٢٠١١م سيتيح فرصة لوجود معدّلات نمو تعادل تلك التي كانت قبل الأزمة العالمية. وقالت راضية خان - رئيسة قسم البحوث الإفريقية في بنك ستاندرد تشارترد -: «أعتقد أننا بصدد توقّع نمو بين ٦٪ و ٧٪، في عدد من اقتصادات إفريقيا.. وهذا هو التوقّع الرئيسي لنا».

Cnn

سوف يبدأ العمل الفعلي في طريق «حلفا - قسطل» الذي يربط بين شمال السودان وجنوب مصر، ويبلغ طوله ٣٠ كيلو متراً. وتفقّد عبد الوهاب عثمان وزير الطرق والجسور السوداني وفتحي خليل والي الولاية الشمالية وعدد من القيادات الطريق اليوم، وأكّد الوزير السوداني اهتمام وزارته بتنفيذ الطرق القومية وربط الولاية الشمالية بدول الجوار.

اليوم السابع

قالوا عن.. أفريقيا

«أمضينا وقتاً طويلاً نتحدث عن إفريقيا.. فإفريقيا كما تعلمون دولة تعاني الفقر وارتفاع الحرارة!».

الرئيس الأمريكي السابق جورج دبليو بوش

«قارة (إفريقيا) تعني كثيراً للبشرية؛ حيث إنها مكان ميلادها، ونقطه بدايتها، ومجرد كونك إفريقياً فهذا يعطيك نصيبك من الامتيازات كونك ابن (الأرض الأم)، وكون الإنسان الإفريقي عُرف عنه الصبر والإرادة والعزيمة، وكيفية الابتسامه في أحلك الأوقات وأشدّ المواقف».

هبة طلال - موقع صوماليلاند اليوم

«الدافع الأكبر لدى الدول المتقدمة، وبخاصة أوروبا، نحو احتواء الأوضاع في إفريقيا والحيلولة دون خروجها عن نطاق السيطرة؛ هو خوف أوروبا من تفجّر موجة نزوح أو هجرة غير مشروعة إلى الغرب، وخصوصاً عبر المتوسط، وهو ما فتئت أوروبا تعانيه على مدى السنوات الأخيرة».

أحمد مجاهد - نقلاً عن محلل سياسي غربي- بي بي سي

«إن لم يتم تغيير هذه القبائل السوداء في السنوات القليلة القادمة فإنهم سيصيرون محمديين؛ إذ هذه المنطقة منطقة استراتيجية لأغراض التبشير، إنها تمتد في منطقة شرق إفريقيا في منتصف الطريق بين القاهرة والكاب». ثم يقول: «إن كانت الكنيسة في حاجة إلى مكان لإيوائها فهو هنا لصد انتشار الإسلام، والقضاء على تعاليم النبي الزائف» (كذب، فهو صلى الله عليه وسلم النبي الحق).

القس (أرشيد كون شو) - عام ١٩٠٩م

«إن أول ما يتطلب العمل إذا كانت إفريقيا ستكسب لمصلحة المسيح؛ أن نقذف بقوة تنصيرية قوية في قلب إفريقيا لمنع تقدّم الإسلام».

المؤتمر الإرسالي العالمي بأدنبرة - عام ١٩١٠م

«إنه بتطور الكنسية المسيحية في الجنوب؛ فإننا مواجهون باللقاء المرتقب بين المسيحية السودانية والإسلام السوداني، إذ بتحرر الكنسية في الجنوب من عقدة العرق فإنها ستشعر بغبطة عندما تصبح الديانه الرسمية في الجنوب، وإنه لمن واجبنا في الشمال الإعداد لذلك اليوم، وسنسعى لذلك عن طريق: تأسيس مراكز مسيحية في كل الأراضي الحدودية التي يتصل فيها الإسلام بالوثنية، وفي ديار الإسلام، حتى تصير للمسيحية في الجنوب نقاط ارتكاز حينما تندفع في اتجاه الشمال».

رئيس أساقفة الكنسية الإنجليزية في الأربعينيات ترمنجهام

«تحاول الكنيسة السودانية أن تستند إلى مقاومة الإسلام مقاومة إيجابية، أما المقاومة السلبية فهي عند الصفوة الجنوبية من خريجي مدارس الإرساليات تمثّل واجباً دينياً مسيحياً».

الكاتب الإنجليزي (ساندرسون)

● هاجم مسلحون كنيسة في مايدوغوري شمال نيجيريا، التي شهدت حوادث مشابهة أسفرت عن مقتل عشرات خلال الشهور الماضية. وقال قائد الشرطة محمد جنجيري أبو بكر: «هاجم مسلحون مجهولون كنيسة في حي غوماري بمايدوغوري، ورد الجنود بإطلاق النار»، علماً بأن ثلاثة أشخاص سقطوا في هجمات شُنّت على ثلاث كنائس عشية عيد الميلاد العام الماضي في مايدوغوري التي تشهد تصاعداً في أعمال العنف بين المسلمين والمسيحيين.

دار الحياة – ١٧ فبراير ٢٠١١م

● قال مجلس الكنائس العالمي: إن الأزمة السياسية التي حلّت بدولة مدغشقر عام ٢٠٠٩م ساهمت في تشويهها. وأكّد المجلس العالمي أنه قبل عامين كانت جزيرة مدغشقر موطناً للعديد من الجنسيات العالمية، بينما عندما سقطت في أزمتها السياسية منذ الإطاحة بالرئيس السابق مارك رافالومانانا ومغادرته إلى جنوب إفريقيا من قبل أندريه راجولينا؛ تم تقسيم الأمة وتهدّدت وحدة الكنيسة. وأشار المجلس إلى أن ما يقرب من ٤٥٪ من سكان مدغشقر مسيحيون، فيما يتساوى البروتستانت والكاثوليك تقريباً في العدد. ولفت المجلس إلى أن الوضع في مدغشقر يعد مثالاً على تورّط الكنائس في جميع أنحاء العالم في القضايا السياسية بما تحمله من عداء وعنف.

وقال المجلس إن الصراع بين السياسة والدين ليست بظاهرة جديدة بالنسبة إلى الكنيسة في مدغشقر.

اليوم السابع

● قام المكتب التعاوني للدعوة والإرشاد بحي الروضة بالرياض، بالتعاون والتكامل الاستراتيجي مع سفارة المملكة العربية السعودية بجنوب إفريقيا، بتوزيع الآتي:

– الإصدار الإنجليزي الأول لغير المسلم: حيث طبع أكثر من (٥٠,٠٠٠) سي دي، وهو خاص لمستخدم الجوال، حيث يحتوي على تطبيقات ومرئيات وصوتيات مميزة.

– (٢٠,٠٠٠) سي دي: يحتوي على ملفات صوتية ومرئية وكتب الكترونية؛ بعنوان (اكتشف الإسلام Explore Islam).

– (٥٥,٠٠٠) نسخة: من كتاب (الإسلام هو).

– (٥٥,٠٠٠) نسخة: من كتاب (الدين الصحيح).

– (٥٥,٠٠٠) نسخة: من كتاب (الدليل المختصر).

– (٥٥,٠٠٠) مطوية: بعنوان (مقدمة إلى الدين الإسلامي).

● وزّعت «الندوة العالمية للشباب الإسلامي» كميات من الكتب الإسلامية والثقافية في كل من جمهوريتي النيجر وجامبيا بغرب إفريقيا، وذلك في إطار جهودها للتعريف بالإسلام، وتعميق ثقافة الشباب المسلم، وتلبية الطلبات التي ترد إليها من الخارج بحثاً عن الكتب والمراجع الإسلامية. وشمل التوزيع: القرآن الكريم، ومختصر تفسير الطبري، ورياض الصالحين، والسيرة النبوية، وتعريف عام بدين الإسلام، وتعليم الصلاة، وصور من حياة الصحابة.

وفي جامبيا؛ جرى توزيع هذه الكتب في حفل كبير حضره عدد من المسؤولين الجامبيين، والعديد من الدعاة والشيوخ ومديري المدارس القرآنية والحفّاظ. وعبّر المتحدّثون في الحفل عن شكرهم للندوة العالمية للشباب الإسلامي، وما تقوم به لصالح الشباب في إفريقيا، مؤكّدين

أن جهودها لا تخفى على أحد، وأن مشروعاتها وبرامجها منتشرة في معظم دول غرب إفريقيا؛ كالمدارس ومراكز التدريب والمساجد والآبار وغيرها.

نسيج الإسلامية – ٢ مارس ٢٠١١م

● أكّد الباحث د. عمر عثمان البكر أن هناك جهداً يُبذل لتكوين الدول الشيعية الإفريقية، والتي هي الآن تحت طور التكوين في كلٍّ من السودان وجيبوتي وجزر القمر، وفي دول أخرى تقع في الغرب الإفريقي، وبيّن أن نشاطها بائن للعيان وفي وضح النهار، حيث إنه قد ولّى زمن التخفي والتقيّة، مضيفاً أنه لا شك أن هذا مشروع سياسي كبير، وخطره داهم إذا ما تم.

منتديات الأزد

● قُتل عشرة أشخاص، في مواجهات بين عشيرتين جنوبيتين في ولاية جونقلي جنوبي السودان؛ على خلفية نزاع بينهما حول بناء كنيسة جديدة في المنطقة. وقال محافظ مقاطعة تويج شرق داو اكوج جورك: «اندلع القتال بين عشيرتي داوييك وايوال على إثر خلاف بينهما على بناء كنيسة جديدة، وأدّى القتال إلى مصرع عدد من الأشخاص وجرح آخرين، ولكن الآن الأوضاع في المنطقة هادئة»، وأفاد شهود عيان بأنهم شاهدوا عشر جثث في منطقة القتال بين العشيرتين. ورفضت الكنيسة الإنجليكانية التي تتبع لها الكنيسة التعليق على الحادث.

المرصد الإسلامي لمقاومة التنصير

● قال وزير خارجية نيجيريا: إن شحنة الأسلحة الإيرانية التي ضبطتها بلاده العام الماضي وكانت مخبّأة في حاويات مواد بناء، وقالت طهران آنذاك إنها جزء من اتفاق تجاري مع جامبيا، قد جرى تصديرها بشكل غير قانوني بغضّ النظر عن وجهتها. وأبلغت نيجيريا مجلس الأمن الدولي في نوفمبر تشرين الثاني بشأن شحنة الأسلحة الإيرانية؛ لما قد تمثله من انتهاك للعقوبات التي فرضتها الأمم المتحدة على طهران بسبب برنامجها النووي.

رويترز – ٢٤ فبراير ٢٠١١م

● وقال سفير إيران في نيجيريا حسين عبد الله: «قيمت الأجهزة الأمنية في بلادكم هذه الحاويات، أطلعتهم رسمياً على أن هذه الإرسالية من الأسلحة لم تكن موجهة لنيجيريا.. كانت موجهة لبلد آخر معروف لديكم، وهو جامبيا». ودفع الإيراني عظيم أدهجاني ورجل الأعمال النيجيري علي عثمان عباس جيجا ببراءتهما في محكمة بـ «لاجوس» الأسبوع الماضي من اتهامات باستيراد أسلحة نارية محظورة.

رويترز

● أعرب «بنديكتوس السادس عشر» عن «قلقه الكبير من التوتّر» الذي تشهده دول عدة في إفريقيا وآسيا؛ قائلاً بعد القداس: «أتابع باستمرار وبقلق التوترات التي تشهدها هذه الأيام دول عدة في إفريقيا وآسيا»، داعياً إلى إيصال – ما أسماه – روح المسيح واحترام التسامح. وذلك خلال تأبينه للوزير الباكستاني الكاثوليكي المطالب بتعديل قانون ينزل عقوبة الإعدام بحق من يدان بالإساءة للإسلام، والذي لقي مصرعه في الثاني من مارس في إسلام آباد بالرصاص من قبل مجهولين.

اليوم السابع

ذاكرة التاريخ

مآسي ليبريا:

في عام ١٨٢٧م قامت أمريكا بتأسيس مستعمرة ليبيريا على الساحل الغربي لإفريقيا؛ لتنقل إليها ستة وأربعين ألف إفريقي من أبناء الزنوج الأفارقة بأمريكا، وقامت ببناء عاصمتها مونروفيا؛ لتكون ليبيريا هي نقطة الانطلاق لاحتلال الأراضي الإسلامية بغرب القارة وتنصير أهلها، فقامت باحتلال الساحل، وحصرت أهلها في المناطق الداخلية.

وفي عام ١٨٤٧م أُجْبِرَ المسلمون على استخدام اللغة الإنجليزية، كما أُجْبِرُوا على تغيير أسمائهم الإسلامية إلى أسماء إنجليزية، وطُبِّق عليهم الدستور الأمريكي، وقد كان الزنوج القادمون من أمريكا هم المسيطرون على الحُكْم.

ولكن في عام ١٩٨٠م قاد الرئيس صمويل - وهو من السكان الأصليين - انقلاباً عسكريًّا أنهى به فترة احتكار الزنوج الأمريكان للسلطة، إلا أن تشارلز تيلور - وهو زنجي أمريكي - أعلن تمرّده عليه.

وقوع الكارثة:

في مساء يوم ٢٤ من ديسمبر ١٩٨٩م قامت «عصابة تشارلز تيلور» بقتل مائة ألف مسلم شرَّ قتلة، وأحرقت ٧٥ من الدعاة والأئمة بصبِّ البنزين عليهم، كما قاموا بقطع آذان المؤذِّنين وألسنتهم وهُمْ أحياء، وتشريد ٧٠٠ ألف مسلم أُجْبِرُوا على تَرْك ديارهم وأموالهم، وهُدِّمت المساجد والمدارس الإسلامية التي كان عددها قبل المذبحة ٧٢٠ مسجداً، و ١٥٠ مدرسة ابتدائية، و ٤٥ مدرسة ثانوية.

وفي عام ١٩٩٠م تعرَّض المسلمون لحرب إبادة أخرى، حيث ركَّز «رجال تشارلز» على القرى ذات النشاط الإسلامي المزدهر، وقتلوا مَن فيها بالرصاص أو السكاكين المسمومة، وقد فرَّ مَن بقي منهم على قيد الحياة إلى غينيا وسيراليون.

وبعد أن انتهت «عصابة تشارلز تيلور» من قتل المسلمين في ليبيريا دخلت سيراليون لاستكمال خُطَّتها في قَتْل مَن فرَّ إليها من المسلمين، ومِن الذين استُشهدوا «الشيخ باه» رئيس المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية. وقد عاونت غينيا اللاجئين بشكل حسن، ونظرت إليهم على أنهم إخوة في الدين، أما باقي المسلمين في أنحاء العالم فلم يُعْطُوا القضية الليبيرية حقَّها من العناية!

وقد فجَّرت هذه الأفعال رُوح الجهاد الإسلامي، حيث توحَّدت الصفوف، وانتظم الكثير من الشباب المسلم في الجهاد، وتتوَّج هذا الأمر بتأسيس حركة «إنقاذ مسلمي ليبيريا» التي تُمثِّل جميع المسلمين على الصعيد السياسي.

وبدأت حركة الإنقاذ عملياتها الجهادية في ١٥ من صفر ١٤١٢هـ، وبدأت انتصاراتها تتحقق باستعادة الكثير من المناطق التي كانت تحت سيطرة «عصابة تشارلز تيلور»، وحاول النصارى التصدي لرُوح الجهاد، وإغداق الأموال على الكنائس للقيام بحملات صليبية مكثَّفة، ولكن نتج عن مكرهم هذا تجدُّد القتال، وعودة الكثير من اللاجئين إلى غينيا.

ومن المؤسف أن دور المسلمين في إنقاذ إخوانهم في غرب إفريقيا ضئيل، يقتصر على بعض المنظمات الإغاثية التي تقدِّم جهد المقل، بينما ترتبط مواقف حكومات الدول الإسلامية بالمواقف الغربية التي لا تُريد تدخُّلاً من أحدٍ سواها في هذه البقاع؛ لكي تستطيع إتمام مخططاتها لاستئصال الإسلام منها!

وبعدُ؛ فهذه قصة المسلمين في ليبريا، وهي قصة حافلة بالدروس والعِبَر، فضلاً عن المسؤولية التي تُلقيها على عاتق المسلمين الآن من أجل الوقوف بجانب إخوانهم هناك!

المجتمع الإسلامي المعاصر في إفريقيا: د. جمال عبد الهادي - أ. علي لبن

أبرزت «صحيفة هآرتس الإسـرائيلية» احتفال الإسرائيليين بانفصال السودان على ضفـاف النيل، وعرضت حواراً مع أحد هؤلاء، وهو الملياردير الأيرلندي «دان إيبو» خلال الحفل الذي حضرته. وأكّد «إيبو» أنه يأمل في أن يجد الكثير من الاستثمارات المفيـدة له مع الانفصال المقبل للجنوب السـوداني، خصوصاً في ظل الإمكانات المتميزة التي يتمتع بها الجنوب السـوداني؛ من مـوارد بترول ومياه وموارد طاقة. وأكد أن الإعلان عن دولة الجنوب لا يعني بأي حال من الأحوال الاستغناء عن دولة الشمال؛ موضحاً أن الإمكانات السياسية أو الاقتصادية أو حتى العسكرية للجنوب؛ لا تؤهله للاعتماد ذاتياً على نفسه، ولا بديل عن الاعتماد على الشمال.

الأهرام اليوم السودانية

رفع يمني دعوى ضد جيبوتي أمام لجنة إفريقية لحقوق الإنسان؛ لنقله عام ٢٠٠٣م واسـتجوابه في هذا البلـد الصغير بالقرن الإفريقي بطلب مـن وكالة المخابرات المركزية الأمريكية، حسـب ما جاء في نص الدعوى. وكان محمد الأسد (٥١ عاماً) يقطـن مع عائلته في تنزانيا منذ عام ١٩٨٥م، عندما اعتُقل وأُرسـل بالطائرة إلى بلد مجهـول عرف فيما بعد أنه جيبوتي. وقد أمضـى ١٥ يوماً بمفرده في زنزانة ضيّقة، وخضع لعدة جلسـات استجواب من قبل امرأة قالت إنها أمريكية، ومن قبل رجل جيبوتي. وجاء في نص الدعوى أنه في كل مرّة كانت تُنزع ثيابه بقوة، ويتعرض لتفتيش مهين، ثم يلبس ثيابه مجدداً، وتُعصب عيناه وتُسـد أذناه ويُمدد على أرض الطائرة. وقد نُقل الأسـد بعد جيبوتي وسـجن في ثلاثة سجون سريّة أمريكية في نقاط مختلفة، وخرج من السجن ٢٠٠٦م، ولم يلاحَق بعدها في أي تهمة إرهابية.

الشرق الأوسط

قـال ثابو مبكي رئيس دولة جنوب إفريقيا السـابق – في رسـالة وجّهها للمحفل المركزي للبهائيين –: إن مرور خمسـين عاماً على تأسيس محفلكم لشهادة واضحة على ثباتكم وإخلاصكم، وعلى الدور الحيوي الذي قمتم، ولا شك بأنكم ستستمرون بالقيام به؛ من أجل نشـر الوحدة والتفاهم في وطننا المحبوب؛ جنوب إفريقيا. إن مشاركتكم الفعالة في هذا المجال، ومن ضمنها المشاركة الفعالة للمحفل المركزي للبهائيين في جنوب إفريقيا في اجتماع القادة الدينين الوطني، أسهمت بشكل هائل في حلول عصر من الأمل في دولتنا.

مدونة «وجهة نظر»

جمهورية غانا

عُرفت غانا قديماً باسم «ساحل الذهب»، ونالت استقلالها عن بريطانيا في ٦ مارس ١٩٥٧م، بعد مرحلة من الكفاح والنضال، قادها الزعيم الغاني «كوامي نكروما» الذي استطاع أن يقود بلاده إلى التحرر.

■ الموقع:

تقع غانا في غرب القارة الإفريقية، تشترك في حدودها مع عدد من الدول المجاورة، فتحدّها من الشمال بوركينا فاسو، ومن الغرب ساحل العاج، ومن الجنوب خليج غينيا، ومن الشرق توجو.

■ معلومات عامة عن غانا:

المساحة: تبلغ مساحة غانا ٢٣٩،٤٦٠ كم٢.

عدد السكان: يبلغ عدد السكان ٢٢,٩٣١,٢٩٩ نسمة.

العاصمة: أكرا.

اللغة: اللغة الإنجليزية هي اللغة الرسمية للبلاد، هذا بالإضافة لعدد من اللهجات المحلية.

العملة: سيدي.

الديانة: نسبة المسلمون من إجمالي السكان: ٣٥٪ (في نظر المسلمين)، وأما التوزيع الرسمي للسكان: ٦٣٪ نصارى، ٢١٪ وثنيون، ١٦٪ مسلمون.

الموارد: من أهم الموارد الطبيعية في غانا: الذهب والأخشاب والألماس والبوكسايت والمنجنيز والأسماك والطاقة المائية.

■ نظام الحكم:

نظام الحكم في غانا جمهوري، رئيس الجمهورية يشغل منصبي رئيس الدولة ورئيس الحكومة.

■ نبذة تاريخية:

خضعت غانا للاستعمار البريطاني لسنوات طويلة بلغت أكثر من ٦٠ عام، وذلك في الفترة ما بين ١٨٩٦ – ١٩٥٧م، وكانت غانا هي أول المستعمرات التي حصلت على استقلالها، ومع إعلانها للاستقلال قامت بتغيير اسمها من «ساحل الذهب» – الاسم الذي أطلقه عليها الاستعمار البريطاني – إلى «غانا».

تمكّنت غانا من الحصول على استقلالها بعد مرحلة من الكفاح والنضال، قادها كوامي نكروما الذي بدأ حركة التحرر الوطني من خلال «مؤتمر ساحل الذهب الموحّد» الذي قام بقيادته، حيث أصبح أميناً عاماً له، وعمل نكروما كثيراً من أجل استقلال بلاده، وأصبح أول رئيس لغانا بعد الاستقلال.

■ أهم المدن:

العاصمة: أكرا، تعد أكبر المدن بالدولة ومركزها الإداري والاقتصادي.

كوماسي: يُطلق عليها «المدينة الحديقة»؛ نظراً لما تضمّه من سلالات نادرة من الزهور والنباتات، وتعد كوماسي العاصمة الثانية للبلاد.

مدينة سيكوندي: تعد أول ميناء حديث في غانا.

■ انتشار الإسلام في غانا:

من المعروف أن العرب في القرن الثامن الميلادي قد وصلوا إلى شمال إفريقيا، ونشروا الإسلام فيها، وقد قاموا بعدة غزوات لأرض غانا، ومع أن أغلب هذه الغزوات لم تنجح فإنها تركت بصماتها على تلك القبائل، فسرعان ما انتشرت المبادئ الإسلامية بين جميع أفراد قبائل السونتيك وعشائرها وأصبحت دولة إسلامية منذ عام (٤٧٠هـ - ١٠٧٦م)، وانتشرت المساجد في جميع أرجاء المملكة. وهكذا دخل الإسلام إلى «أرض الذهب» بالطريق السلمي دون غزو حربي، وفي حقيقة الأمر إن إمبراطورية غانا في ذلك الوقت كانت على درجة كبيرة من القوة العسكرية، بل يمكن القول بأنها كانت أكبر قوة حربية في إفريقيا في ذلك الزمن.

وعن وصول الإسلام للجنوب؛ فقد اتجهت جماعات من قبائل الماندي نحو الجنوب، وأسست إمارة «جونغا» في أراضي شمال شرقي غانا اليوم، وذلك في نهاية القرن العاشر الهجري، وكانت أعداد كبيرة من المسلمين بين أفراد هذه القبائل، وكانوا يؤلِّفون جزءاً من حاشية مؤسس هذه الدولة وهو «جاكابا»، كما أنهم كانوا دعامته في حروبه ضد أعدائه، ويقودهم قائد يُدعى محمد الأبيض، وانقسمت هذه الدولة بعد وفاة مؤسسها بين ولديه، فاتخذ كل من هذين الولدين إماماً لنفسه من أبناء محمد الأبيض، ويبدو أن أثر المسلمين كان واضحاً على هذه الدولة إذ كانت كتابتهم باللغة العربية.

ثم جاءت جماعة أخرى من قبائل الماندي أيضاً تتحدث لغة الدوغامبا، وذلك في منتصف القرن الحادي عشر، واستقرَّت في شمال شرقي دولة غانا اليوم، وأسست مدينة يندي، ونشرت الإسلام بين قبائل الدوغامبا، وربما كانت بعض بطون قبائل الهاوسا معها، وعاونتهم على نشر الإسلام.

وفي بداية القرن الثاني عشر توغَّل التجار المسلمون من قبائل الهاوسا والبورنو نحو الجنوب للحصول على الكولا، ونشروا الإسلام بين قبائل الدوغامبا في القرن الثالث عشر، وغدا أكثر أفراد هذه القبائل من المسلمين، وحرصوا على استقدام الأئمة من المناطق الشمالية، وفي الوقت نفسه أخذ الإسلام طريقه إلى قبائل المامبروسي، وغَدَتْ مدينة غامباغا مركزاً إسلاميّاً، وكان لكل قبيلة من قبائل الشمال هذه إمارة خاصة، فكانت هناك (إمارة جونغا)، و (الدوغامبا)، و (المامبروسي)، و (وو)، وكلها في شمال دولة غانا اليوم.

أما وسط غانا؛ فقد وصل إليه الإسلام عن طريق تجار الهاوسا، والفولاني، والبورنو، وانقلبت بعض المدن إلى مراكز تجارية، مثل مدينة سلاغا، وهذا ما جعل الحياة الاقتصادية تزدهر لدى قبائل الأشانتي في النصف الثاني من القرن الثاني عشر، ومع بداية القرن الثالث عشر وصل الإسلام إلى مدينة كوماسي.

■ واقع الإسلام في غانا:

نسبة المسلمين في غانا فيها خلاف بين المسلمين ومصلحة الإحصاءات الرسمية؛ ففي التعداد العام للسكان في عام ٢٠٠٠م ذكرت مصلحة الإحصاءات الحكومية أن نسبة المسلمين من إجمالي السكان ١٦٪، لكن المسلمين لا يوافقون على هذا الرقم، واستنكروه في كل

وسائل الإعلام المرئية والمقروءة والمسموعة، وذكروا أن عدد المسلمين لا يقل عن ٣٥٪، وهذا الذي يراه المنصفون صواباً؛ إذ ما من مدينة أو محافظة أو مركز أو قرية في غانا إلا وبها عدد كبير من السكان المسلمين في كل أقاليم الدولة!

■ **أما عن أحوال المسلمين في غانا:**

تعاني المجتمعات الإسلامية في إفريقيا عدة أمور، لم يسلم منها مسلمو غانا، ومن ذلك: الجهل والفقر، وهما من أخطر مداخل المنصّرين لتحويل المسلمين عن دينهم، كما تبين في أنشطة المؤسسات المعادية للإسلام. والمقصود بالجهل نسبيّاً هنا الجهل بتعاليم الإسلام؛ إذ إن الوعي بتعاليم الإسلام لدى كثير من المسلمين يعد ضعيفاً جدّاً؛ بل السواد الأعظم، ولا سيما الأرياف، يجهلون ما يعرف عن الدين بالضرورة؛ مما أدى إلى تمكّن أصحاب المذاهب الهدّامة، كالشيعة والقاديانية، في تغيير اعتقاد كثير من المسلمين، وانتشار البدع والخرافات في أوساط المسلمين.

ومع ذلك؛ فقد بدأ الإسلام ينتشر بشكل ليس له مثيل، فالإسلام هو أسرع الديانات انتشاراً في البلاد.

■ **المؤسسات الإسلامية العاملة في غانا:**

توجد في غانا بعض المؤسسات الإسلامية، وهي على قسمين: مؤسسات إسلامية محلية، ومؤسسات إسلامية من خارج الدولة.

■ **المؤسسات الإسلامية المحلية، ومن أبرزها:**

١ - المجلس الإسلامي للتنمية والخدمات الإنسانية: ويعمل في مجالات: بناء المساجد، حفر الآبار، بناء العيادات الطبية، بناء المدارس.

٢ - المجلس الأعلى للدعوة والبحوث الإسلامية: ويعمل في مجال الدعوة والتعليم.

٣ - مكتب أهل السنة والجماعة: ويعمل في مجال الدعوة.

٤- جمعية إقرأ للتعليم والتنمية.

٥- جمعية الفردوس: وهي وريثة المنتدى وشريكته.

■ **المؤسسات الإسلامية الخارجية، وهي:**

١ - جمعية العون المباشر: وتعمل في مجالات: بناء المساجد، حفر الآبار، كفالة الأيتام، كفالة الدعاة، خدمات اجتماعية موسمية؛ كإفطار الصائم والأضاحي ومخيمات طبية مجانية.

٢ - جمعية إحياء التراث الإسلامي: وتعمل في مثل مجالات العون المباشر.

٣- المنتدى الإسلامي: سجّل المنتدى رسميّاً في غانا في السادس والعشرين من مايو عام ١٩٩٣م.

■ **المصادر:**

١ - دليل الدول الإفريقية، د. محمد عاشور مهدي - معهد البحوث والدراسات الإفريقية.
٢ - موسوعة ويكيبيديا.
٣ - موقع قصة الإسلام.
٤ - شبكة الإعلام العربية.

فعـــاليات

❊ انطلق الملتقى التربوي لحفّاظ القرآن الكريم في دول جنوب إفريقيا وشـــرقها، في «كيب تاون»، يوم الجمعة ٢١ يناير، واستمرت فعالياته إلى ٢٤ كانون الثاني/ يناير. وقام بتنظيم الملتقى المنظمة الإســـلامية للتربية والعلوم والثقافة «إيسيسكو»، بالتعاون مع الهيئة العالمية لتحفيظ القرآن الكريم التابعة لرابطة العالم الإسلامي، وبالتنسيق مع إدارة شؤون القرآن الكريم بمجلسٍ القضاء الإسلامي في جنوب إفريقيا. وشـــارك في هذا الملتقى التربوي اثنان وعشـــرون مندوبا؛ من جنوب إفريقيا وملاوي وأوغندا وكينيا وتنزانيا وإثيوبيا وجزر القمر وموزمبيق وجيبوتي وبورندي والصومال وناميبيا. ويهدف هذا الملتقى التربوي إلى تكريم حفاظ القرآن الكريم، والارتقاء بمســـتوى الدرس القرآني، من خلال التنظيم والتخطيط والتطوير والمتابعة والتقويم للمؤسســـات القرآنية، والاســـتفادة من تجاربهـــا الناجعة في تعليم القرآن الكريم، وبيان طرق تحفيـــظ القرآن الكريم وتقويمها وتطويرها والارتقاء بها.

المنار - ٢٤ يناير ٢٠١١م

❊ حذّر الدكتور الســـيد فليفل، عميد معهد الدراسات والبحوث الإفريقية بجامعة القاهرة الأسبق، من خطورة انفصال جنوب السودان على أمن مصر والبلدان الإفريقية المجاورة للسودان.

جاء ذلك في كلمته أمام الندوة التي عقدها مركز بحوث الشـــرق الأوســـط والدراسات المستقبلية بجامعة عين شـــمس، وكانت تحت عنوان: «تداعيات انفصال جنوب السودان على مصر وإفريقيا»، وشارك فيها نخبة من الأكاديميين والخبراء والإعلاميين.

وعن تدخّل إســـرائيل في عملية الانفصال؛ قال فليفل: منذ عقد الخمســـينيات تســـلّلت الأصابع الإسرائيلية الصهيونية إلى جنوب السودان وآثرته على شماله، وكانت وراء نشوب حرب أهلية فيما بينهمـــا عقـــوداً طويلة انتهت بقتل أعداد كبيرة، وهجرة أكثر من ثلاثـــة ملايين. وعن دور الولايات المتحـــدة أوضح أن أمريـــكا قدّمت من عام ٢٠٠٥م إلى الآن أكثر من ســـتة مليارات دولار لجنوب الســـودان؛ لبناء بنيته التحتية وتسليح جيشه. وتهدف إســـرائيل ومعها أمريكا من انفصال جنوب السودان؛ إلى قطع شـــوط أكبر في مخطط التفتيت والسيطرة على ثروات الجنوب من نفط ومياه النيل.

محيط - ٢٦ يناير ٢٠١١م

❊ نظّم «مركز الإمارات للدراســـات والبحوث الإســـتراتيجية» محاضرة حول «التداعيات الإقليمية والدولية لاســـتفتاء جنوب السودان»، قدمها الدكتور إبراهيم النور أستاذ العلوم السياسية بالجامعة الأمريكية في القاهرة. واســـتعرض المحاضر المراحل التاريخية التي مرّ بها السودان منذ حصوله على الاستقلال، وصولا إلى الاستفتاء حول انفصال الجنوب.

وتطـــرّق الدكتور إبراهيم النور إلى التحديات التي تواجـــه الدولة الوليدة، ومنها تحديات بناء دولة الجنوب من الصفر، وإشـــكالية تحويل الجيش الشـــعبي إلى مؤسسة عسكرية نظامية، إضافة إلى التحديات التي تواجه الاقتصاد الجنوبي كحيازة الأراضي القائمة على القبلية الجماعية (الحواكير)؛ بجانب المشـــكلات الأخرى كالصحة والتعليـــم، وبناء توازن يتجاوز الهيمنة الإثنية، ثم الشـــفافية والكفاءة في إدارة موارد النفط.

ونفـــى صحة ما يتردد حول عدم حاجة جنوب الســـودان إلى مياه النيل للـــري لاعتماده على مياه الأمطار.. لافتاً إلى أن جنوب السودان يتعرض للجفاف لمدة أربعة أشهر في العام..

وكالة أنباء الإمارات - ٢٧ يناير ٢٠١١م

فعـــاليات

❋ أقام مركز الملك فيصل للبحوث وللدراســـات الإسلامية؛ ندوة علمية بعنوان: « العلاقات العربية الإفريقية- الواقع وآفاق المستقبل» بتاريخ ٢٨/ ٣/ ٢٠١١م، وتناولت الندوة – التي حاضر فيها بعض الأكاديميين الأفارقة- أربعة محاور؛ المحور الأول: « البعد التاريخي للعلاقات العربية – الإفريقية، مع الإشـــارة إلى القرن الإفريقي» وكان المتحدث هو الأستاذ الدكتور/ حسن مكي، مدير جامعة إفريقيا العالمية – الخرطوم.

كما تناول المحور الثاني « المتغيرات السياسية في العلاقات العربية – الإفريقية» ألقاه الأســـتاذ الدكتور/ صالح أبو بكر علي، عميد كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية- جامعة آدم بركة – تشاد.

وتناول المحور الثالـــث «الرهانات الثقافية في العلاقـــات العربية – الإفريقية» وكانت الورقـــة للدكتور/ الخضر عبد الباقي محمد، أســـتاذ الإعلام- جامعة الإمام محمد بن سعود، ومدير المركز النيجيري للبحوث العربية.

والمحـــور الرابع والأخير « آفاق المســـتقبل في العلاقـــات العربية – الإفريقية» للدكتور/ عبد الرحمن كان، أستاذ التاريخ الحديث جامعة داكار – السنغال.

كمـــا كان هناك العديد من المداخلات والمشـــاركات عبـــر العديد من المهتمين بالشأن الإفريقي.

❋ أقامـــت مجلة قراءات إفريقية حلقة نقاش بعنوان « الجامعات الإســـلامية في إفريقيـــا ودورها في التنمية»، وذلك في يوم الخميس ٣٠/ ٣/ ٢٠١١م، حضر الحلقة عديـــد من الأكاديميين الأفارقة منهم؛ الأســـتاذ الدكتور/ حســـن مكي، مدير جامعة إفريقيـــا العالمية – الخرطوم، والدكتور عثمان أبو زيد عثمان، مستشـــار في رابطة العالم الإســـلامي، والدكتور ربيع الحاج، مســـئول لجنة إفريقيا فـــي الندوة العالمية للشـــباب الإســـلامي، والدكتور عبد الله بمبا، كلية التربية – جامعة الإمام محمد بن سعود، والأستاذ الدكتور/ صالح أبو بكر علي، عميد كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية -جامعة آدم بركة- تشـــاد، والدكتور/ الخضر عبد الباقي محمد، أســـتاذ الإعلام- جامعو الإمام محمد بن ســـعود، ومدير المركز النيجيري للبحوث العربية، والدكتور/ عبد الرحمن كان، أســـتاذ التاريخ الحديث جامعة داكار – الســـنغال، والدكتور بيان صالح حسن، باحث في الرئاسة العامة للإفتاء، والأستاذ محمد عبد المعروف محمد، مساعد المدير للموارد- جامعة إفريقيا العالمية- الخرطوم. تطرقت الحلقة للنقاش حول واقع الجامعات الإســـلامية في إفريقيا؛ من حيث البنية التحتية، ودور الأساتذة، ومستوى الخريجين، ودور هذه الجامعات في التنمية في القارة، وكذلك أفق التطوير، ومستقبل الجامعات.

الأدب العربي الإفريقي بين الأصالة الإسلامية والمتعة الفنية

دراسة في الإنتاجات العلمية من خلال المخطوطات الإسلامية الإفريقية

د. يوسو منكيلا(*)

لقد عـــرف علماء القـــارة الإفريقية فضل اللغة العربية، لغة القرآن الكريم، واجتهدوا في دراستها، ومنها تدرّجوا إلى تعلّم علوم هذه اللغة وفنونها الأدبية، هكذا كان النظام التعليمي في إفريقيا قبل دخول التنظيمات للمدارس العربية في إفريقيا، وخصوصاً في القرون الماضية.

ونذكر - على ســـبيل المثـــال لا الحصر - من مســـاهمات علماء غرب إفريقيا في اللغة والأدب العربيين: «أســـلوب النـــداء في القرآن الكريـــم» للعالم الإفريقي الدكتـــور نجم الدين رجي، وكتـــاب «تحليل المعاني البلاغية لأدوات الاســـتفهام في القرآن الكريم» للدكتور محمود مندي يوسف، وكتاب «الاســـتعمالات الخاصة للضمائـــر في القرآن الكريـــم» للدكتور محمد الحـــاج معـــاذ، و «الأدب العربـــي الســـنغالي» للدكتور عامر صمب، وكتاب «المأدبة العربية» لزكريا إدريس أوبو حسين، و «الأدب الإسلامي» للأديب آدم الوري.

وغير ذلـــك من الكتب، والبحـــوث الكثيرة والمهمة في حيـــاة الحركة الأدبية في إفريقيا، وهو ما يدل على الاهتمام بأســـلمة المعارف، وكان جديراً للغة العربية أن تنال نصيب الأسد في تلك الحركة الفكرية.

ولقـــد وجدنا الحاجة ماسّـــة إلى التعريف بالإنتاج الأدبـــي العربي الإفريقـــي في القارة الإفريقية من خلال المخطوطـــات العربية[1]؛ علماً بـــأن مباحث هـــذا الموضـــوع محاولة للإســـهام في الأنشطة البحثية التي تسعى إلى جمع التراث العربي الإفريقي، كما أنها محاولة للإســـهام في تأصيل المراجع الأوّلية الخاصة بهذا التراث الإسلامي في إفريقيا بعامة، وفي الغـــرب الإفريقي بخاصة؛ حيـــث إن الميدان خصب، ومجال البحث واســـع، ويقع على عاتق أبنـــاء المنطقة مهمة البحـــث فيه قبل غيرهم من الباحثين الأجانـــب؛ لكونهم أعرف بالبيئة، وأقرب إلى مصادر العلم والأدب فيها.

■ مدخل إلى الأدب العربي الإفريقي:

دأب مؤرخو الأدب العربي على تقسيمه إلى عصور وأصول أدبية تيســـيراً لدراسته، ورصد ظواهـــره، وهذه العصور هي: العصر الجاهلي، عصر صدر الإســـلام، العصر الأموي، العصر العباسي، وحتى الأندلسي، وعصر الانحطاط، وأخيراً العصر الحديث.

(*) باحث بمعهد الأبحاث في العلوم الإنسانية جامعة عبدو مؤمن، وأستاذ الأدب والنقد العربي بالجامعة الإسلامية في النيجر.

(١) نشرت مجلة قراءات إفريقية مقال بعنوان "قراءة في المخطوطات العربية الإسلامية الإفريقية"، أ.محمد العقيد محمد أحمد، العدد السابع المحرم ١٤٣٢هـ.

لكنهم أغفلوا الأدب العربي المنتسب إلى القارة الإفريقية، فلم تحظ القارة الإفريقية – على جلالة قدرها في الشعر – بما تستحقه من اهتمام النقاد والدارسين، فهؤلاء الشعراء الذين يُعدّون من أغربة العرب[1] وكبار رواد الشعر العربي في إفريقيا في الأدب العربي، ويحتل شعرهم مكانة مرموقة بين شعراء العرب على مدى العصور الأدبية كلها، وعلى الرغم من هذه المكانة التي لا ينازعون فيها ظلّوا في نجوة عن اهتمام الدارسين العرب، حتى بعض الإفريقيين أنفسهم قديماً وحديثاً.

والذي يؤسف له أن العناية بالأدب الذي نشأ خارج البلاد العربية قليلة، بل تكاد تكون مثار العجب عند بعض الناس، فأنت إذا حدّثتهم مثلاً عن الأدب الإسلامي المكتوب في شبه القارة الهندية، أو القوقاز، أو كردستان، أو تركيا، أو النيجر بإفريقيا، أو غيرها من بلاد الإسلام، تعجّبوا لذلك، فإذا أنت زعمت لهم أن ذلك الأدب له من الأصالة والبيان والسلاسة ما يفوق في بعض الأحيان الأدب العربي المعاصر في البلاد العربية؛ كنت كأنك تحدثهم عن أساطير الأولين!

ومن المستغرب جداً عدم اهتمام العديد من العلماء والأدباء المبرزين في الأدب العربي بالأدب الإفريقي العربي، مثل شوقي ضيف الذي استطاع أن يستوعب تاريخ الأدب العربي، ويتحدّث عنه في مؤلفات جسام منذ عهود ما قبل الإسلام إلى عصر الدول والإمارات، لكنه لم يشغل باله بالأدب العربي الإفريقي الإسلامي، فنراه يتحدث عن عصر الدول والإمارات، وعن الحياة الأدبية في كل من المغرب وليبيا والجزائر وتونس وموريتانيا والسودان، دون التعرض لدراسة الجذور العربية الأخرى في الجزء الغربي من القارة الإفريقية من حيث الإنتاج الأدبي إلا ما جاء هفواً!

وعلى الرغم من ذلك؛ فإنه قد يُلتمس له ولأمثاله العذر في هذا التقصير الذي يبدو في حقيقته مؤسفاً عندما يصرّح غيره، كأحمد شلبي في كتابه (كيف تكتب بحثاً أو رسالة علمية)، بأن المشكلة في هذا التهميش تكمن في عدم وجود مادة علمية لائقة في درجتها المعرفية بالنسبة لهم بصفتهم باحثين، في حين يدعو أبناء المنطقة المثقفين باللسان العربي إلى مبادرة طيبة في حل الأزمة، واستئصال جذورها بكونهم أبناء تلك المناطق[2].

وبناء عليه؛ فقد أُجريت دراسات أدبية من قبل العلماء الإفريقيين الأجلاء في هذا المجال الثقافي العربي الإسلامي، حيث حاولوا أن يؤرّخوا لهذا الأدب في عصوره، كما هو الحال في الأدب العربي العربي، فعلى سبيل المثال في عام ١٩٦٧م كتب الشيخ آدم عبد الله الألوري كتاباً سمّاه «مصباح الدراسات الأدبية في الديار النيجيرية»، وفيه قسّم عصور الأدب العربي في نيجيريا إلى خمسة عصور: العصر البرناوي والعصر المغيلي والعصر الونغري والعصر الفلاني والعصر الإنجليزي؛ على غرار تقسيم العصور الأدبية العربية بتصرّف، فهو حسب ما وصل إلينا من الدراسات، أو بناء على المصادر والمراجع المتوفرة التي تناولت مثل هذا الموضوع، يُعد أول من حاول أن يؤرّخ

(١) ينظر لهذه الكلمة في: إبراهيم الكانمي: أنموذج مبكر للتواصل الثقافي بين المغرب وبلاد السودان، محمد بن شريفة، منشورات معهد الدراسات الإفريقية بالرباط، ص ١٧.

(٢) الأدب العربي النيجري ومؤثرات الاستعمار الفرنسي في مجرى تطوره، د. يوسو منكيلا، ٢٠٠٩م.

للأدب العربي الإفريقي في عصوره المختلفة[1].

ثم جاء الدكتور عامر صمب ١٩٧٨م بكتاب سمّاه «الأدب السنغالي العربي»، وفيه تناول اصطلاح المدارس، حيث وزّعها على المدن الكبرى، فكل مدينة تمثّل مدرسة شعرية بشعرائها وخصائصها، مثلما هو الأمر في الأدب الحديث مع المدارس الأدبية: المدرسة العربية المحافظة أو مدرسة عمود الشعر لمحمود سامي البارودي والديوان وأبولو والمهجر، فقال: «قد تحدثنا في الإطار الجغرافي والتاريخي والثقافي، فينبغي لنا أن ندرس أهم المدارس الأدبية بالتفصيل، وأن ننبه تنبيهاً مهماً فنقول: إذا اعتبرنا مدرسة أشد أصالة من مدرسة أخرى، وإذا ظهرت لهجة أديب ما خارقة للعادة، وإذا كانت ركائب أديب ما بعيدة الشأو فلا نتردد في الإشارة إليه، والتحدث عنه والتصريح به، وبعد هذا التنبيه علينا أن نتصدى لدراسة أقدم مدارس الأدب»[2].

ثم جاء الأستاذ الدكتور أحمد سعيد غلادنثي ١٩٨٢م في كتابه «حركة اللغة العربية وآدابها في نيجيريا»، وقسّم الحركة العربية إلى خمسة أقسام، جعلها في فترات:

أولاً: فترة تأسيس الممالك والولايات (قبل القرن العاشر إلى آخر الثالث عشر تقريباً).

ثانياً: فترة الوفود والحركات الإسلامية في تلك الممالك والولايات (من القرن الرابع عشر إلى الثامن عشر تقريباً).

ثالثاً: فترة دولة سكوتو (١٨٠٤ - ١٩٠٣م)، حتى سقوطها على أيدي المستعمرين.

رابعاً: فترة الاستعمار (١٩٠٣ - ١٩٦٠م).

خامساً: فترة ما بعد الاستقلال (١٩٦٧ - ١٩٧٠م)[3].

وكتب الأديب النيجيري الأستاذ زكريا إدريس أو بُوحسين كتاباً سمّاه «المأدبة الأدبية»، قسّم فيه عصور الأدب العربي الإفريقي إلى ستة عصور، وهي:

١ - عصر الاستهلال أو عصر كانم وبرنو والموحدين (١٠٠٠ - ١٣٠٠م): هذا عصر بداية اتصال العرب بأهل غرب إفريقيا والتعليم العربي لأول وهلة في هذه الديار.

٢ - عصر الاسترشاد أو عصر الدعاة الوافدين (١٣٠٠ - ١٨٠٤م): هذا هو عصر زيارة العلماء والدعاة إلى أقاليم غرب إفريقيا من بلاد العرب، مثل زيارة الشيخ محمد بن عبد الكريم المغيلي، والشيخ جلال الدين السيوطي إلى كَنُو وكشنا، وكذلك وفد الدعاة الونغر إلى غُوبِرْ، حيث نشروا الإسلام فيها، وأرشدوا كثيراً إلى دين الله، وعلّموا الناس العلوم العربية والإسلامية، وكان جلّ الوفود الونغر من علماء تمبكتو وجني وغاو وغيرها من حواضر الثقافة الإسلامية والعربية.

٣ - عصر الاستقرار أو العصر الفودي (١٨٠٤ - ١٩٠٣م): في هذا العصر استقر الإسلام نتيجة لنشاطات الدعاة الوافدين من أماكن مختلفة في العصر السابق، والثورة الإسلامية التي قادها الشيخ عثمان بن محمد بن فودي.

٤ - عصر الاستعمار (١٩٠٣ - ١٩٦٠م): حيث سُلّطت فرنسا وبريطانيا والبرتغال على

(١) ينظر في: مصباح الدراسات الأدبية في الديار النيجيرية، آدم عبد الله الألوري، ط ٢، ١٩٩٢م، ص ١١٢.

(٢) الأدب السنغالي العربي، د عامر صمب، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع - الجزائر، الجزء الأول، ١٩٧٨م، ص ٤٥.

(٣) ينظر في: حركة اللغة العربية وآدابها في نيجريا، د. شيخو أحمد سعيد غلادنثي، المكتبة الإفريقية، ط ٢ - ١٩٩٣م، ص: ٣١.

بلدان غرب إفريقيا في أواخر القرن التاسع عشر الميلادي، وتواطؤوا على اغتصاب هذه البلدان.

٥ - عصر الاستقلال (١٩٦٠ - ١٩٩٩م): وهو عصر الإفاقة من النوم الذي سلّطه الاستعمار على مسلمي غرب إفريقيا.

٦ - والعصر الأخير هو عصر الازدهار (٢٠٠٠ إلى ما شاء الله): نتيجة لنشاطات العلماء المحدثين الذين تعلّموا في المدارس العربية العليا وفي الجامعات في غرب إفريقيا[١].

لقد لاحظ الباحث أن هذه الدراسات كلها مجهودات أوليّة، وهي تستحق كل التقدير والاحترام من قبلنا نحن الأبناء والأحفاد، فهي تمثّل الأعمدة الأساسية التي يجب أن تُبنى عليها الدراسات الثانوية في هذا المجال.

عليه؛ فإن الباحث يذهب في هذا الصدد إلى أن الأدب العربي الإفريقي بعامة قد مرّ بعصور ثلاثة وهي:

أولاً: عصور الإمبراطوريات الإسلامية في إفريقيا: غانة، مالي، سنغاي وكانم بورنو وصوكوتو، حيث انتشرت فيها اللغة العربية وثقافتها، فكانت هي اللغة الرسمية والإدارية، يتكلّم بها المثقفون وأغلب المسلمين، فبعد دخول الإسلام إلى إفريقيا، ووقوف الإنسان الإفريقي المسلم على الثقافة العربية الإسلامية والكتابة العربية، سرعان ما تأثر بها فأتقنها، وقرأ أشعار فحول شعراء العرب، ولم يلبث بعد ذلك أن وضع أشعاراً ومنظومات بالعربية، أمثال أحمد بابا التمبكتي، والأديب أبي إسحاق إبراهيم الكانمي، ودوّن بها بعض الآداب الإفريقية الشفهية القديمة.

ثانياً: عصر المقاومة الوطنية: وهو عصر الغزو الفكري، ملتقى الحضارتين في إفريقيا الغربية، الحضارة العربية الإسلامية، والحضارة الغربية الاستعمارية.

ثالثاً: عصر الازدهار والنهضة الإفريقية: وهو من الاستقلال إلى الآن، فهذا عصر الإفاقة من النوم، فبحلول الاستقلال السياسي نهض المسلمون، وزاد نشاطهم في تحقيق آمالهم، وهو الرجوع إلى ما كان عليه أجدادهم من اتخاذ اللغة العربية اللغة الرسمية في بلدانهم، في هذا العصر استقر الإسلام نتيجة لنشاط الدعاة الأدباء الوافدين من أماكن مختلفة.

■ أثر القرآن الكريم في الحركة الأدبية:

القرآن الكريم هو الموجّه الأول والرئيس للحركة الأدبية العربية الإسلامية في كل مكان انتشر الإسلام فيه، وخصوصاً في إفريقيا أمّ القارات والحضارات الأولى، الأمر الذي جعل القرآن الكريم النصّ الإمام والمصدر الأساس، والمنوال الذي يُنسج عليه، فلا يجد من يدرس اللغة العربية وآدابها مندوحة من أن يبدأ دراسته لها في بادئ الأمر بأساليب القرآن الكريم. وكان لإعجاز القرآن الكريم في الفجر الإسلامي أثره البالغ في النفوس، فالوليد بن المغيرة وعتبة بن ربيعة مثلاً، اعترفا بأن القرآن الكريم ليس من كلام الإنس والجن، فنصوصه وأساليبه المعجزة تطرح نفسها بصفتها نموذجاً أعلى للكمال والجمال اللغوي[٢].

وإذا كان القرآن الكريم هو الباعث الأول على ازدهار الحركة العلمية منذ القرون

(١) ينظر في: المأدبة الأدبية، إدريس أوبو حسين، ١٧٥ - ١٨١.

(٢) انظر: في الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، جار الله الزمخشري. دار الفكر/ بيروت ج ٤ - ١٩٧٧م، ص ٦٤٩.

الوسطى، فمن الطبيعي أن تكون علوم القرآن هي أول ما يشغل المسلمين.

ومن علوم القرآن التي تتعلق باللغة: إعجاز القرآن، وإعراب القرآن، وعلم القراءات[١] الذي يعتمد من حيث اللغة على المشترك اللفظي من حيث الترادف[٢]، والأشباه والنظائر[٣]، والمعرّب والدخيل والتضاد، وبتلك المواد اتّسع نطاق اللغة العربية ومعانيها[٤]، وقد اختصر جلال الدين السيوطي تلك العلوم التي تتناول ناحية من نواحي القرآن في كتابه «الإتقان في علوم القرآن»[٥]، كما نرى ذلك في تطبيقات الزمخشري في تفسيره الكشاف[٦]، وآراء عبد القادر الجرجاني[٧] الذي اشتهرت عنايته الشديدة بتوضيح وجوه البلاغة والإعجاز في القرآن.

وكذلك أدّى أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري أدواراً فعّالة بتصنيفاته العديدة حول موضوع القرآن، مثل مشكل القرآن ومعاني القرآن وغريب القرآن والشعر والشعراء، ونلحق بتلك الإنتاجات جهود الإمام القاضي أبي بكر الباقلاني (ت ٤٣٠ هـ) صاحب كتاب إعجاز القرآن، وجهود غيرهم، حتى تفرعت الدراسات الأدبية عن الدراسات القرآنية وتطورت.

■ طبيعة الأدب العربي الإفريقي:

يتفاوت انفعال الناس مع الطبيعة بمقدار ما يهبهم الله من حسّ التذوّق، والقدرة على التصوّر والتمثّل، والتصوير والتمثيل، وينسجم ذلك كله مع أمزجتهم وظروف حياتهم المادية والفكرية والفنية[٨]. والطبيعة أوسع منابع الجمال غنى في الكون، فهي ملهمة كل فنان، ومصدر الوحي في معظم الآثار الفنية، سواء كانت شعراً أو نثراً أو غير ذلك[٩].

الحديث عن الأدب العربي الإفريقي حديث عن الإسلام في وعائه اللغوي والمعنوي؛ نتيجة العوامل التي ساعدت على بروز هذا الأدب في إفريقيا من جهة، وصبّ الإنتاجات الأدبية بكل أشكالها في قالب إسلامي وفني من جهة ثانية، ومن المحاضن التي مارس فيها الأدب حياته الطفولية ليخرج منها بتربية ضربت على هيكله سياجاً وحصناً حصيناً، حفظته من ممارسة الأدب خارج نطاق الدين ثالثاً، وذلك أن الأدب نبعة من نبعات الحياة، وخفقة من خفقات الإنسان، وتعبير عن وجوده وحياته ونشاطه وبيئته وكونه، وواقعه وعالمه، وعاطفته وشعوره، وفكره وتصوره[١٠].

ومن الشخصيات الأدبية الإفريقية البارزة، والذي يمكن أن نقول عنه إنه رائد الشعر

(١) دراسات قرآنية لغوية، عبد الحليم النجار، حوليات كلية الآداب – جامعة عين شمس، المجلد الثامن – ١٩٦٣م، ص ٤١.

(٢) المفردات في غريب القرآن، أبو القاسم الحسين الراغب الأصفهاني، تحقيق: محمد خليل عناني – دار المعارف – بيروت – ١٩٩٨م، ص ٤١٨.

(٣) الوجوه والنظائر في القرآن الكريم.. دراسة موازنة، مصطفى البابي الحلبي– القاهرة١٩٧٥م، ص ١٧٤.

(٤) معجم الألفاظ المشتركة في اللغة العربية، عبد الحليم محمد قنبس، مكتبة لبنان– بيروت ١٩٨٧م، ص ١٧١.

(٥) الإتقان في علوم القرآن، عبد الرحمن جلال الدين السيوطي – تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، مكتبة المشهد الحسين – القاهرة ١٩٦٤م، ج ١ ، ص ٩٨.

(٦) الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون التأويل في وجوه الأقاويل الزمخشري، دار الفكر بيروت – ١٩٧٧م، ج ٢، ص ٣٧٧.

(٧) دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني– تحقيق عبد المنعم الخفاجي، مطبعة المنار – القاهرة – ط ١ – ١٩٦٩م، ص ١٠٣، القاهرة – ط ٨ – ١٩٥٢م، ص ٧٩.

(٨) ينظر في: الصنوبري شاعر الطبيعة، د.عبد الرحمن عطية، الدار العربية للكتاب– ليبيا– تونس١٩٨١م، ص٦٩.

(٩) ينظر في: شعر الطبيعة في الأدب العربي، د. سيد نوفل، ١٩٤٥م، ص ١٤٠.

(١٠) ينظر في: الأدب الإسلامي.. إنسانيته وعالميته، ص ١٩.

العربي الإفريقي أبو إسحاق إبراهيم بن يعقوب الكانمي ٥٥٠هـ، بشهادة بعض نقاد العرب مثل محمد بن شـــريفة الذي ألحقه بأغربة العرب المشـــهورين، فهو طراز وشـــخصية نموذجية، وعلى الرغم مما في إنتاجه الشعري من ضروب العبث والانتحـــال؛ فإن ما تبقى على قلّته يمثّل قوة مـــا يتمتع به الرجل العالـــم أو الأديب من عاطفة شعرية جياشة، وقدرته على تشخيصها في قوالب تصويريـــة بعيدة كل البعد عن طابع التكلّف الذي غالباً ما يُوقع صاحبه في التقليد الأعمى، ففـــي بيتيه المشـــهورين اللذين مدح فيهما الملك يوســـف بن تاشـــفين عندما حلّ ضيفاً على هذا الأخير فأكرمه، يقول[1]:

أزال حجابه عني وعيني
تراه من المهابة في حجاب
وقرّبني تفضّله ولكن
بعدت مهابة عند اقتراب

تتجلى لنا بوضوح قوة العاطفة الشـــعرية، ومن ثمّ وجوه البلاغة التي من النادر أن تجتمع بشـــكل كهذا في حدود بيتين من الشعر، ففي المستوى الموســـيقي؛ فإن البحر المستخدم، وهو بحر الوافر، يناســـب تماماً غرض المدح في الشعر العربي، وتظلّ الحروف في مستواها الصوتـــي تلائم الظرف العام والجو الســـائد، فحرف الباء الذي اتخذه رويّاً للأبيات لا ينافي موقـــف المدح الذي يتطلّب نوعاً من الشـــعور بالقوة والمهابة في شخصية الممدوح.

وفي المســـتوى المعجمـــي؛ تبقى الألفاظ المستخدمة ســـهلة في متناول الجميع، وليس ثمة لفظ يســـتند الكشف عن معناه في صورته اللغوية إلى أي جهد يذكر، غير أن هذا لا ينفي القـــوة الفنية في ثنايا البيتين، فالمعجم اللغوي لا يتطلب ما يثقل السمع للوصول إلى ما ينشد من قيمة الشعر.

وتســـتقر الصورة البلاغية في أبهى حلتها عندما نراه يستخدم كلمة «الحجاب» مرتين في البيت الأول، وتنحو الكلمة في المرة الأولى نحو النفي، في حين تأخذ في الأخرى طابع الثبوت والاستقرار، هذه المعركة الانعكاسية في التقدّم التدريجي التي تُعرف في فن البلاغة بالجناس، قد أزيـــل الحجاب في صورتـــه الظاهرية من قِبل من يتمتع بالسيطرة والنفوذ، ويبقى نفس الحجاب بكامن طابعه في صورته المعنوية عند من يسيطر عليه ويحكم، لتؤكد ظاهرية المهابة والمنزلة التي يحتلها المسيطر وهو الملك.

وفي إســـناد تقريبه إلى تفضّل الملك مجاز «وقرّبني تفضّله»، فالفضل بمفرده لا يُقرّب ولا يبعّد، وإنما صاحبه هو المقرّب والمبعّد، وإنما عدل عن إســـناد التفضّل إلى الملك ليبين أن هذا التقرّب ليس إلا من باب الفضل والإنعام لا من باب الحق والواجب.

ويبدو البيت الأخير في صورة غريبة حيث جمـــع بين نقيضين، فهو قريـــب من الملك من حيث الموقف المادي وســـماحة الملك، وبعيد في نفسه عن الملك من حيث مهابته له وتوقير لمكانته، والاعتزاز بشرفه وعلوّ منزلة.

■ بيئة الأدب العربي الإفريقي:

نعنـــي بالبيئة هنا البيئـــة الخاصة والبيئة العامة، البيئة الخاصة بما تدل عليه من انتماء اجتماعي معين للأديـــب، واتجاه فكري خاص ونشـــأة وأســـرة وثقافة، ولكل ما له أثر محدد في الأديب.

ونعني بالبيئة العامة تلك التيارات المحيطة

(١) ينظر في: إبراهيم الكانمي.. أنموذج مبكر للتواصل الثقافي بين المغرب ... محمد بن شريفة، منشورات معهد الدراسات الإفريقية بالرباط، ص ١٢.

بالأديب، والمجتمع الذي يعيش فيه، والتيارات الاجتماعية والسياسية والأدبية والإسلامية، وما يستطيع أن يؤثر في الأديب تأثيراً عميقاً قوياً، ولا يمكن لأديب حق أن يتغافل عنه أو يحول بين نفسه وبيئته، وعلى قدر ما تؤثر البيئة العامة في الأديب نفسه استطاع هو أن يؤثر في هذه البيئة العامة وتياراتها، يقول الشاعر رباني زكريا الكيوتي:

بشائر الفرح في رمضان قد برزت
في جوت مياك جاء النور للقلب
أنى اتجهت ترى الإسلام مبتهجاً
في جوت مياك جاء الشهر بالطرب
هذه البشائر قم يا صاح واقطفها
في جوت مياك جاء النور للقلب

صوّرت هذه الأبيات ملامح تجربة شعورية عاشها الشاعر في بيئته الطبيعية والثقافية الصوفية الإسلامية، تجسّد انفعالات محنة نفسية كَابَدَ أحوالها، وتبرز هذه الملامح والانفعالات في صورتها بالمعاني من تلقاء نفسها، وهي معان حسية لأنها متصلة بالتجربة الشعورية اتصالاً وثيقاً، وناشئة من صميم معاناة الشاعر، كما ينشأ الموج من حركة البحر المتدفقة.

ومن هنا يكاد يكون إجماع بين دارسي الأدب على أن دراسة بيئة الأديب في مستوييها الخاص والعام ضرورة علمية ملحّة للتعرّف إلى أديب ما في عصر من العصور، وإذا كان للأديب الحق في التأثر والتأثير، فلا يكفي أن يتأثر بالتيارات التي تسود مجتمعه بل ينبغي له أن يؤثّر في هذه التيارات، فيبعث في المجتمع بعض القيم التي يدعو إليها، لأن الأدب ليس مجرد إعادة لصنع الحياة أو محاكاة لها دون تأثير فيها، وإذا كان الأدب كذلك فإن الأديب الحق هو من يتأثر بمجتمعه ويؤثّر فيه.

جاء في مقالة الدكتور رباني زكريا تحت عنوان: مسؤولية الإعلام الإسلامي: «إن الناظر إلى أحوال عالمنا الإسلامي اليوم؛ يجده بتلك الصورة المأساوية التي طغت على معظم أقطاره وبلدانه، هذه المأساة عمّت أغلب مظاهر الحياة، سواء أكانت سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية أو ثقافية. هناك اضطراب أيديوسياسي نتج عنه تناحر أبناء الأمة الواحدة، وهناك أزمات اقتصادية حادة تجعل هذه الدول أسيرة القروض البنك العالمي ونادي باريس، وأخرى طغت على حياتها الأزمات النفسية والاجتماعية، فصارت أخبار قتل وانتحار العشرات من أبناء هذه الأمة أخباراً عادية لا تحرك فينا ساكناً.

يا ترى! ما سبب هذه المصائب التي صارت تجثم على صدور المسلمين في مشارق الأرض ومغاربها؟ إنها غيبة الشريعة التي تركها كثير من أبناء هذه الأمة وجعلوها وراء ظهورهم».

هذه المقدمة تأتي بصفتها تمهيداً للحديث عن دور الصحافة الإسلامية اليوم في ظل تلك الصور القائمة التي أشرنا إليها، والتي لم تسيطر على عالمنا الإسلامية فحسب؛ بل عمّت معظم بقاع العالم شرقاً وغرباً.

الأدب العربي الإفريقي مهما توغل في التجديد يظل مرتبطاً على نحو ما ببعض المظاهر الفنية في تراث الأدب العربي القديم

ومن العبر التي استنتجها المقال أنه وجّه النداء من هذا المنطلق بالعودة إلى الإسلام (القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة)، وإلى إعادة الثقة بالذات الإفريقية الإسلامية،

وعـــدم الخضـــوع لمحاولات بـــث اليأس في نفوس المســـلمين الأفارقة، وهذه هي المعاني الصحيحـــة للأصالة، وتكون هـــذه العودة إلى الذات بعدّ الشعوب الإسلامية عنصراً ضرورياً ومشـــاركاً في البناء الحضاري للقارة لا منزوياً مكتـــوف الأيدي تجاه الأحـــداث، بل لا بد من أن تشـــارك وتقرر مســـيرتها بنفسها كما كان أســـلافها يقومون بذلك، وهذه العودة تتطلب وعياً شعبياً إسلامياً، وهو ما يسمح للفرد بأن يندمج فـــي المجتمع، وأن يكـــون عامل تطور وتقدّم.

■ متعة الأدب العربي الإفريقي الفنية:

بطبيعـــة الحـــال إن الأديـــب أو الشـــاعر بعامـــة يعتقد ويقول ما يعتقـــد، وأحياناً أخرى يعتقـــد ولا يقول ما يعتقـــد، وإذا ما حاولنا أن نصنّف الأدباء والشعراء وفق هذا المعيار يبقى الأديب الإفريقي أو الشـــاعر العربي الإفريقي مـــن النوع الأول، لذالك نجد أن هذا الشـــاعر العربي الإفريقي يحـــدّد مواقفه بوضوح طبقاً لما يجده في محيطـــه، والذي يدفعه إلى ذلك إيمانه بالله عز وجل، وإدراكه للحرية الإنسانية، فالإنســـان عنده يختـــار، وفي اختيـــاره يضع الحلول لما يمكن تحقيقه؛ لأنه لا يملك تحقيق كل الممكنات، لكن الإنسان ليس حراً فقط عند هذا الشاعر العربي الإفريقي، بل عليه أن يقول ما يعتقد وإلا فلا معنى لهذه الحرية التي يدافع عنها، فلذلك نجد أن الشـــعراء في إفريقيا قد مرّوا في حياتهم بمراحل شاقة خطيرة، بعضها مغامرات منظمة، وأخـــرى تضحية، وقد نجد في الشـــعر (العربي - العربي) شعراء من مثل إيليا أبي ماضي وإبراهيم الأسطى عمر وأحمد شـــوقي ما يذهب هذا المذهب، وقد جاء في ذلك:

ما قيمة الإنسان معتقدا
إن لم يقل للناس ما اعتقد

ويقول آخر:

قيل صمتاً فقلت لست بميت
إنما الصمت ميـزة للجماد

ويقول آخر:

قف دون رأيك في الحياة مجاهداً
إن الحيـاة عقيـدة وجهـــاد

وكثيـــراً ما تـــردّدت في قصائد الشـــعراء الإفريقييـــن مثل هذه الأبيات التي فيها إصرار على تحديـــد موقف مع قـــول الحق، وضرورة إزهاق الباطل وإبادته؛ بغية تسليط الضوء على ما يجري في قارته من نزاعات وصراعات على حساب شعوب القارة لصالح الدول الغربية.

يقول الشـــاعر النيجيري عيســـى ألبي أبو بكر، في قصيدة عنوانها «إلى الشعراء»:

شعراء هذا الجيل إني منكم
امشـوا حثيثاً دائماً وتقدّمـوا
ألفاظكم عنـد الشرار مدافع
رشـاشة إياكـم أن ترحـموا
أفلا ترون الظلم يمـلأ أرضناً
ذودوا عن الوطن المحبب يظلم
شـاعراً بذل الجهـود مغازلاً
يا للشـعر أبعاد فهيا نقـدم

وهذه المشاعر هي التي عبّر عنها الشاعر محمد أحمد أغ شفيع بقوله:

رمى الغرب تشتيت الصفوف بقهره
وقسـم أبناء الصـحاري بمكره
وحـاول تسـخير العقـول بخبثه
ويجعل من صحرائنا جزء أرضه
فأصـبح في جهـد لتفريق صفّنا
وتشتيت هذا الشعب ها هو همّه
فهـذا شـمالي وأبيـض لونـه
وهذا جنوبي وأسـود وصـفه

ولكنه قد خاب ظناً لأنه
تخيّل هذا اللون يفصل بيننا
أخوتنا أعلى من اللون إنها
نتاج نضال قد توحّد في العنا

إن هذه الأبيات الأخيرة صورة واضحة لثورة متأججة في نفس الشاعر على الظلم والظالمين، فهو يعلن حرباً ضد الإيديولوجيات الاستعمارية؛ مدركاً الأسباب الحقيقية التي دفعت الغرب الاستعماري إلى تقسيم قارته، وهذه الأبيات أيضاً إشعار للغرب الاستعماري وتنبيه لهم بأن بني وطنه على علم بما يقوم به الاستعمار من مكر وكيد وتخطيط في سبيل تمزيق صفوفهم وطمس الهوية الإفريقية، وفي البيت الأخير درس واضح ومفيد لمن يريد منهم الحقيقة، وهي أن اللونين الأبيض والأسود أخوان وحّدهما النضال الطويل والقديم في واقعهما الإسلامي.

وفي أكثر من قصيدة ومناسبة؛ أعلن الشعراء الإفريقيون عبر قصائدهم استمراريتهم والتزامهم بالدفاع عن القارة، والنهوض بها والنضال من أجلها، وقد عبّروا في أشعارهم عن حبهم للقارة حباً عميقاً، حيث جعلوه المنبع الثالث بعد الإسلام والبيئة الإفريقية اللذين انطلقت منهما وطنيتهم وأشعارهم السياسية والاجتماعية، فما كادت تتفتح ملكاتهم الشعرية حتى أخذوا يؤكّدون هذا المعنى، وينظمون فيه، فنراهم في قصائدهم يشيرون إلى حقائق العصر، وأن الاستعمار الأوروبي مصدر كل الآلام التي تعانيها الشعوب المستضعفة، وما يراه حلاً نهائياً لتلك المشكلات والهموم.

إن هؤلاء الأدباء على معرفة تامة بجميع مؤامرات الخونة على الأمة الإفريقية الإسلامية، وعلى الشعوب الإفريقية البريئة من تهم الجهل والتخلف، تهم اتخذها الأوروبيون مسوّغات للقيام بأبشع ما عرفته الإنسانية في إفريقيا من إرهاب ونهب وتدمير وغزو وتقتيل وتخريب وإضلال وبطش وقمع وضغط وإفساد في الأرض، والإفريقيون في كل هذا هم في وسط هذا المجتمع المغلق كأنه يعيش على أرض غير أرضه؛ لأن الاستعمار الأوروبي قد صنع من كثير من الإفريقيين بلغته وثقافته غربيين من الإفريقيين، حيث يعيش بعض الإفريقيين على الأرض الإفريقية نيابة عن الغرب، بعد أن فقدوا وطنيتهم، وصاروا ذئاباً على بني دينهم وأوطانهم.

وها نحن أولاء اليوم، مع الأسف الشديد، في القرن الحادي والعشرين عصر النور والتقدم، وعلى هذه الأراضي الإفريقية الطيبة، نُظلم بأيدي إخواننا الأفارقة الذين رضوا أن يكونوا عملاء الاستعمار الغربي في عصر الاتحادات والتكتلات السياسية!

يقول الشاعر مختار سي في قصيدة بعنوان «تحسّر على وضع البشرية السيئ»:

دمعي على قدمي جار ومنهطل
جمر الأسى في صميم القلب مشتعل
لم يبكني ذكر ماض بات منصرماً
في عهد آنسة لم يبكني طلل
قد حول العلم سمّاً قاتلا فغدا
مهدداً بخراب الخلق والدول
تشب نار الوغى في كل منطقة
تدوي مدافعها والخطب يفتحل
ساد التلوث في البيئات وانتشر الأ
مراض كالريح في الآفاق ينتقل
يا حبذا الأمر لو كانت تجاربهم
تجدي نتائجها يوماً إذا وصلوا
أو أنهم قد رأوا كوناً يناسبهم
فهاجروا واسترحنا وانتهى الملل

القصيدة من شعر التحرير الذي يشفّ عن ذاتية الشاعر، ويصوّر تجربته الشعورية، ويفصح عن معاناته لها، ويكشف عن تضارب العواطف في صدره تضارباً لا يزعج نبضه الطيور الأنعام التي تغرّد في هبته.

والشاعر في هذا اللون الشعري لا ينفصل عن البيئة، وإنما يمتزج بها امتزاجاً كاملاً، ويراها رموزاً لما يجيش به صدره من عواطف، ومن ثمّ يتداخل العالم المنظور الذي تقع عليه حواسّه مع العالم النفسي الذي يمور به صدره، ويتمازجان في رؤاه الفنية، ويتبادلان المواقع، ويقوم فيه الخيال بوظيفة الدمج والتوحيد فينشئ صوراً كلية متناسقة الأجزاء مؤتلفة العناصر، كل عنصر فيها لبنة في صرح البناء الفني، فتبدوا القصيدة كالأنشودة البارعة، تشدو بها أصوات شتى، لكل منها دوره الذي لا يتخطاه، ووقته الذي لا يتعداه، وإذا هي بائتلافها وانسجامها تجد فيها ذاتك، وتلذ مشاعرك.

إن هذه القصيدة تعبير عن تجربة شعورية متكاملة، يسودها جو نفسي واحد، وإن تفاوتت درجاته واختلفت نغماته؛ تبعاً لاختلاف المواقف من حيث قضايا قارته واضطراب المشاعر تجاه تلك القضايا، مما يحقّق لها الوحدة الفنية التي تثير في القارئ مثل ما أثارته في صاحبها الشاعر من انفعالات، ويحقّق لها الوحدة العضوية التي تدل على أنها ذات بنية حية يتمّم بعضها بعضاً، ولا يتأتّى لك أن تقدّم أو تؤخّر بيتاً عن موضعه، ولا أن تجد بيتين يصح أن يكون بينهما ثالث.

■ الخاتمة:

تناول هذا البحث بعض جوانب الحياة العامة في إفريقيا، في محاولة للكشف عن المراحل الثقافية المختلفة والمتقاربة وإظهار مدى ارتباطها، وذلك بتسليط الضوء على القيم العلمية والأدبية التي تتصف بها هذه المادة الخامة العربية الإفريقية المخطوطة.

وقد يلاحظ الدارس في هذا المجال أن الأدب العربي الإفريقي مهما توغل في التجديد يظل مرتبطاً على نحو ما ببعض المظاهر الفنية في تراث الأدب العربي القديم، ومع أن الأدب الوجداني في هذه المرحلة قد تحقّق له وضع عصري متميز؛ فإن كثيراً من سمات الأدب القديم ظلّت تبدو فيه عند هذا الأديب أو ذاك.

وتبيّن لنا بكل وضوح في نهاية هذا البحث أن اللغة العربية واكبت خطوات الإسلام في القارة الإفريقية، وظلت تتطور حتى أصبحت لغة الإدارة الرسمية في ممالكها القديمة، فذكر البكري أن ملك «غانة» قد استعان قبل إسلامه بخبراء الإدارة والترجمة من المسلمين، كما رأينا دولة «مالي» أيضاً تتخذ العربية لغة رسمية، وكذا كلّ من (دولة سنغاي، ودولة صوكوتو)، وأن الفرية الاستعمارية التي تزعم أن حضارة غربي إفريقيا مرتبطة بالغرب مزيفة ومنقوصة، ذلك أن الإسلام هو العامل الأول والأخير في صبغ هذه المنطقة بالحضارة الحقيقية والرقي السلوكي، وذلك عبر رفيقتها، وهي اللغة العربية بعلومها وفنونها الأدبية التي سايرت الحياة اليومية من آلام وسرور وأحداث ومناسبات.

ويبقى سؤال تطرحه هذه الخاتمة: هل للأدب العربي مستقبل في إفريقيا؟ وهذا السؤال يقودنا إلى سؤال آخر وهو: هل للإسلام مستقبل في القارة الإفريقية؟!

كتاب:
المشهد السياسي جنوب السودان.. والنزعات الانفصالية في العالم الإسلامي

عرض: أ. محمد عبد العزيز الهواري

ينقسم الكتاب إلى جزأين:

■ **الجزء الأول: من الكتاب «جنوب السودان.. الواقع الاجتماعي والتفاعل السياسي»**

د. حسن الحاج علي

يهتم هذا الجزء بتحليل أوضاع جنوب السودان المختلفة: الجغرافية والثقافية والسياسية، ويركّز بشكل أساسي في التطورات التي مرّت بها قضية الجنوب في العقدين الماضيين؛ دون إغفال البعد التاريخي المهم في توضيح صورة الحاضر.

ويهدف الكاتب إلى توضيح الرؤية الفكرية والسياسية للحركة الشعبية لتحرير السودان، وتطوّر أسلوب عملها العسكري والسياسي.

استخدم الحاج المنهجين التاريخي والتحليلي في تحليل الأوضاع السياسية والاجتماعية في جنوب السودان.

وتتضمن الأسئلة المطروحة في هذا البحث ما يأتي:

ما طبيعة التكوين الاجتماعي والسياسي لمجتمع جنوب السودان؟

وما العوامل التي أثّرت في تطوره؟

وما الأهداف السياسية التي تود النخب السياسية الجنوبية تحقيقها؟

وهل تغيّرت الأهداف أو تغيّرت الوسائل؟ ولماذا؟

بجانب المنهج التاريخي؛ قام البحث باستخدام المنهج التحليلي بهدف تفسير الوقائع السياسية والاجتماعية، ويتحقق ذلك عبر التدبّر في التوجهات القيمية للفاعلين الأساسيين، ومعرفة أهدافهم السياسية، وتفكيك الظواهر الكلية لفهم مدلولاتها وتفسيرها، والربط والمقارنة بين الجزئيات عبر حقب سياسية مختلفة.

معلومات الكتاب:

- تاريخ النشر: ٢٠١١م.
- جهة النشر: المركز العربي للدراسات الإنسانية
- مقاس الكتاب: ١٤×٢١.
- المؤلفان:

١- د. حسن الحاج علي عميد كلية الدراسات الاقتصادية والاجتماعية، جامعة الخرطوم - ورئيس تحرير مجلة دراسات الإسلام والعالم المعاصر.

٢- أ. د. حمدي عبد الرحمن أستاذ العلوم السياسية في جامعتي زايد والقاهرة.

ينقسم الباب إلى ثلاثة فصول وكل فصل يتضمن العديد من الأبحاث.

وحول جغرافية جنوب السودان:

بيّن د. الحاج أن جنوب السودان يقع تحت دائرة عرض ١٣ درجة، وأنه يتكوَّن من عشر ولايات، ويبلغ عدد سكانه، وفقاً للتعداد السكاني الذي أُجري في عام ٢٠٠٨م، نحو ثمانية ملايين نسمة (٨,٢٦٠,٠٠٠)، أي نحو ٢١٪ من سكان السودان.

وعلى الرغم من التنوّع القائم بين شمال السودان وجنوبه؛ فإن التنوع الموجود داخل جنوب السودان أكبر. وهناك العديد من اللغات الجنوبية المستخدمة؛ الأمر الذي جعل لهجة عربية خاصة عُرفت بـ «عربي جوبا» لغة التخاطب العامة، وخصوصاً في المدن الكبرى.

لا يوجد إحصاء دقيق لانتشار الإسلام والمسيحية في جنوب السودان، لكن الواضح أن أغلبية السكان يعتنقون ديانات محلية، وتنتشر المسيحية بين النُّخَب المتعلمة، ويعود ذلك للدور الكبير الذي قامت به المدارس التابعة للبعثات التنصيرية، وذكر المؤلف في الكتاب بعض الأنشطة التنصيرية، ومدى الوجود الإسلامي في الجنوب.

وعن التيارات والأحزاب السياسية في جنوب السودان:

أكّد الحاج أن الإدارة الاستعمارية، وبعد مضي أقل من عقدين من الاحتلال، قامت بوضع اللبنات الأولى لعزل جنوب السودان عن شماله، أو ما عُرف بالسياسة الجنوبية.

كما أشار الكاتب لمعاناة القوى السياسية الجنوبية التفتت والانقسام؛ الأمر الذي جعل عدداً من التنظيمات السياسية الجنوبية لا تعمِّر طويلاً، فقد ظهر العديد من التنظيمات الجنوبية، ثم اختفت بعد فترة وجيزة من إنشائها، ويعود السبب في ذلك إلى الصراعات الشخصية بين النخب والتنافس الإثني، وطبيعة المعركة التي تخوضها تلك التنظيمات ضد الحكومة.

وفي خاتمة الدراسة:

يتضّح من اتفاقيات السلام الرئيسة التي وُقّعت بين الحكومات السودانية والحركات الجنوبية المتمردة؛ أنها تمّت بمساعدة خارجية، وتشير الدراسة بصورة خاصة لاتفاقيتي «أديس أبابا» في عام ١٩٧٢م، و «اتفاقية نيفاشا» في عام ٢٠٠٥م، وكما أوضحت الدراسة؛ فقد كان دور إثيوبيا ومجلس الكنائس العالمي كبيراً في الاتفاق الأول، بينما كان لشركاء الإيجاد – الدول الغربية وبخاصة الولايات المتحدة – الدور الرئيس في الوصول إلى الاتفاق الثاني، وقد غابت الدول العربية والإسلامية عن المسعيين!

ومعنى غياب الدول العربية انفراد الغرب بالتأثير في الشأن السوداني، وجاءت «اتفاقية نيفاشا» في وقت تشهد فيه المنطقة العربية الإسلامية ضعفاً عامّاً لم تظهر ملامحه في السودان فحسب، بل كذلك في فلسطين والعراق.

يذكر المؤلف أن المتتبع للحركة السياسية الجنوبية يلاحظ أنها قد بدأت في طرح أهدافها بصورة تدريجية، ومع التحولات المحلية والإقليمية والعالمية؛ بدأ صراع الهويات في التنامي في السودان، وتبدّى هذا الصراع في أوضح حالاته في مشروعين متنافسين: مشروع السودان الجديد الإفريقي السمات العلماني التوجه، وسودان التوجّه الإسلامي.

جاءت اتفاقية السلام لتعطي المشروعين فرصة أعوام ستة للتعايش عبر فكرة «دولة ونظامين»، كل المؤشرات تفيد بأن النخب الحاكمة لم تنجح في تحقيق التعايش، فها هو

ذا جنوب السودان يضع اللبنات الأولى لمشروع دولة على وشك القيام.

■ الجزء الثاني من الكتاب: «التداعيات الجيوسياسية على الأمة الإسلامية»:

أ. د. حمدي عبد الرحمن

أوضح الكاتب أنه في التاسع من يناير عام ٢٠٠٥م وقّعت الحكومة السودانية والحركة الشعبية لتحرير السودان «اتفاق نيفاشا» الذي يُطلق عليه «اتفاق السلام الشامل»، وهو الذي وضع حدّاً لسنوات طويلة من الصراع والحرب الأهلية في جنوب السودان، وتشير بعض التقديرات إلى أن نحو مليوني شخص قد لقوا حتفهم جراء ما ترتّب على هذا الصراع من عنف وفاقة ومرض.

ويمثّل هذا الاتفاق تتويجاً ناجحاً لعملية سلام ماشاكوس التي انطلقت في يوليو عام ٢٠٠٢م، وعلى الرغم من شمولية هذا الاتفاق وخطورة ما انطوى عليه من بنود، ولا سيما إعطاء الجنوب حق تقرير المصير من خلال استفتاء عام ٢٠١١م؛ فإن عملية تطبيقه على أرض الواقع اعترضتها الكثير من العقبات والتحديات.

ويبدو من خلال الأحداث العاصفة التي مرّت بها السودان، منذ توقيع «اتفاق نيفاشا»، أن الأطراف الفاعلة في الداخل تفتقد الإرادة السياسية؛ في حين أن قوى الخارج ما فتئت تحاول قدر ما تستطيع أن تحقق أجندتها ومصالحها الخاصة من خلال ممارسة ضغوط غير مسبوقة على السودان.

ويُلاحظ أن ثمة مجموعة من العوامل الموضوعية التي أثّرت، ولا تزال، في مسيرة السودان في تلك المرحلة الانتقالية، والتي بات من خلالها أقرب ما يكون إلى ساعة الحسم، فالسودان يقع في محيط إقليم صراعي مركب من الناحية الجيوسياسية، فالأدوار الإقليمية تتشابك من حيث دعم حكومات الإقليم وتأييدها لحركات التمرد والعصيان في الدول الأخرى.

وعلى سبيل المثال؛ فإن الصراع المسلح الذي يشهده شمال أوغندا بين الحكومة الأوغندية وقوات جيش الرب للمقاومة؛ يلقي بتأثيراته السلبية على الصراع في جنوب السودان، وهو ما يجعل جيش الرب الأوغندي أحد العوامل المهمة التي تؤخذ بعين الاعتبار عند الحديث عن المنظومة الأمنية المستقبلية في جنوب السودان.

أضف إلى ذلك أن السودان نفسه يشهد مواقف صراعية موازية لا تقل خطورة عن الجنوب، فثمة صراع في الشرق وآخر في الغرب، كما توجد بؤر للتوتر قابلة للانفجار في الشمال، ولا شك أن تلك البؤر الصراعية المحتملة والمتفجرة تؤثر بلا أدنى شك في مستقبل العملية السلمية في الجنوب، ولعل الجميع هنا يطرح المطالب نفسها المنادية بقسمة الثروة والسلطة على أسس من العدالة والمساواة بين الجميع.

وثمة من يرى أن رحيل جون قرنق، الذي توفي في حادثة تحطم مروحية في ٣٠ يوليو ٢٠٠٥م، يمثّل بحدّ ذاته عاملاً سلبيّاً له انعكاساته على مستقبل الجنوب، فالرجل كانت له رؤية وحدوية؛ حيث إنه حمل السلاح من أجل سودان موحّد ينطوي على نظامين مختلفين. أما سلفاكير الذي خلفه في قيادة الحركة، وتولّى منصب النائب الأول لرئيس الجمهورية؛ فيبدو أقل التزاماً بمبدأ السودان الواحد، وأكثر ميلاً للقبول بانفصال الجنوب.

وتحاول هذه الدراسة طرح ثلاثة تساؤلات

مهمة:

- يرتبط أولها: بطبيعة اتفاق السلام الشامل والعوامل المؤثرة في تنفيذه.

- وثانيها: يدور حول الرؤية المستقبلية للمشهد السوداني في أعقاب استفتاء عام ٢٠١١م.

- أما الثالث: فيرتبط بموقع السودان في إطار عمليات الفك والتركيب الاستراتيجي التي تتعرض لها الأمة الإسلامية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة.

وإذا كان السودان بموروثاته الثقافية والحضارية يختزل في مكوناته الاجتماعية والمادية ملامح عوالم ثلاثة تجمع بين العروبة والإفريقية والإسلام؛ فإن «منطقة أبيي» تمثّل بالنسبة للوطن السوداني الخيط الناظم لنسيج الأمة السودانية الواحدة، وقد أكّد هذا المعنى «دنيق ماجوك» الزعيم التاريخي للدينكا انقوك بقوله: «إن الرباط الذي يصل شمال السودان بجنوبه يمر عبر أبيي».

ولا يخفى أن فهم هذه التحولات والتطورات الإيجابية والسلبية التي شهدها الواقع السوداني الراهن، وإمكانيات التغير الناجمة عنها، يعد أمراً ضرورياً لصياغة رؤية استراتيجية ترسم معالم الدولة السودانية في المستقبل المنظور.

أهداف الدراسة:

هذه الدراسة تسعى إلى تحقيق هدفين متلازمين:

أولهما: تقديم رؤية تحليلية شاملة لمختلف أبعاد عملية سلام الجنوب؛ بحيث تتناول تعقيدات الخبرة التفاوضية وسياقاتها المختلفة، فضلاً عن نتائجها وتحدياتها، وما تؤول إليه الأمور والأحوال في عام ٢٠١١م.

ثانيهما: الاستفادة من الخبرة السودانية في فهم استراتيجيات التعامل الدولي مع مناطق الأطراف وبؤر التوتر القلقة في العالم الإسلامي، فالخبرة الدولية في التعامل تشير إلى طرح جملة من المبادرات الإقليمية والدولية التي تستهدف تفتيت، أو إن شئت الدقة فقل إعادة صوغ العالم الإسلامي من الناحية الجيوسياسية.

منهج الدراسة:

تسعى الدراسة إلى تبني مقولات وأدوات التحليل الاستراتيجي؛ حيث يتم وضع مسألة اتفاق السلام الشامل في إطار سياقها المحلي والإقليمي والدولي، ومحاولة تفهم العوامل المختلفة التي تؤثر في تنفيذها. كما أن مسألة التنبؤ تعد أساسية بالنسبة لأي رؤية استراتيجية.

ويبدو أن الإجابة عن سؤال ما هو مستقبل جنوب السودان بعد استفتاء حق تقرير المصير بيد أن ذلك لا يمنع من وجود احتمالات أخرى إذا أخذنا بمتغير العنف والحرب الأهلية في معادلة المستقبل.

من الملاحظ أن عملية تشكيل التحالفات الدولية والإقليمية في مناطق العالم الإسلامي تعكس في أحد جوانبها طبيعة التنافس الدولي، ومحاولة إعادة صوغ هذه المناطق فكّاً وتركيباً بما يؤثر في نظم الأمن والاستقرار فيها.

وتعتمد عملية استشراف معالم المستقبل، والحديث عن مستقبل الخريطة الجيواستراتيجية للعالم الإسلامي، على جملة من العوامل المؤثرة في بيئة الصراعات التي يموج بها.

نذكر منها إلى جانب المتغيرات الداخلية والإقليمية أمرين:

- ديناميات التدخل الدولي: والذي يتجمّل تحت شعار محاربة الإرهاب تارة، والدفاع عن قيم الحرية والديمقراطية تارة أخرى، ولا

شك أن هذا التدخل يضفي مزيداً من التعقيد والتشابك على مجمل الصراعات التي تشهدها الدول الإسلامية.

- تأثيرات الثروات الطبيعية والمعدنية الضخمة: في معظم مناطق العالم الإسلامي، وهو ما يعني إضافة بُعْد جديد لطبيعة التوترات القائمة.

وإذا كانت هذه الثروات تؤدي إلى إعادة حسابات أطراف الصراع الداخلية؛ فإنها تجذب أطرافاً خارجية طامحة لكسب السيطرة والحصول على هذه الثروات، ويمكن أن نشير إلى أن أحد أهداف القيادة العسكرية الإفريقية «الأفريكوم»، كما حدّدتها الإدارة الأمريكية، تتمثّل في محاربة النفوذ الصيني المتنامي في المنطقة، وتأمين الوصول إلى منابع النفط.

خطة الدراسة:

لتحقيق الأهداف السابقة، وللإجابة عن التساؤلات البحثية؛ تنقسم هذه الدراسة بالإضافة إلى المقدمة والخاتمة إلى ثلاثة فصول؛ هي:

الفصل الأول: ويطرح قراءة تحليلية واعية لاتفاق السلام الشامل من خلال بيان الخبرة التفاوضية، ومصالح أطراف الصراع الأساسية من ناحية أولى، ومحاولة استكشاف أهم العوامل المؤثرة في تنفيذ الاتفاق من ناحية ثانية، ومناقشة خبرة الحكم الذاتي ومسيرته في أثناء الفترة الانتقالية، وتداعيات ذلك على المشهد السوداني من ناحية ثالثة.

أما الفصل الثاني: ويأتي تحت عنوان «استفتاء حق تقرير المصير.. خيار الوحدة وتحدّي الانفصال»؛ فإنه يناقش إشكالية الاستفتاء، وتصارع الإرادات والمصالح، كما أنه يرسم صورة استشرافية لوضع السودان في مرحلة ما بعد استفتاء الجنوب، وما الآليات والسبل اللازمة لاحتواء انفراط العقد الناظم لوحدة السودان وتكامله الوطني.

ويطرح الفصل الثالث والأخير: أبرز استراتيجيات «التفتيت» في العالم الإسلامي؛ من خلال بيان أهم مبادئ مخطط تفتيت وتقسيم الأمة الإسلامية وأدواته، وتطبيقات ذلك في الواقعين الإفريقي والآسيوي، **حيث بيّن الكاتب أن النماذج التاريخية لتعامل القوى الأوروبية مع العالم الإسلامي استندت على جملة من المبادئ العامة، ومن ذلك:**

مبدأ التفتيت: وهو العمل قدر المستطاع على تجزئة عناصر الجسد السياسي الإسلامي، بحيث يتحول إلى عناصر متمايزة بعضها عن بعض، وهو ما يعني امتلاك كل منها إدراكا مختلفًا ورؤى وتصورات متباينة.

بيد أن هذا التنوع والتعدد يخفي في حقيقة أمره تناقضًا أساسيًّا ربما يدفع إلى الصدام والعداوة.

وتُظهر الخبرة التاريخية أن السياسة الفرنسية قد استخدمت مفهوم الأقليات في الدول الإسلامية بهدف إضعاف النُّخَب الحاكمة التقليدية، بل واعتباره مدخلاً للتفتيت والتجزئة.

مبدأ شد الأطراف: يأتي هذا المبدأ ليعبر عن فلسفة ومنطق التفتيت، ويكملها في آن واحد. وطبقًا لأستاذنا «حامد ربيع»؛ فإن شد الأطراف يعني في جوهره: «خلق حالة شلل في الأطراف، الأمر الذي يترتب عليه عدم قدرة الجسد على الحركة بكامل قدراته».

ومما يساعد على تطبيق هذا المبدأ اتساع رقعة العالم الإسلامي الذي يمتد من تركيا حتى إندونيسيا مرورًا بإيران وباكستان وأفغانستان، ومن المحيط الأطلنطي حتى الخليج العربي.

وعلى الرغم من وحدة الدين والمعتقد التي تجمع بين أواصر هذه الدائرة الإسلامية الواسعة المترامية الأطراف، فإن إعمال مخطط التفتيت أدى إلى جعل أطراف تلك الدائرة تمثل مصالح متميزة، بل وربما في بعض المواقف متناقضة، وهو ما يجعل مسألة اجتذابها من جانب قوى خارجية مسألة سهلة المنال.

وقد تجسد هذا المبدأ على سبيل المثال في مناطق التماس العربية الإفريقية مثل حالتي جنوب السودان وثورة الطوارق في مناطق ساحل الصحراء الإفريقية.

ويرجع منطق «شد الأطراف» هنا إلى خلق مراكز للجذب الإقليمي؛ حيث إنه لا يعزى إلى عدم التجانس الديني. ولا يخفى أن السياسة البريطانية تحديدًا قد برعت في تطبيق هذا المبدأ، وقامت بصياغة تقاليده الاستراتيجية.

مبدأ الإحاطة والعزلة: وهو يسعى إلى خلق كيانات قومية متباعدة من حيث مدركاتها الفكرية والأيديولوجية، وسرعان ما تجد هذه الكيانات نفسها وحيدة في لحظات الصدام العضوي، دون نصير خارجي أو قوى دولية متعاطفة أو مؤيدة لها، ولو من حيث المساندة المعنوية.

ويسعى هذا المبدأ إلى إفساد السياسات الإقليمية؛ بما يشتمل عليه من تفاعلات وتحالفات بهدف عزل وإطاحة بعض القوى الإسلامية الفاعلة.

وتعطي الحالة السودانية نموذجًا واضحًا لتطبيق هذا المبدأ، فقد تم احتواء السودان وعزلها؛ تارة بحجة رعايتها للإرهاب، وتارة أخرى من خلال تفجيرها من الداخل، من خلال تصوير نزاعاتها الداخلية في دارفور باعتبارها صراع هويات: الإفريقية في مواجهة العروبة.

ولا شك أن تطبيق هذا المبدأ يزيد من فاعلية منطق التفتيت وشد الأطراف في التعامل مع الجسد الإسلامي المستهدف.

الخاتمة:

وعليه؛ فإن الدراسة ترى أن المدخل الصحيح لحل المسألة السودانية بشكل عام يتمثّل في معالجة قضايا التهميش والإقصاء، وإعادة النظر في مشروع الدولة الوطنية الحديثة؛ بحيث يُعلي من قيم العدالة والمساواة كأساس للمواطنة والهوية المشتركة.

وعلى سبيل المثال؛ فإن النخبة الحاكمة في الجنوب، وتمثلها الحركة الشعبية لتحرير السودان، تواجه الموقف نفسه؛ حيث تتصارع الهويات والانتماءات الداخلية بين الجنوبيين، يقول في ذلك أحد الكتاب: «على الرغم من السنوات الطويلة من القتال المشترك بهدف بناء الدولة؛ فإن معظم المثقفين اليوم، وأكثر من أي وقت مضى، لا يزالون ينظرون إلى أنفسهم باعتبارهم دينكا أو نوير أو مورو أو شلك أو زاندي قبل كونهم جنوبيين»!

كما أن قراءة الوضع الراهن تفيد أن بعض أجزاء الدائرة الإسلامية أضحت مسرحاً للنفوذ الأمريكي، وبتعاون كامل مع الهيمنة الإسرائيلية، أما باقي المناطق فإنها سوف تخضع لمفهوم التفتيت والتجزئة الطائفية والعرقية.

إن ذلك كله يقتضي من الجميع التدبر والتبصر فيما آلت إليه الأمور والأحوال؛ بحيث يصبح المخرج والملاذ هو إعادة تفعيل الرابطة الدينية التي تجمع في إطارها العرب والأفارقة والأكراد، والأتراك وغيرهم، وذلك بغية التصدي لمشروع الهيمنة والتفتيت الذي يواجه العالم الإسلامي.

تقرير: التشيع في إفريقيا

أصدر الاتحاد العالمي لعلماء المسلمين تقريره الأول، وهو بعنوان «التشيّع في إفريقيا (تقرير ميداني)»، يقع في ٧٥٠ صفحة من القطع المتوسط، تحت إشراف لجنة تقصي الحقائق بمجلس الأمناء، برئاسة الشيخ عبد الله بن بيه نائب رئيس الاتحاد، والصادر عن مركز نماء للبحوث والدراسات، في طبعة قيمة، الطبعة الأولى ٢٠١١م - ١٤٣٢هـ.

وهي دراسة موضوعية ميدانية، رصدت فيها ظواهر انتشار التشيع في إفريقيا، في دراسة شملت اثنتين وثلاثين دولة إفريقية، وحاولت أن تقف على جلية الأمر فيما يتعلق بوجود نشاط منظم ومدعوم من جهات رسمية ودينية لتشييع السنة في تلك البلاد، وقد اتسم التقرير بلغته العلمية الميدانية بعيداً عن المبالغات والتحريض والتهويل، ودون تجاهل للحقائق المادية الماثلة للعيان.

يعدُّ التقرير إضافة مهمة جاءت في توقيت مناسب، ويمثل مرجعاً مهماً للعاملين في إفريقيا والدعاة والعلماء والمفكرين والمثقفين فيها.

■ **يتكون التقرير من مقدمة وتمهيد، وثلاث محاور:**

المحور الأول عبارة عن مدخل منهجي للتقرير، وتطرق إلى الحدود الموضوعية والجغرافية للتقرير، كما حدد المصادر التي اعتمد عليها، وكذلك العقبات والتحديات التي واجهته.

المحور الثاني: المدخل الموضوعي: وقد قسم إلى ثلاث قضايا:

القضية الأولى: تلخيص أهم المواقف من تصريحات الشيخ يوسف القرضاوي - رئيس الاتحاد العالمي لعلماء المسلمين- الذي حذر فيه من التبشير الشيعي في وسط أهل السنة، وقد أكد بيان الشيخ على النقاط التالية:

أ- تأكيد محاولات نشر التشيع في المناطق السنية.

ب- أن إيران هي الداعم الأساس لمحاولات نشر التشيع في البلاد السنية.

ج- أن نشر التشيع في البلاد السنية يقود إلى صراع طائفي بين الأقلية والأكثرية.

د- أن التصوف أحد بوابات دخول التشيع للبلاد السنية.

(انظر التقرير: الصفحة ٢٠-٢١).

القضية الثانية: مجمل المواقف من خطاب القرضاوي: حيث لاقت تصريحاته ردود أفعال إقليمية ودولية مابين مؤيد ومعارض تطرق لها التقرير بالتفصيل.

القضية الثالثة: النشاط الشيعي في البلاد السنية: حجمه، بدايته، دعمه، وسائله، آثاره:

قام التقرير بإعطاء نبذة عن نشاط التشيع في البلدان السنية ملخصاً إياه في محاور، وهي:

١- حجم آثار النشاط الشيعي في البلاد السنية .

٢- بدايات النشاط الشيعي في البلاد السنية .

٣- الجهات المشرفة على هذا النشاط .

٤- الحضور السياسي لإيراني وعلاقته بنشر التشيع.

٥- الاختراق الشيعي لبعض الطرق الصوفية.

٦- وسائل التشيع في البلاد السنية .

٧- آثار النشاط الشيعي في البلاد السنية.

(انظر: التقرير من الصفحة ٢٨ إلى الصفحة ١٢٢).

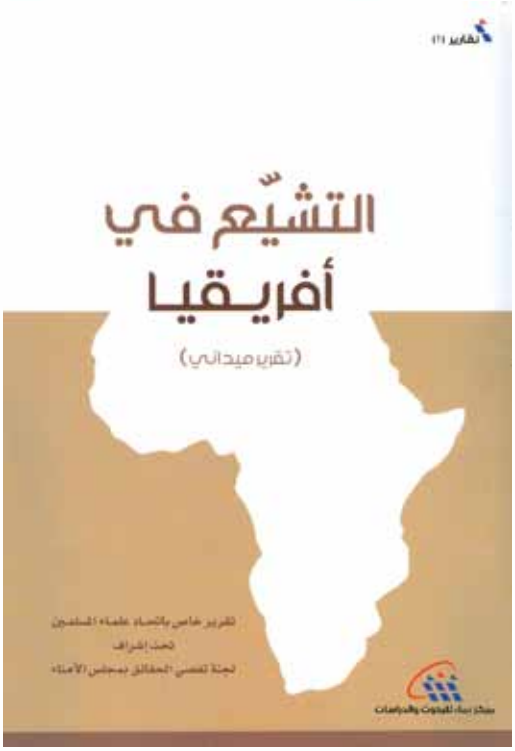

المحور الثالث: التقرير الميداني:

بعد ذلك بدأ التقرير بذكر الأنشطة الشيعية في بلاد غرب إفريقيا ، ووسط إفريقيا، وشرق إفريقيا، وشمال إفريقيا. وهذا استغرق معظم التقرير من الصفحة ١٢٣ إلى آخر الكتاب.

حتى أكمل عدد الدول إلى ٣٢ دولة، وسبب غياب بعض الدول يعود إما لعدم وجود معلومات عن النشاط الشيعي، كما هو الحال في ليبيا، أو لعدم اكتمال معلومات بعضها، كما هو الحال في إريتريا وبورندي ومدغشقر وملاوي، أو لأن المسلمين في بعض هذه الدول لا تتجاوز نسبتهم ١٪، كما هو الحال في بعض دول جنوب القارة الإفريقية.